الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- العلاقات التركية – الإسرائيلية:
  بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة
- من أجل حمائية جديدة في خدمة التنمية العربية
- مفهوم الأمن البشري
  في ظل التهديدات العالمية الجديدة

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد الرابع والسبعون – تشرين الأول/أكتوبر 2010

بين الدول

كائنة ما كانت الظروف التي أدت إلى إقامة الحدود بين القارات والدول والمدن والقرى والأحياء... فإن العلاقات بين الشعوب محكومة بالتعاون والتواصل، اللّهم إلاّ في حالات الاحتلال والعدوان، وهي في كل الأحوال تبادل مستمر للتأثر والتأثير، ولا يمكن حصر مفاعيلها بوطن من الأوطان أو ببقعة من البقاع، وهذا ما يزداد اتساعاً يوماً بعد يوم، وينمو وينتشر سواء في حسن النوايا أو في سوئها من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب.

ولبنان في موقعه المميز على خريطة العالم، والشرق تحديداً، والشرق الأوسط أكثر تحديداً، أو الشرق الأدنى كما كان يصطلح في أوقات سابقة، يدخل في كل التأثر والتأثير، وتنعكس الأمور الخارجية عليه، وهو بحد ذاته يؤثر فيها بما له من إمكانات سواء في موقعه وجغرافيته أو في أبناء شعبه المقيمين منه والمنتشرين.

ولا يطلب هذا الوطن العزلة والابتعاد عن الأحداث، خصوصاً وأنه عضو مؤسس وفاعل في مؤسسات العالم، البعيدة منها والقريبة، من الهيئة العامة للأمم المتحدة إلى الجامعة العربية، وليس الاهتمام الدولي به من باب التأثير فيه فحسب، إنما من باب تأثيره هو وفاعليته وقيمته وتميزه، ولو لم يكن ذلك صحيحاً لبقي معزولاً لا تتجه إليه الأنظار، ولا تعمل فيه المبادرات.

لكن لبنان لم يكن يوماً مطية للأحلاف الجانبية، ولم يمشِ في ركاب التجمعات ولم ينحنِ للأهواء والرغبات، بل بقي موئلاً بين أفراد شعبه وهيئات مجتمعه، واستمر متعاوناً منسجماً مع محيطه العربي في مواجهة تنوعات سياسية تخطّت المعقول في أحيان كثيرة.

ويتسلح لبنان في كل ذلك بوحدته الوطنية، وهو سلاح فعّال «تم تصنيعه» من خلال العودة إلى الماضي والعناية بالحاضر والتأسيس للمستقبل، وما هذا السلاح إلاّ الأداة الفعالة لحماية كيان خاص تعددت طوائفه وتنوعت أفكاره وارتفعت أبواب الحرية فيه. والموائلفة والتوفيق بين أجنحة الوطن لا يتوقف دورهما على صون الوحدة الوطنية وتفعيل التعاون بين السواعد والهمم، إنما يمتد أثرهما إلى الخارج في ضبط التعاون مع الدول وفي التوجه إلى العالم بتبصّر وحكمة، ورغبة في الاطلاع وحرص على الفاعلية ومن دون خضوع للشروط، وهذا ما يجب أن تهتم به الدول الصغرى، وتعمل في سبيله، كي تحافظ على مواقعها بين الدول.

العميد الركن صالح حاج سليمان
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين أ.د. ميشال نعمة أ.د. نسيم الخوري

د. إلهام منصور العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة **مديرة التحرير : نايلا عسّاف**

شروط النشر

1- "الدفاع الوطني اللبناني" مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرةC.V (التخصص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر "الدفاع الوطني اللبناني" جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

• **الأبحاث المنشورة في أعداد "الدفاع الوطني اللبناني" متيسرة على موقع** : *www.lebarmy.gov.lb*
www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : 1701
العنوان الالكتروني : *tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر : 3000 ل.ل.
الاشتراك السنوي : في لبنـــان: للأفراد 35000 ل.ل. للمؤسسات 75000 ل.ل.
في الخارج: 150 دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.
الاعلانات والاشتراكات : مجلة "الدفاع الوطني اللبناني".
التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

المحتويـــات

العدد الرابع والسبعون – تشرين الأول/أكتوبر 2010

العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة
..... العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر 5

من أجل حمائية جديدة في خدمة التنمية العربية
..... د. البر داغر 67

مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة
..... العقيد الياس أبو جودة 95

ملخصـــات
..... 138 - 135

العلاقات التركية – الإسرائيلية:
بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة
تركيا تتوسع شرقًا على حساب إسرائيل والغرب

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر*

المقدمة

بدأت العلاقات التركية – الإسرائيلية بصورة رسمية في شهر آذار/مارس من العام 1949 عندما اعترفت تركيا، كأول دولة ذات أكثرية سكانية إسلامية، بدولة إسرائيل، فسبقت إيران التي تأخَرت باعترافها إلى العام 1950[1]. وتطوَّرت هذه العلاقات بين أنقرة وتل أبيب في مختلف الحقول العسكرية والإستراتيجية والدبلوماسية لتصبح إسرائيل أكبر شريك عسكري ومورِّد أسلحة إلى الدولة التركية. وتوثقت عُرى التعاون السياسي والدبلوماسي بين الدولتين على أساس وجود هواجس مشتركة لديهما من جراء الأوضاع غير المستقرة في دول الشرق الأوسط.

واستمرت علاقات التعاون الإستراتيجي بينهما حتى أواخر

* باحث في الشؤون الاستراتيجية

1 - Abadi, Jacob, **Israel's Quest for Recognition and Acceptance in Asia: Garrison State Diplomacy**, Routledge. 2004, p.6,.p 37.

العام 2008، حين بدأت تشهد بوادر أزمة ثقة بين القيادتين بسبب الحرب التي شنَّتها إسرائيل ضد قطاع غزة بالإضافة إلى أسباب أخرى لا يمكن تعدادها الآن.

تواجه العلاقات التركية – الإسرائيلية أزمة ثقة بدأت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم العام 2002، وقد دفعت حادثة الهجوم على أسطول الحرية، الذي كان متوجهًا لفك الحصار عن قطاع غزَّة، الأمور إلى حدود المواجهة السياسية المفتوحة بين أنقرة وتل أبيب، ولكنها ستبقى دون مستوى قطع العلاقات الديبلوماسية.

يبدو بوضوح أن إسرائيل لم تتفهَّم المتغيّرات التي طرأت بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وخصوصًا محاولاته "الناجحة" لانتزاع المبادرة من يد جنرالات الجيش كخطوة على طريق إرساء حكم ديمقراطي قادر على خدمة المصالح التركية العليا داخليًا وخارجيًا.

يهدف هذا البحث إلى استعراض المرحلة "الذهبية" لنمو العلاقات التركية–الإسرائيلية، كما يحلّل المتغيِّرات التي طرأت على البيئتين الداخلية والخارجية واللتين فرضتا على حزب العدالة والتنمية اعتماد خيارات سياسية جديدة تقضي بانفتاح تركيا على العالمين العربي والإسلامي، والتي كان من الطبيعي أن تثير الشكوك الإسرائيلية وتؤدي بالتالي إلى فقدان الثقة بين الطرفين، خصوصًا على ضوء النمو السريع للعلاقات التركية – العربية. وأدى تجاوب القيادة التركية الجديدة مع مشاعر الشارع التركي حول الموقف من الظلم اللاحق بالشعب الفلسطيني إلى دفع العلاقات إلى ما يشبه حالة القطيعة الدبلوماسية.

كان من الطبيعي أيضًا أن تؤدي سياسات حكومة أردوغان إلى تصادم مع القرارات والمخططات الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وخصوصًا في مسائل رئيسة: الحرب على العراق، والموقف من الحربين على لبنان وغزة،

وأخيرًا الأزمة بين الغرب وإيران على خلفية المشروع النووي الإيراني. وسيطرح هذا البحث مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية، والخروج بمجموعة استنتاجات تساعد على استشراف آفاق التعاون الإقليمي بعد عودة تركيا كلاعب أساسي.

علاقة اليهود بتركيا

تعود علاقة اليهود بتركيا إلى الاعتقاد اليهودي بأن سفينة نوح قد استقرت بعد الطوفان على قمة جبل أرارات في سلسلة جبال طوروس وعلى مقربة من مثلث الحدود الراهنة مع كل من أرمينيا وإيران. وكان المؤرخ اليهودي فلافيوس يوسيفوس، الذي عاش في القرن الأول، قد تحدث عن وجود أصول يهودية في العديد من مدن آسيا الصغرى. وذكر في العهد الجديد انتشار يهودي واسع في مدن الأناضول، وكنيس يهودي في مدينة ايكوتيوم (قونية)، كما ذُكر كنيس آخر في مدينة أفسس في رسائل بولس الرسول. وذهب بعض المراجع القديمة إلى حدِّ الحديث عن وجود جالية يهودية في مدينة ساردیس في القرن الرابع ق.م. كما يتحدَّث عدد من المؤرخين عن وجود جالية يهودية تتكلَّم اللغة اليونانية في الأناضول في عهدي الإمبراطوريتين الرومانية والبيزنطية. ويؤكد المؤرخون أن حجم الجالية اليهودية لم يتأثر بمحاولات بعض الأباطرة البيزنطيين (وخصوصًا في عهد الإمبراطور جوستينيان) إجبار يهود الأناضول على اعتناق المسيحية.

ما زال هناك بعض الغموض يلفُّ تاريخ اليهود في ظل الإمبراطورية البيزنطية، ويعمل المؤرخون على جلاء بعض الروايات التي تتحدَّث عن حملات اضطهاد تعرَّضت لها الجاليات اليهودية في مدن الأناضول[2].

حدثت الهجرة اليهودية الكبيرة باتجاه آسيا الصغرى في عهد الإمبراطورية العثمانية. فلقد أصدر السلطان بايزيد الثاني (1481 – 1512)، خلف محمد

2 - C. Maugo, **The Oxford History of Byzantium**, ed. 2002.

الفاتح، دعوة رسمية إلى اليهود للاستقرار في بلاده على أثر حملة الاضطهاد التي تعرضوا لها في إسبانيا والبرتغال العام 1492. ورحَّب كذلك باستقبال الجاليات اليهودية في المدن الغنية والمزدهرة من الإمبراطورية، وخصوصًا في الجزء الأوروبي من السلطنة أي في مقاطعات إسطنبول، وسارايفو وسالونيكا ونيكوبوليس وغيرها، وأيضًا في مناطق الأناضول وعلى الشواطئ الشرقية للمتوسط وصولاً إلى القدس وصفد ودمشق والقاهرة.

نعمت الجاليات اليهودية بالاستقرار الكامل من خلال القانون الخاص بالملل غير الإسلامية الذي اعتمدته السلطنة العثمانية، حيث خيّمت أجواء التسامح التي لم تكن موجودة في أوروبا المسيحية في تلك الحقبة.

بلغ عدد اليهود في السلطنة مع بداية القرن العشرين نصف مليون نسمة، لكنه بدأ بالتناقص مع بدء خسارة السلطنة (الرجل المريض) المقاطعات المسيحية في بلاد البلقان. وتسبَّبت "ضريبة الثروة" التي طبقت العام 1942 بهجرة العديد من العائلات اليهودية والمسيحية على حدٍّ سواء. كما تسبَّبت الهجمات التي شهدتها تركيا ضد الجاليات اليونانية والأرمنية في هجرة ما يقارب عشرة آلاف يهودي من تركيا، وخصوصًا بعد الهجمات التي تعرَّضت لها متاجر الأقليات ومنازلها في مدينة إسطنبول العام 1955[3].

يقدّر عدد اليهود المقيمين في تركيا اليوم بـ 26.000 نسمة، وفق إحصاءات موثوقة، ويعيش القسم الأكبر منهم في إسطنبول، وهناك ما يقارب 2.500 نسمة تعيش في إزمير، بينما يتوزَّع الآخرون على عدد من المدن التركية أبرزها أضنة وأنقرة وبورصى وإسكندرون.

لم تمنع مشاعر "اللاسامية" التي بدأت بعد إعلان دولة إسرائيل من استمرار العلاقات الجيدة بين الجاليات اليهودية والسلطات التركية، والتي

3 - Mallet Laurence – Olivier, **La Turquie, les Turcs et les Juifs – Représentation, Discours et Stratégies,** Editions ISIS, 2008, p.614.

تعزَّزت من خلال اعتراف الحكومة التركية المبكّر بدولة إسرائيل. وتوسَّعت مجالات التعاون بين الدولة العبرية وتركيا إلى أبعد من السياسة والاقتصاد والتعاون العسكري لتشمل مجال العمل السرّي والاستخباراتي حيث يذكر بنّي موريس في كتابه "حروب إسرائيل السرّية" أن الموساد الإسرائيلي كان يعمل من الأراضي التركية للتسلّل إلى المناطق العراقية الكردية من أجل تغذية الشعور الكردي الاستقلالي، ودفع الأكراد إلى الثورة على النظام العراقي من أجل إضعافه، وذلك بهدف إشغال الجيش العراقي في عمليات عسكرية داخلية لمنعه من المشاركة في إنشاء جبهة شرقية بالاشتراك مع سوريا والأردن.

تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية

توطّدت علاقات التعاون بين تركيا وإسرائيل خلال العقدين الماضيين إلى أن بلغت مستوى التحالف السياسي والاستراتيجي والعسكري. وأثارت هذه العلاقات شكوكًا لدى معظم الدول العربية، أضيفت إلى مشاعر الحذر المتبادل انطلاقًا من إرث العلاقات الثقيل ما بين العرب والسلطنة العثمانية.

وصف مستشار الحكومة التركية غوكهان ساتنساير العلاقة مع العرب بقوله: "في الموقف الوطني العربي ينظر إلى تركيا كلاعب سلبي على المستوى الإقليمي، فهي تمثل القوة الاستعمارية القديمة بالنسبة إلى القوميين العرب. لكن الظروف والموازين الإقليمية الجديدة ستسمح لها بالإضطلاع بدور مختلف عن الدور الذي أدَّته خلال العقدين الماضيين"[4].

على الرغم من البرودة التي خيَّمت على العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، فقد وصف وزير الخارجية الإسرائيلي العلاقات مع تركيا في بداية العام 2006 بأنها "كاملة ومثالية".

4 - Dorian Jones, **Turkey – Israel Relations Reassessed in the Wake of Flotilla Raid**, N. A News. Louis, june 3, 2010.

وكانت زيارة خالد مشعل، القيادي في حماس، إلى أنقرة قد تسبَّبت ببدء هبوب رياح باردة على العلاقات التركية – الإسرائيلية. وقد رأى بعض المراقبين نتائج الزيارة لا تتعدّى حدود "الصدمة" الإعلامية، حيث أرادت تركيا من خلالها الإيحاء إلى العالم الإسلامي وإلى الداخل الإسلامي واليساري بأنه لم يعد من الممكن أن تتجاهل تركيا ما يجري في فلسطين أو في لبنان[5].

لم تمنع هذه التطورات من متابعة المفاوضات والاتفاق على بيع إسرائيل تركيا القمر الصناعي الإسرائيلي "أفق" ونظام الدفاع الجوي "أرو" المضاد للصواريخ، وإن كان ما يحتاج إليه هذا الاتفاق هو موافقة أميركا ليصبح ساري المفعول. وستعطي هذه الصفقة، في حال الموافقة عليها، قدرات متقدِّمة لتركيا سواء في مجال الدفاع ضد الصواريخ أو في مجال الاستعلام الإستراتيجي.

قدَّمت إسرائيل إلى تركيا مساعدات كبيرة العام 1999 للمساعدة في عمليات الإغاثة بعد كارثة الزلزال المدمّر الذي ضرب مدينة إزميت، وتضمَّنت المساعدة فرقًا للبحث والإغاثة بالإضافة إلى إقامة مستشفى ميداني مع فريق طبي كبير شارك فيه مئات من الأطباء والممرضين من الجيش والمؤسسات الرسمية الأخرى، وكان الأكبر بين الفرق الأجنبية كلها التي وصلت إلى تركيا لتدارك آثار الزلزال الذي تسبَّب بمقتل سبعة عشر ألف شخص.

تعود بدايات "التحالف السري" بين أنقرة وتل أبيب إلى العام 1958، أي إلى عهد حكومتي عدنان مندريس ودافيد بن غوريون. ولقد رغب هذا بقوة في إقامة علاقات وثيقة مع تركيا من أجل كسر العزلة الإقليمية التي

5 - Yaakov Katz, **Israel May Sell Arrow and Ofek to Turkey**, J. P, November 12, 2007.

تشعر بها إسرائيل وقد كانت بحاجة إلى موازنة المقاطعة العربية من خلال الانفتاح على الجوار الأوسع: تركيا وإيران وإثيوبيا.

قام رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن غوريون بعدة زيارات سريّة إلى تركيا، كان أهمها في 29 آب/أغسطس 1958 حيث التقى رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس، وهي زيارة كان قد جرى التحضير لها خلال اجتماعات سبقتها بين وزير الخارجية التركي فاتن رشدي زورلو مع نظيرته الإسرائيلية غولدا مئير، واجتماع رئيس الأركان التركي إبراهيم فوزي مينغيتش مع السفير الإسرائيلي إلياهو ساسون في روما، وأيضًا من خلال اتصالات للموساد مع الأجهزة السرية التركية.

نقلاً عن مصادر الاستخبارات التركية، فإن أنقرة قد أرادت أن يبقى الاتفاق مع إسرائيل سريًا الأمر الذي اقتضى أن لا يطلع على وجوده أكثر من عشرة أشخاص من مدنيين وعسكريين في البلدين.

تذكر الباحثة الإسرائيلية عفرا بنغيو في كتاب نشرته بالإنكليزية أن إسرائيل قد استخدمت في وثائقها كلمة "تحالف" بدلاً من "اتفاقية" للدلالة على الأهمية التي تعطيها لهذا الاتفاق. ولا تعترف رئاسة الأركان ووزارة الخارجية التركية حتى الآن بوجود مثل هذا الاتفاق، وتصرّ الثانية على أنه لا يوجد أي اتفاق مع إسرائيل سابق للاتفاق الذي وقّع في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر العام 1994[6]. لكن وزير الخارجية التركي الأسبق إيليتر توركمان يعترف بوجود هذا الاتفاق، ولكنه يقول بإنه اتفاق شفهي ولم يكن مكتوبًا، كما يقول بإن الاجتماعات قد جرت على مستوى السفراء، وبإنه قد حدثت تطورات حالت دون استكمال الاتفاق.

تربط عفرا بنغيو الأسباب التي دفعت تركيا إلى القبول بمثل هذا التعاون

6 - Ofra Bengio, **Turkey's Quiet Revolution and Its Impact on Israel**, www.policypointers.org/page/view/10557-cached-similar

مع إسرائيل بالآتي: الرد على موقف الرئيس جمال عبد الناصر من حلف بغداد، إقامة الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، مضاعفة مصر لتعاونها مع الاتحاد السوفياتي، الانقلاب في العراق والذي أطاح الحكم الملكي الذي كان موالياً لتركيا، تصويت العراق في مجلس الأمن (ضد تركيا) حول القضية القبرصية، التطور العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي وحاجة تركيا إلى الاستفادة منه، حاجة تركيا إلى دعم اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة وخصوصًا داخل الكونغرس منعًا لصدور قرار حول قضية مذابح الأرمن.

تأتي أهمية "الاتفاق العسكري السري" مع إسرائيل من أنه كان الأول لإسرائيل مع أية دولة أخرى، وكان رئيسا أركان الدولتين يلتقيان مرتين في السنة للتنسيق. وأعطت إسرائيل لهذا الاتفاق مع تركيا اسمًا مرمّزاً هو "ميركافا"[7].

ظهرت بوادر توتر في علاقات تركيا بإسرائيل العام 1964 بسبب الأزمة القبرصية، ولكن التعاون العسكري استمر حتى العام 1966 موعد الانتهاء الرسمي لهذا التعاون. وكان العامل الأساسي لإنهائه يتركَّز على عدم تصويت إسرائيل إلى جانب تركيا في الأمم المتحدة بشأن القضية القبرصية العام 1964.

شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية تطورًا مطَّردًا في مختلف المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية بحيث يمكن وضعها ضمن إطار تحالف إستراتيجي يجمع بين الدولتين، ويمكن شرحها باقتضاب من خلال تقسيمها إلى علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع تقديم لائحة بكل المشاريع العسكرية التي وقعت بين البلدين.

7 - Ibid.

1- في المجال السياسي والدبلوماسي

توطدت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل وجرى تبادل متواصل للزيارات بين المسؤولين الكبار في البلدين. أما على صعيد التمثيل الدبلوماسي فإن لإسرائيل بعثة ديبلوماسية كبيرة موزَّعة ما بين السفارة الموجودة في العاصمة أنقرة وقنصلية عامة موجودة في اسطنبول، وهي مسؤولة عن تقديم الخدمات القنصلية في مناطق بحر مرمرة، ومناطق بحر إيجه والساحل الشرقي والغربي على البحر الأسود.

في زيارة قام بها الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز إلى تركيا، عقد فيها مباحثات مع الرئيس عبد **الله** غول في تشرين الثاني/نوفمبر العام 2007، دعي الرئيس الإسرائيلي لإلقاء خطاب في مجلس الأمة التركي، وكانت هذه المرّة الأولى التي يدعى فيها رئيس إسرائيلي لإلقاء خطاب أمام برلمان لبلد أكثرية سكانه "الساحقة" من المسلمين[8].

ظهر خلال هذه الزيارة اختلاف في وجهات النظر بين الرئيس التركي عبد **الله** غول والرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز حول مسألتين أساسيتين:

الأولى، تتعلَّق بالمشروع النووي الإيراني، حيث اعتبر بيريز أنه لا يمكن أن يصدّق بأن إيران التي تملك احتياطات كبيرة من النفط والغاز هي بحاجة إلى تطوير طاقة نووية لإنتاج الكهرباء. أما الموقف الذي عبّر عنه الرئيس التركي فقد تركّز على حق إيران ودول المنطقة الأخرى في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بما فيها توليد الطاقة الكهربائية.

الثانية، وتتعلَّق بسياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين، والحصار الذي تفرضه عليهم في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. ووعد الرئيس غول بالتدخل لدى الفلسطينيين من أجل إطلاق الجندي الإسرائيلي جلعاد شليط مقابل إطلاق عدد من الأسرى الفلسطينيين[9].

8 - http://en.wikipedia.org/wiki/Israel%E2%93Turkey_relations.

9 - Yaakov Katz, Peres, **Gul at Odds over Iran Nuke Threat**, Jerusalem Post, November 13, 2007.

أرادت تركيا أن توازن دعوة بيريز فدعت الرئيس الفلسطيني محمود عباس في اليوم التالي لإلقاء خطاب أمام البرلمان يتحَّدث فيه عن رؤيته لعملية السلام مع إسرائيل، وذلك قبل أسابيع معدودة من انعقاد مؤتمر أنابوليس – ماريلاند. وكان بيريز قال في خطابه أمام البرلمان التركي "تركيا هي لاعب كبير بالنسبة إلى الولايات المتحدة، سوريا والفلسطينيين وأيضًا بالنسبة إلينا". وتحدَّث بعض التقارير الإعلامية بعد خطابي بيريز وعباس (وذلك بناء على تصريح لمسؤول سوري لصحيفة كويتية) عن وجود قنوات تركية لإجراء اتصالات سورية – إسرائيلية[10].

بالفعل، جرى لاحقًا الكشف عن مفاوضات غير مباشرة سورية – إسرائيلية تجري برعاية تركية حيث اضطلع أحمد داوود أوغلو بدور المفاوض التركي الأساسي، وقد كشف في محاضرة ألقاها في ندوة ترعاها جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلس في إسطنبول عن مدى التقدم الكبير الذي حقَّقته هذه المفاوضات غير المباشرة التي استمرت إلى أن أعلنت سوريا تجميد مشاركتها فيها بسبب الحرب التي شنَّتها إسرائيل ضد قطاع غزة أواخر العام 2008. كان يمكن العودة إلى هذه المفاوضات السورية – الإسرائيلية برعاية تركية لو لم يقم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بإعلان رفضه لأي وساطة تركية وذلك في مجال ردّه على قرار تركيا منع إسرائيل من المشاركة في المناورة الجوية المعروفة باسم "نسر الأناضول"، حيث قال "لم يعد باستطاعة تركيا أن تقوم بدور الوسيط "الشريف" بين سوريا وإسرائيل"[11].

2- في المجال الاقتصادي

كان من الطبيعي جدًا أن تنمو العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل

10 - **Damascus Confirms Channel with Israel**, The Jerusalem Post, March 30, 2008.

11 - Netanyahu, **Turkey can't be honest broker in Syria talks**, Haaretz, October 18, 2009.

في ظل النمو الكبير الذي شهدته العلاقات السياسية والديبلوماسية. لقد وقّع البلدان اتفاقية للتجارة الحرّة بينهما في كانون الثاني/يناير 2000، وسميت "اتفاقية التجارة الحرة التركية – الإسرائيلية". واعتبرت مهمة جدًا بالنسبة إلى إسرائيل لأنها الأولى التي توقِّعها مع أي بلد آخر ذي أكثرية سكانية من المسلمين[12]. تبلغ الصادرات الإسرائيلية السنوية إلى تركيا 1.5 مليار دولار، والواردات منها مليار دولار. وكانت قد وضعت خططًا أولية لتوسيع التبادل التجاري ليشمل بناء خط لنقل المياه العذبة من تركيا إلى إسرائيل بالإضافة إلى الكهرباء والغاز والنفط[13].

أغضبت علاقات التعاون بين تركيا وإسرائيل الشعوب العربية ومعها بعض الحكومات العربية، وكان رد تركيا بأنها تتبع سياسة الحياد حول مختلف القضايا المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي وبالقضية الفلسطينية وبالأزمة اللبنانية[14]. لكن كشف دور الموساد الإسرائيلي في ملاحقة زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان والمساعدة في اعتقاله وإحضاره إلى تركيا ومحاكمته هناك، عمَّق علاقات التعاون بين تركيا وإسرائيل[15].

كانت علاقات التعاون العسكري التي نشأت منذ بداية سيطرة الجيش على القرار السياسي بعد الانقلاب العسكري قد تطوَّرت بشكل كبير، حيث شملت مجموعة كبيرة من مجالات التعاون، كما وقعت عقود عسكرية بمئات ملايين الدولارات، وجرى توقيع عقود لشراء أسلحة إسرائيلية متطورة. وتستأهل هذه العلاقات العسكرية أن يحظى شرحها بعنوان منفصل.

12 - **Turkey – Israel Free Trade Agreement. Why Israel Needs Turkey**, Haaretz, 12 January 2000. http://www.washingtoninstitute.org.

13 - http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1145961328841&pagename=JPost.

14 - Akram T. Hawas, **The New Alliance: Turkey and Israel - Is it a course towards New Division of the Middle East?**,. http://www.smi.uib.no/pao/hawas.html.

15 - Washington Report, **Capture of Kurdish Rebel Leader Ocalan Recalls Mossad Collaboration With Both Turkey**, Kurds, by Victor Ostrovsky. http://www.washington-report.org.

3- العلاقات العسكرية

شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية نموًا متزايدًا في مجال التعاون العسكري الذي يعيد بعض الخبراء بدايته الحقيقية إلى الاتفاق السرّي الذي وقّعته رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر وقضى بتبادل المعلومات الاستخبارية مع إسرائيل، وتنسيق الجهود ضد الإرهاب العام 1994. وكان قد سبق هذا الاتفاق آخر للتعاون في مجال السياحة بين الدولتين العام 1992، حيث أفادت تركيا بصورة خاصة بعد أن تحوّلت إلى البلد المفضّل للسيَّاح الإسرائيليين.

فتح الاتفاق العسكري "السرّي" الباب على 16 اتفاقًا للتعاون في المجال العسكري، وقد جرى توقيع بعضها في عهد حكومة حزب الرفاه بقيادة آربكان. وتفيد المعلومات الصادرة عن وزير الدفاع التركي بأن هذه الاتفاقات تتضمَّن أيضًا برامج تدريب وتعاون مشترك تشمل القوات البرية والبحرية والجوية. وصرَّح وزير الدفاع التركي بعد الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية بأن تركيا لن تعمل على إلغاء أي من هذه الاتفاقيات العسكرية على الرغم من خطورة الهجوم الإسرائيلي ومأسويته على المركب مافي مرمره. وأثار خطاب غونول ضجة سياسية وإعلامية وكان محط انتقاد داخل الحزب الحاكم.

بدأ التقارب بين تركيا وإسرائيل بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في تركيا العام 1980. وعبَّر الطرفان، في ظل سيطرة الجيش التركي على القرار الوطني، عن رغبتهما في إقامة تعاون بينهما في كل المجالات وخصوصًا في المجال العسكري[16]. ويمكن تعداد المشاريع العسكرية الكبرى الموقعة بين الطرفين على الشكل الآتي:

16 - **Turkey Signals Change in Military Ties with Israel**, by Ercan Yavuz, Ankara, 6 June 2010. http://www.todayszaman.com/tz-web/news-212276-turkey-signals-change-in-military-ties-with-israel.html

- تحديث أسطول طائرات الفانتوم ف-٤ (F-4) وطائرات ف-٥ (F-5) بكلفة 900 مليون دولار.
- تحديث 170 دبابة من طراز M60A1 بكلفة 500 مليون دولار.
- مشروع صواريخ Popey-I وPopey-II للدفاع الجوي بكلفة 150 مليون دولار.
- مشروع صواريخ "دليلة" الجوالة (كروز) والذي يبلغ مداه 400 كلم.
- الموافقة على بيع تركيا صواريخ "أرو" الحديثة جدًا والمخصَّصة للدفاع ضد الصواريخ. ويحتاج العقد إلى موافقة الولايات المتحدة شريكة إسرائيل في إنتاج هذا النوع من الصواريخ المضادة للصواريخ.
- اتفاق للتعاون في مجال تدريب الطيارين، حيث يجري التبادل ثماني مرات في السنة. ويفتح هذا الاتفاق المجال للطيارين الإسرائيليين للتدريب على الطيران لمسافات طويلة فوق البر التركي، كما يفتح أمامهم المجال لإجراء رمايات بالذخيرة الحيّة في حقل رماية قونية. كما يفتح الاتفاق للطيارين الأتراك للتدرُّب في إسرائيل واستعمال أحدث التقنيات الأميركية والإسرائيلية.
- مشاركة البحرية الإسرائيلية في عدة مناورات وتمارين بحرية تنظمها تركيا، وتشارك فيها أيضًا البحرية الأميركية[17].
- كان آخر اتفاق وقع بين الطرفين في أثناء زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك الأخيرة في كانون الثاني/يناير 2010. وحاولت تركيا نفي الخبر إلا أن الصحافة الإسرائيلية قد أكدت التوقيع. ويقضي هذا الاتفاق بحصول تركيا على عدة أنظمة متطوِّرة في مجال الطيران، وتبلغ قيمة العقد 141 مليون دولار، ويتشارك في تنفيذه سلاح الجو الإسرائيلي وشركة ألبت للصناعات الجوية (Elbit Systems).

17 - **Israel – Turkey Relations**, Wikipedia Encyclopedia. http://en.wikipedia.org/wiki/Israel%E2%80%93Turkey_relations.

تبلغ قيمة مجموعة المشاريع العسكرية نحو 1.8 مليار دولار، وتشكل قيمة المشاريع نسبة عالية إذا ما جرى قياسها بالميزان التجاري بين البلدين والذي يبلغ 2.6 مليار دولار سنويًا.

يرى بعض الخبراء الإستراتيجيين أن مشاريع التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا قد ساهمت في تغيير موازين القوى في المنطقة. وينظر آخرون إلى أن الطريقة التي اعتمدت في توقيع هذه الاتفاقات من قبل الجانب التركي هي غير دستورية. فالدستور التركي ينص على أن أمر توقيع مثل هكذا اتفاقيات منوط بوزير الدفاع، وأن قيام رئيس الأركان الجنرال إسماعيل حقي كارادي بالتوقيع على بعضها هو أمر غير دستوري.

كما يقضي الدستور التركي أيضًا بضرورة التصديق على الاتفاقيات الدولية من قبل البرلمان التركي، ولكن أيًا من هذه الاتفاقيات التي وقعها القادة العسكريون لم يُعرض على البرلمان، كما أنها لم تُنشر في الجريدة الرسمية وفق ما ينص عليه القانون لتصبح نافذة.

على الرغم من الأولوية التي كانت تعطيها تركيا للتعاقد مع إسرائيل لم يكن تنفيذ هذه العقود متوافقًا مع المواصفات التي حدَّدتها هذه العقود. كما كانت هناك شكاوى واعتراضات تركية حول الأسعار المقدَّمة من الطرف الإسرائيلي. فالعام 2002 حصلت الشركات الصناعية العسكرية الإسرائيلية على عقد لتحديث 170 دبابة من طراز M60A1 وتعرَّضت الصفقة لانتقادات واسعة من قبل الرأي العام التركي بسبب ارتفاع كلفة المشروع. وقد جرى بالفعل تخفيض الكلفة بعد الاعتراضات من 1.04 مليار دولار إلى 668 مليون دولار. لكن لم يأتِ تنفيذ الشركات الإسرائيلية متوافقًا مع دفتر الشروط، فتجاوزت الانتقادات الكلفة إلى انتقاد إعطاء العقد للشركات الإسرائيلية في الوقت الذي تملك فيه شركة "أسلسان" التركية القدرات نفسها التي تملكها

الشركات الإسرائيلية. وسُجِّلت شكاوى عديدة حول أداء هذه الدبابات بعد عملية التحديث التي أخضعت لها سواء في مجال عمليات ضبط الرمي أو في مجال الميكانيك.

وقامت إسرائيل أيضًا بتحديث طائرات فانتوم F-4 التركية ولكن يبدو أن الأنظمة الالكترونية المركَّبة عليها لا تعمل بانتظام على الرغم من الكلفة المرتفعة التي دفعتها تركيا العام 1995 والتي تجاوزت 632 مليون دولار[18].

لكن، وعلى الرغم من الأخطاء في تنفيذ عقد تحديث طائرات فانتوم، عادت تركيا وطلبت من إسرائيل تحديث 48 طائرة من طراز F-5 بكلفة 80 مليون دولار.

السؤال المطروح الآن: ما هو مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية وخصوصًا لما يعود لبرامج التعاون العسكري بعد الهجوم على مافي مرمره ومقتل تسعة مواطنين أتراك؟

كانت ردود الفعل التركية صارمة وعنيفة على الهجوم الذي تعرَّضت له السفينة مافي مرمره في المياه الدولية، والذي تسبَّب بسقوط تسعة قتلى. وقد أُلحقت الانتقادات اللاذعة بسحب السفير التركي من إسرائيل، كما ألغت تركيا مشاركة إسرائيل في ثلاثة تمارين عسكرية، ومنعت أيضًا تحليق الطائرات العسكرية الإسرائيلية فوق أراضيها. يعتقد بعض المعلِّقين بأنه يمكن أن تلجأ تركيا، وعلى أساس توصية من مجلس الأمن الوطني، إلى إلغاء بعض العقود العسكرية التي سبق ووقَّعتها مع الدولة العبرية. ويبدو من سياق الأحداث بأن إسرائيل هي على وشك خسارة أكبر أصدقائها في المنطقة، وقد تكون تركيا هي الصديق الفعلي والأوحد. لا يمكن الاستمرار

18 - Ercan Yavuz , **Turkey Signals Change in Military Ties with Israel**, cited in http://www.todayszaman.com/tz-web/news-212276-turkey-signals-change-in-military-ties-with-israel.html.

في انتهاج سياسة بناءة بين الدولتين في ظل مطالبة مؤسسات المجتمع المدني التركي الحكومة بوقف كل البرامج والعقود مع إسرائيل. لكن حتى الآن لم تُقدم حكومة أردوغان على أي خطوة باتجاه إلغاء أي من العقود الموقعة. ويبدو بوضوح أن الأمور ستكون مربوطة بالخيارات الجديدة التي يمكن أن تعتمدها حكومة أردوغان لمواجهة التطورات سواء على مستوى المنطقة أو على مستوى العلاقة مع إسرائيل.

خيارات تركيا الجديدة

قامت الجمهورية التركية العام 1923 على أنقاض الإمبراطورية العثمانية والتي كانت قد تفكَّكت خلال الحرب العالمية الأولى. وكانت الفترة الفاصلة ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى وتأسيس الجمهورية قد شهدت عدة حروب عرفت بحروب التحرير الوطنية، حيث سعى عدد من الأطراف الخارجيين إلى اقتطاع حصص لهم من الأراضي التركية. فإلى جانب الصراع التاريخي مع روسيا القيصرية، ولاحقًا مع الشيوعيين، اندلع صراع مع اليونان على أثر احتلال هذه الأخيرة للسواحل التركية الغربية عند بحر إيجة.

التزمت تركيا الحياد خلال الحرب العالمية الثانية قبل أن تعلن الحرب في نهايتها على دول المحور. ومن نتائج هذه الحرب انتقال تركيا إلى المعسكر الغربي ضد معسكر الاتحاد السوفياتي، لتمثل إحدى الجبهات المتقدمة لحلف شمال الأطلسي في مواجهة حلف وارسو. كان الغرب بحاجة إلى موقع تركيا الإستراتيجي، فواجه الأتراك هذه الحاجة الغربية بمزيد من الاندماج في السياسات الغربية، الأمر الذي دفع تركيا إلى الاعتراف بإسرائيل في آذار/مارس العام 1949 والانضمام إلى حلف الناتو، والطموح لاحقًا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

حافظت تركيا على النظام العلماني الذي أرسى قواعده مصطفى كمال،

ولكن ذلك لم يمنع أن تتولَّى السلطة، بين الحين والآخر، حكومات أكثر انفتاحًا على العرب والمسلمين، كما حدث في السبعينيات والثمانينيات ومنتصف التسعينيات من القرن الماضي.

شهدت تركيا خلال فترة التسعينيات "صحوة" إسلامية أدَّت إلى انحراف ظاهر عن ثوابت العلمانية وخصوصًا في ما يعود إلى السياسة الخارجية. وجاء التحوّل الكبير من خلال وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة العام 2002. ولم تكن المرة الأولى التي يصل فيها إسلاميون إلى الحكم إذ شارك نجم الدين أربكان في ثلاث حكومات في السبعينيات، كما ترأس حكومة ائتلافية العام 1996، ولكن ذلك لم يعجب جنرالات الجيش والقوى العلمانية حيث بذلوا جهودًا ملموسة لإسقاط الائتلاف الحكومي وحل حزب الرفاه.

تنطلق إستراتيجية حزب العدالة والتنمية التي وضعت لدى تأسيسه العام 2001 من واقع أن لتركيا عمقين: الأول تاريخي، والثاني إستراتيجي، وأن سياساتها قد حجبت عنها التفاعل مع أحد هذين البعدين، والذي يتمثل بالتعامل مع العالمين العربي والإسلامي، ومع البعد الجغرافي أيضًا أي التعامل مع إيران وبلاد البلقان.

في ظل حزب العدالة والتنمية أرادت تركيا أن تتخلَّص نهائيًا من رواسب سياسات الحرب الباردة، بما في ذلك التخلِّي عن التبعية للسياسات الأميركية في ما يعود إلى علاقاتها بمحيطها التاريخي والجغرافي، خصوصًا في ظل الحرب التي شنَّتها إدارة بوش على الإرهاب، والتي اتخذت في بداياتها منحى يؤشر إلى أنها حرب أميركية على العرب والمسلمين، هذا بالإضافة إلى الانحياز الأميركي المتواصل إلى جانب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وسياسات الظلم والتنكيل التي تتبعها الدولة العبرية ضد هذا الشعب في الضفة الغربية وغزة[19].

19 – محمد نور الدين، **تركيا الصيغة والدور**، دار رياض الريس للنشر، كانون الثاني 2008. ص 276.

ليست الرغبة التركية بدخول الاتحاد الأوروبي بجديدة، فهي تعود إلى العام 1963 حين وقّع بروتوكول أنقرة مع المجموعة الأوروبية، والذي لحظ العضوية الكاملة لتركيا في ما بعد في الاتحاد الأوروبي. بعد ذلك كان إعلان قمة هلسنكي 1999، والذي قال بأن تركيا هي دولة مرشَّحة للانضمام للاتحاد.

كانت النخبة الكمالية الحاكمة في تركيا بعيدة عن التوغُّل في مسار الخيار الأوروبي، وقد استعملت هذا المنحى لمنع وصول الإسلاميين إلى الحكم، ولمنع إقامة علاقات تعاون وثيق مع دول الجوار والدول العربية والإسلامية[20]. وكانت ركائز الحكم في ظل هذه النخب تتناقض في ممارساتها السياسية والاجتماعية مع القيم السائدة في أوروبا، وخصوصًا على صعيد احترام الحريات العامة وقضايا حقوق الإنسان أو مع المفاهيم الديمقراطية الليبرالية. إن تقيّد تركيا بكل القيم الأوروبية كان سيعني حكمًا انتهاء حكم القوى الكمالية المتسترة وراء فكرة علمنة الدولة. لم يكن من الممكن تحقيق الإصلاحات التي طالبت بها أوروبا في ظل تسلط جنرالات الجيش على السلطة ووصايتهم عليها. وهكذا كان الخيار الحضاري لحزب العدالة والتنمية يتركز على الخيار القائل بأن مستقبل تركيا هو في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

تزامن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة مع احتلال العراق، وقد نأت تركيا بنفسها عن المشاركة في العدوان من خلال منع استعمال أراضيها كمنطلق للهجوم الأميركي. وقد فتح هذا الموقف طريقين أمامها: العالم العربي والاتحاد الأوروبي: قدّر الشارع العربي الموقف القاضي بعدم اشتراك تركيا في الحرب على العراق. وعلى الرغم من الخسائر التي تكبَّدتها

20 – المصدر نفسه.

تركيا من جراء خروجها عن المعادلة وفقدان إمكان ممارسة أي نفوذ في العراق، فإن العلاقات التركية – العربية قد شهدت تحسنًا كبيرًا كما تحقَّقت إنجازات سياسية واقتصادية هائلة. وقد وصف مهندس السياسة الخارجية التركية الأستاذ أحمد داوود أوغلو هذه المرحلة بالذهبية.

كانت أولى ثمار هذه المرحلة "الذهبية" تجاوز الخلافات المزمنة في العلاقات مع سوريا ولا سيما حول لواء الإسكندرون والمياه وحزب العمال الكردستاني وعلاقات تركيا الحميمة مع إسرائيل. وحدث تحوّل كبير في العلاقات التركية – السورية بحيث أنها أصبحت تصلح لكي تكون نموذجًا لعلاقات تركيا مع جوارها الجغرافي ومع الدول العربية والإسلامية. وبالفعل فقد انفتح حزب العدالة والتنمية على معظم الدول العربية وخصوصًا الدول الخليجية، وقد تجسّدت هذه العلاقات على شكل استثمارات داخل تركيا، وذلك من خلال المشاركة في استثمارات المشاريع التي تخلَّى عنها القطاع العام للقطاع الخاص عن طريق اعتماد سياسة الخصخصة ما ساهم في إنعاش الاقتصاد التركي وزيادة مستويات النمو. وشهدت العلاقات مع إيران تقدمًا ملحوظًا خلال هذه الفترة، كما ازدادت المبادلات التجارية أضعاف ما كانت عليه في الفترة السابقة.

لم يَسَع حزب العدالة والتنمية إلى أن يكون الانفتاح على العرب والمسلمين على حساب العلاقات مع إسرائيل. لكن العلاقات الجديدة (المتوازنة) تتطلب تخفيف وقع العلاقات الإستراتيجية مع إسرائيل، وخصوصًا لجهة العقود والروابط العسكرية بالإضافة إلى توجيه انتقادات حادة إلى سياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وقد بلغت هذه الانتقادات لممارسات أرييل شارون (عندما كان رئيسًا للحكومة) ضد الشعب الفلسطيني حد وصفها بـ"إرهاب الدولة"[21].

21 – محمد نور الدين، **تركيا الصيغة والدور**، دار رياض الريس للنشر، كانون الثاني 2008. ص 277.

تحدَّد دور تركيا الجديد استنادًا إلى الخلفية الإسلامية للكوادر الأساسية في حزب العدالة والتنمية، وإلى موقع تركيا في المعادلة الدولية الجديدة التي نشأت في ظل هجمات 11 أيلول/سبتمبر، والحرب على العراق. وكانت حكومة حزب العدالة والتنمية قد سعت للتوفيق بين سياسة الانفتاح تجاه العرب والمسلمين وعلاقاتها الوثيقة مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، ولكن يبدو أن الخيارات الجديدة في السياسة الخارجية التركية قد أثارت الشكوك والهواجس لدى واشنطن وتل أبيب.

فسّر البعض سياسة الانفتاح بردّها إلى وجود نزعة عثمانية متجدِّدة. ولكن حقيقة الأمر تعود إلى رغبة تركيا في التفاعل مع مجريات الأحداث والتطورات الجارية في محيطها الجغرافي وفي العالمين العربي والإسلامي. كما تقضي المصالح التركية اعتماد سياسة انفتاح سياسي واقتصادي مع دول الجوار، ما دفعها إلى أن تأخذ مبادرات سياسية هامة أبرزها: اجتماع وزراء خارجية دول الجوار العراقي، تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي عبر إيصال البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو إلى موقع الأمين العام للمنظمة، تقديم طلب إلى القمة العربية لقبول تركيا كعضو مراقب، استقبال وفد من منظمة حماس في شباط/فبراير 2006، التدخل لدى سنّة العراق لحثهم على المشاركة في الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2005، التواصل مع شرائح من شيعة العراق، العمل الحثيث لتحسين العلاقات مع مجمل الدول العربية وخصوصًا مع سوريا، ونسج علاقات وثيقة مع إيران.

شعرت حكومة حزب العدالة والتنمية بأن الاستمرار في الاندفاعة القوية في السياسة الخارجية الجديدة سيؤدي إلى نشوء ضغوط داخلية وخارجية "منسّقة"، فالمؤسسة العسكرية تشعر بأن التحرك الجديد قد يؤدي إلى إضعاف نفوذها ونفوذ العلمانيين، بالإضافة إلى أنها تتمسك بعلاقاتها الوثيقة بدولة إسرائيل وببرامج التعاون العسكري المعقودة معها. كما

شعرت الحكومة بمخاطر أن تلجأ الولايات المتحدة وإسرائيل إلى اعتماد سياسة الابتزاز تجاهها من خلال إثارة بعض المتاعب القديمة كالورقة الأرمنية، وقضية حزب العمال الكردستاني، والمساعدات الدولية والعلاقات مع البنك الدولي.

لم تتراجع الحكومة التركية عن خياراتها الجديدة أمام الضغوط التي مورست عليها من الداخل والخارج، ولكنها خفَّفت من سرعة اندفاعها مع التشديد على استمرار التواصل مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. لكن الحرص التركي على التواصل مع واشنطن وتل أبيب لم يؤدِّ إلى النتائج التي توختها أنقرة، وبدا أنه بات من المستحيل إعادة قواعد الثقة إلى ما كانت عليه، وأن الاهتزاز الحاصل في قاعدة العلاقات مرشح للتحول إلى تشققات عميقة تتسبَّب بنشوء أزمة قد يكون من الصعب تجاوز مفاعيلها لسنوات عديدة مقبلة.

"الثورة الهادئة" وتأثيراتها على السياسة الخارجية

بدأت في تركيا ثورة هادئة منذ العام 2002 غيّرت في خيارات تركيا سواء في مجال السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية، كما ترتَّبت عليها نتائج مهمة بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وخصوصًا بالنسبة إلى إسرائيل. ويمكن القول بإن التداعيات التي حصلت في العلاقات التركية – الإسرائيلية على أثر عملية "الرصاص المصبوب" على غزة، لم تكن بسبب تلك الحرب، بل استغلت الحرب لتفجير أزمة العلاقات التي كانت قد تراكمت عناصرها وأسبابها خلال السنوات السابقة.

تربط أستاذة التاريخ الإسرائيلية عوفرا بنغيو التغيّر الكبير الذي طرأ على خيارات تركيا بثلاثة عناصر: "الفكر" الجديد الذي تقدَّم به وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو، "القوة السياسية" المتمثِّلة بوصول حزب العدالة والتنمية

إلى السلطة، والتوجه الأيديولوجي الجديد لشرائح واسعة من الشعب التركي. لقد نتج بالفعل عن تفاعل هذه العناصر الثلاثة "ثورة هادئة" غيّرت في المفاهيم والتوجهات السياسية التي كانت معتمدة في السابق في الداخل والخارج. رأينا في الداخل أن الإسلام السياسي المعتدل قد اتخذ له موقعًا مهمًا على المسرح السياسي الداخلي، وأنه دخل في مواجهة تحكمها العقلانية والواقعية السياسية مع خيار العلمانية التي أرسى قواعدها "أتاتورك". يجب أن يعترف العالم بأهمية ما يجري الآن داخل تركيا، وأن يدرك أن الإسلام السياسي الصاعد داخل تركيا يختلف بصورة جذرية عن الإسلام السياسي الذي قاد الثورة في إيران، إنه الإسلام الناعم والمعتدل، والذي يسعى إلى التغيير من خلال المقاربة الديمقراطية، وعبر مؤسسات الدولة بدل الانقلاب عليها وتغييرها. ويسعى حزب العدالة والتنمية إلى إثبات إمكان التعايش الإسلامي السياسي مع الديمقراطية[22].

تتعرَّض الآن العلمانية والجيش الذي يعتبر المدافع الأول عنها لهجوم منظّم، ويضع العديد من المراقبين الحملة على المؤسسة العسكرية من أجل تهميش دورها في السياسة الداخلية والخارجية في إطار تسديد حسابات قديمة بين التيار الإسلامي والجيش وهي تعود إلى الانقلاب العسكري الأبيض الذي قاده الجنرالات في أواسط التسعينيات ضد رئيس الحكومة نجم الدين أربكان وحزب الرفاه وتوجهاته الإسلامية.

كان من الطبيعي أن يتسلَّح قادة حزب العدالة والتنمية بالأسباب الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة لدعم انطلاقة ثورتهم الهادئة وبحجة إخراج تركيا من الأزمة الاقتصادية الخانقة. حصلت الحكومة على دعم واسع من التجار ورجال الأعمال. كما تقدَّمت الحكومة بمشروع سياسي من أجل حل المشكلة المزمنة مع الأكراد بالطرق السلمية، وسعت بذلك إلى أخذ

22 - عوفرا بنغيو، **ثورة تركيا الهادئة وتأثيرها على إسرائيل** www.policypointers.org/page/view/10557-cached-similar.

المبادرة من الجيش الذي كان يلح على الاستمرار في الخيار العسكري ضد الأكراد.

كانت التغييرات المطروحة في السياسة الخارجية مهمة وتترتب عليها نتائج كبرى على المستويين الإقليمي والدولي. وكان المهندس الأساسي للرؤية والمقاربة الجديدة الأستاذ أحمد داوود أوغلو، والذي لقبه البعض بـ "مترنيخ تركيا".

كان داوود أوغلو قد دخل على عالم السياسة من خلال كتابة "العمق الإستراتيجي: موقع تركيا الدولي" الذي نشره العام 2001، وأعيدت طباعته إحدى وثلاثين مرة ما بين العامين 2001 و2009. وكان قد بدأ عمله الحكومي كمستشار للسيد أردوغان، وانتقل بعد ذلك إلى منصب وزير الخارجية.

قدّم العام 2008 بحثًا حول رؤيته للسياسة الخارجية التركية، وكان أبرز ما فيه نقده لها في عقد السبعينيات كونها جعلت من تركيا بلدًا "طرفًا" معزولاً عن الدول العربية والإسلامية. ورأى أنها في الفترة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم قد اتسمت "بعقلية الحصار أو العزلة"، وأنها قد اعتمدت لتغطية الممارسة السلطوية للمؤسسة العسكرية ولتيار العلمنة الداعم لها[23].

ارتكزت "عقيدة العمق الإستراتيجي" التي قدمها داوود أوغلو على القواعد الآتية:

أولاً: يجب أن تتبدَّل طموحات تركيا من موقع القوة المركزية إلى موقع "القوة الشاملة"، مستفيدة من موقعها الجيو – استراتيجي الفريد ومن تراثها العثماني من أجل تحقيق هذه القفزة النوعية في العقد المقبل.

23 - Ihsan Dagi, **Editor's notes**, Insight Turkey, XI:3 (2009), III.

ثانيًا: يجب أن تنفتح تركيا على جيرانها من أجل تقوية موقعها الإقليمي والدولي وإلغاء جميع المشاكل مع هؤلاء الجيران. (Policy of zero problems).

ثالثًا: يجب أن تستفيد تركيا من مواردها وقدراتها الجيو – استراتيجية من أجل تغيير توجهاتها الأمنية واستبدالها بتوجهات اقتصادية، أي نزع الطابع الأمني عن الخيارات المعتمدة في السياسة الخارجية[24].

رابعًا: يتوجب أن تعمل تركيا على تقوية علاقاتها وتبادلاتها الاقتصادية والتجارية مع إيران وسوريا والمملكة العربية السعودية. واعتبر أوغلو أن "تركيا هي بحاجة إلى الطاقة الإيرانية"، وأن ذلك يمثل امتدادًا طبيعيًا لمصالحها الوطنية.

خامسًا: يجب أن يرتكز دور تركيا المستقبلي على الإضطلاع بدور الوسيط من أجل حلِّ الصراعات الدولية وخصوصًا الصراعات القائمة في الشرق الأوسط. وكانت المساهمة الأولى في هذا المجال إقامة منتدى بالاشتراك مع إسبانيا للدعوة إلى "تحالف الحضارات" في محاولة للرد على نظرية صاموئيل هنتنغتون القائلة بـ"صراع الحضارات". وقد جاءت محادثات السلام غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل وبرعاية داوود أوغلو شخصيًا ضمن هذا السياق لحل النزاعات في المنطقة.

يأخذ الإسرائيليون على "عقيدة العمق الإستراتيجي" التي وضعها أوغلو بأنها قد تجاهلت كليًا إسرائيل، في وقت تحدث فيه في الكتاب عن أن المبادرة في توجيه العلاقات التركية – الإسرائيلية هي في يد إسرائيل، وبأن دور تركيا يتسم بالجمود والسلبية. ويؤدي هذا الوضع إلى منع تركيا من الانفتاح على جيرانها العرب[25].

24 - Gökhan Bacik, **Turkish–Israeli Relations after Davos: A view from Turkey**, Insight Turkey, xi:3 (2009), 34.
25 - Ahmed Davutoglu, **Strategic Depth: Turkey's International Position**, 2001, p. 426.

توسّع نحو الشرق على حساب الغرب وإسرائيل

يأتي تعاظم دور تركيا كقوة شرق أوسطية كنتيجة حتمية للتغييرات الداخلية في المشهد السياسي التركي، وللتطورات الخارجية التي شهدتها العلاقات التركية مع الغرب ومع دول المنطقة. وتأتي أهمية الدور التركي الجديد انطلاقًا من تقارب تركيا مع الدول العربية والإسلامية على حساب علاقاتها التاريخية مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. ولا تقتصر الاهتمامات التركية على بناء علاقات مع الدول الشرق أوسطية المجاورة لها بل تتوسع لتشمل العلاقات مع الدول الإسلامية الآسيوية وصولاً إلى حدود الصين.

جاءت قمة العشرين التي عقدت في اسطنبول برئاسة رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان من أجل إرساء قواعد التعاون وبناء قواعد الثقة بين الدول الآسيوية كتعبير واضح عن الطموحات التركية لتوسيع علاقاتها مع الدول الإسلامية الآسيوية، وكتعبير عن نياتها في تنمية علاقاتها باتجاه الشرق بعد أن أصيبت علاقاتها مع الغرب بقدر من الجمود، ظهرت بوادره ومؤشراته من خلال معارضة بعض الدول الأوروبية لمساعيها الحثيثة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومن خلال التناقض في الرؤية مع الولايات المتحدة والذي بدأ العام 2003 في إبان التحضيرات الأميركية للحرب على العراق، حيث جمّدت تركيا النشاطات الجوية الداعمة للحرب من قاعدة "انغرليك" الموجودة على أراضيها، كما أنها لم تسمح بفتح جبهة ثانية عبر حدودها مع العراق.

تمثَّلت ذروة التنافس في علاقة أنقرة بواشنطن من خلال تصويت تركيا ضد مشروع القرار 1929 (الأميركي) في مجلس الأمن، والقاضي بفرض عقوبات جديدة ضد إيران، وذلك على خلفية المشروع النووي الإيراني.

وكان قد حصل بعض التطورات المهمة والتي دفعت تركيا إلى واجهة المسرح الديبلوماسي الدولي، وكان من أبرز هذه التطورات:

أولاً: نجاح وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو بالاشتراك مع وزير خارجية البرازيل سالسو أموريم في توقيع اتفاق في أواسط أيار/مايو الماضي مع وزير خارجية إيران منوشهر متكي حول استبدال اليورانيوم الإيراني المنخفض التخصيب بيورانيوم أعلى تخصيبًا على الأراضي التركية، بدلاً من إجراء عملية التبادل على الأراضي الروسية وفق ما كان قد اقترحه الاتحاد الأوروبي. لم تبد الولايات المتحدة أي اهتمام بالاتفاق التركي – البرازيلي وقد رأت فيه محاولة لتعطيل جهودها الرامية إلى عزل إيران دوليًا.

ثانيًا: عادت تركيا لتحتل واجهة الحدث الدولي بعد أسبوعين على الحدث الأول، وذلك على أثر قيام البحرية الإسرائيلية باعتراض "أسطول الحرية" المتوجِّه لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة، وقد أدت هذه العملية إلى قتل تسعة نشطاء أتراك على متن الباخرة "مافي مرمرة".

يرى عدد من الخبراء أنه لا يمكن النظر إلى هذه الأحداث بصورة منعزلة عن التطورات التي تشهدها تركيا منذ تشرين الثاني/نوفمبر العام 2002 بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بقيادة رجب طيب أردوغان، والذي يحظى بتأييد شرائح شعبية واسعة تسمح بتشكيل حكومة مستقرة بعد عدة عقود من حكومات الائتلاف الضعيفة.

سمحت قوة حزب العدالة والتنمية لأردوغان بسلوك طريق إصلاحي حيث شنَّ حربًا على الفساد، وعمل على تحرير السلطة المدنية من وصاية جنرالات الجيش، بالإضافة إلى توجيه السياسة الخارجية التركية إلى سبر خيارات جديدة مع إعطاء أولوية لعلاقات تركيا بدول الشرق الأوسط

والدول الإسلامية في آسيا. ويبدو أن مصدر هذه الرؤية الجديدة لعلاقات تركيا الخارجية إنما يعود إلى البروفسور أحمد داوود أوغلو الذي عمل بداية كمستشار لرئيس الحكومة قبل أن يعيّن وزيرًا للخارجية. استندت الأفكار التي قدمها على ضرورة الاستفادة من التقارب الثقافي مع الدول الشرق أوسطية، بدءًا من إيران وسوريا من أجل تحقيق الاختراق الجديد باتجاه الشرق. وكان قد سبق بناء العلاقات الجديدة استضافة تركيا لقمة المؤتمر الإسلامي الذي جمع 57 دولة إسلامية بدعم سعودي وإيراني ظاهرين العام 2004. ويمكن النظر إلى هذه القمة الإسلامية كنقطة انطلاق لتراجع علاقات تركيا بإسرائيل، وكنقطة تحوّل في السياسة الخارجية التركية، حيث بدأت تركيا تتحسَّس أهمية بناء علاقات جديدة مع محيطيها العربي والإسلامي، ولكن من دون أن تتراجع عن جهودها لدخول الاتحاد الأوروبي على الرغم من المعارضة الفرنسية والألمانية لها.

يبدو من التطورات الأمنية الأخيرة أن الطريق التي تسلكها تركيا باتجاه نسج علاقات خارجية جديدة لن تكون مزروعة بالورود، وأن حكومة أردوغان ستتعرَّض إلى الكثير من الضغوط السياسية والأمنية في محاولة لإقناعها بالعودة عن دعمها الموقف الإيراني، والتخلّي عن دعم حماس وحزب الله. ويدرك أردوغان مستوى المخاطر التي يواجهها في هذه المرحلة، ومن هنا تبرز المرونة التي يتعامل بها من أجل رأب الصدع الحاصل في علاقاته الأميركية والأوروبية والإسرائيلية، ولكن من دون الربط بين علاقاته الجديدة ومطلب وقف التدهور الحاصل في علاقاته القديمة. لكن تبقى الأمور مرتبطة إلى حد كبير بالتطورات التي تشهدها الساحة الفلسطينية، حيث عبّر أردوغان في أكثر من مناسبة، عن مدى تعاطفه مع ما يواجهه الشعب الفلسطيني من عمليات قتل واعتقال وظلم. وكانت أبرز المواقف الحادة التي عبّر عنها ضد إسرائيل خلال الندوة التي شارك فيها في قمة

"دافوس" الاقتصادية مع الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز العام 2009، حيث انسحب أردوغان من الندوة متوجهًا إلى بيريز بالقول "عندما يتعلَّق الأمر بعمليات القتل فإنكم تعرفون كيف تقتلون".

لا يمكن توقع حصول أي تصدّع سياسي داخل تركيا في ظل الدعم الشعبي الواسع لحزب العدالة والتنمية، وفي ظل نجاح حكومة أردوغان في اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة بكل المقاييس. فالمصارف التركية لم تتأثر بالأزمة المالية الدولية، كما أن نسبة النمو الاقتصادي ما زالت تراوح بين 5 و7 في المائة، وأن الدخل الفردي بالنسبة للناتج الوطني العام هو في مستوى 12500 دولار أميركي. ومن هنا، فإنه لا يتوقَّع أن تؤدي الضغوط الأمنية إلى أي تغيير في السياسة الخارجية الجديدة.

تركيا تتحوَّل إلى لاعب إقليمي رئيس

يعتبر وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو المهندس الفعلي للسياسة الخارجية التي تنتهجها تركيا منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة قبل ثماني سنوات. وكان قد وضع القاعدة الأساسية لهذه السياسة والتي تقول "لا خلافات مع الدول المجاورة". كما أظهر حماسة خاصة لإصلاح العلاقات مع سوريا على اعتبار أنها تشكِّل المدخل الطبيعي لتحرك تركي واسع باتجاه الدول العربية وإيران. ولاحظ أن نسج علاقات جديدة مع دمشق سيعطي لأنقرة إمكان الدخول على خط الأزمات الكبيرة في العراق وفلسطين ولبنان.

جادل أوغلو من موقعه الأكاديمي في أوج فترة العلاقات المأزومة مع سوريا العام 1998 عن جدوى التعاون مع إسرائيل في إنشاء محطة للاستعلام الإلكتروني يمكن من خلالها تتبع نشاطات حزب العمال الكردستاني، معتبرًا أن ذلك يشكل سببًا لعزل تركيا عن محيطها الجيو – استراتيجي، وسيمنع

بالتالي حصول أي تطور إيجابي في العلاقات مع سوريا. بعد نجاح حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002 وجد فرصته الذهبية لوضع أفكاره حول نسج علاقات تعاون سياسي واقتصادي وثيقة مع دول الجوار (بدءًا من سوريا) موضع الاختبار الفعلي، وقد حقَّقت نجاحًا باهرًا في إرساء قواعد هذه العلاقات الجديدة.

شكَّلت الخطوة التي اتخذتها حكومة عبد الله غول لإعلان استقلالية قرار تركيا في ما يعود للحرب الأميركية على العراق العام 2003 تطورًا نوعيًا، ما انعكس إيجابًا على زيارة غول إلى دمشق حيث قوبل بالترحيب والمديح.

رفضت تركيا خلال السنوات اللاحقة لاحتلال العراق المشاركة في أي مخطَّطات أميركية تهدف إلى تطويق سوريا وعزلها، وهذا ما رأت فيه دمشق تطورًا مهمًا ومشجعًا للدخول في مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل برعاية تركية. وعقدت بالفعل أولى جلسات المفاوضات غير المباشرة في ربيع العام 2008، برعاية مباشرة من عبد الله غول ومستشاره الخاص أحمد داوود أوغلو، وتولَّى رئيس الحكومة رجب طيّب أردوغان استكمال هذه المهمة بعد انتخاب عبد الله غول رئيسًا للجمهورية العام 2008.

بعد انتخاب أوباما عملت الدبلوماسية التركية على خطَّين: خط المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، وخط دعم المساعي الأميركية الجديدة لمعاودة المفاوضات على المسار الفلسطيني، وذلك على الرغم من الغضب الذي عبّر عنه أردوغان بسبب سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة، واستعمالها المفرط للقوة. وأبدت تركيا في هذا الإطار دعمها الجهود العربية من أجل تحقيق مصالحة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة حماس، معتبرة أن ذلك يشكل حجر الزاوية في أي جهود تبذل لمعاودة المفاوضات. وبذلت الدبلوماسية التركية الجهود الممكنة كلها لإجراء مصالحة مصرية – سورية تبدأ عبر زيارة يقوم بها الرئيس بشار الأسد إلى القاهرة، ولكنها لم تتكلَّل

بالنجاح، وإنما حققت نتائج إيجابية في مسار إصلاح العلاقات السعودية – السورية.

لم تقتصر الجهود التركية – السورية المشتركة على موضوع استئناف مفاوضات السلام أو المصالحات العربية، بل تعدَّت ذلك إلى تنسيق مواقف الدولتين في شأن العراق الذي يحتل نطاقًا حيويًا بالنسبة إلى كل منهما، حيث أنهما عبّرا عن نيتهما القيام بكل الخطوات التي يمكن أن تحافظ على وحدة العراق، وسلامة أراضيه، وتحقيق استقراره، بما يسهّل خروج القوات الأجنبية في أقصر وقت ممكن.

فتحت الدبلوماسية الهادئة والعاقلة التي انتهجتها تركيا في مقاربتها مختلف أزمات منطقة الشرق الأوسط جميع الأبواب أمامها لتصبح أبرز لاعب في تقرير التوجهات المستقبلية للمنطقة التي تمتد بين بحر قزوين والبلقان. هذا الواقع الجديد أتاح لـ"الدبلوماسية الناعمة"، التي نادى بها ومارسها أحمد داوود أوغلو، فرصة الدخول على خط الأزمة الدولية المتفاقمة حول البرنامج النووي الإيراني، والتي تكلَّلت بتوقيع الاتفاق الخاص بتبادل اليورانيوم الإيراني على الأراضي التركية[26].

الهجوم على أسطول الحرية

في 31 أيار/مايو 2010 قتل تسعة ناشطين أتراك في إغارة إسرائيلية على المركب "مافي مرمره"، أحد المراكب المشاركة في حملة أسطول الحرية المتوجهة إلى قطاع غزة لكسر الحصار الذي تفرضه إسرائيل عليه منذ ما يقارب أربع سنوات. وتألَّف هذا الأسطول من ستة مراكب، وشارك في الحملة الإنسانية 663 شخصًا من 37 دولة، وكان بينهم بعض الفلسطينيين والصحافيين ونشطاء حركة حقوق الإنسان[27].

26 – طهران تايمز – 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

27 - Ian Black, Siddique Haroon, **The Gaza Freedom Flotilla**, Q&A, The Guardian, May 31, 2010.

حدث الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية في المياه الدولية ما يعتبر انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي. وكان من الواضح أن إسرائيل قد لجأت إلى الاستعمال المفرط للقوة وكأنها تريد أن تعطي درسًا بحيث لا تتكرَّر محاولات كسر الحصار عن القطاع في المستقبل. واستهدف الهجوم مؤسسات تركية تعنى بحقوق الإنسان ما يشكل تحديًا للحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية.

كان من المتوقع أن يتسبَّب الهجوم بأزمة حادّة في العلاقات التركية – الإسرائيلية، حيث كان معظم المشاركين في الحملة من المواطنين الأتراك، وكان أحد المراكب يحمل العلم التركي. ولم تكن صدفة أن تستهدف القوة الإسرائيلية في هجومها المركب التركي، وأن يتسبَّب ذلك بمقتل تسعة مواطنين أتراك.

وصف رئيس الوزراء التركي الهجوم الإسرائيلي بأنه يقع تحت عنوان "إرهاب الدولة"، مضيفًا أن إسرائيل قد "برهنت أنها لا تريد السلام في المنطقة، وأنها قد انتهكت القانون الدولي". كان رد الفعل التركي سحب السفير التركي من تل أبيب، واستدعاء السفير الإسرائيلي في أنقرة إلى وزارة الخارجية لتقديم الشروحات اللازمة حول الهجوم. ودعت أنقرة أيضًا مجلس الأمن الدولي إلى عقد جلسة طارئة مطالبة بفرض عقوبات ضد إسرائيل على هجومها غير المبرر على القافلة في المياه الدولية[28].

أصدرت وزارة الخارجية التركية على أثر الهجوم الإسرائيلي بيانًا قالت فيه "إننا ندين هذه الممارسات غير الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل. يشكِّل هذا الحادث المشين الذي وقع في أعالي البحار انتهاكًا فاضحًا للقانون

28 - Tia Goldenberg, **Pro-Palestinian Aid Flotilla Sets Said for Gaza**, Associated Press. San Diego Union Tribun, May 31, 2010.

الدولي، وقد يؤدي إلى نتائج لا يمكن إصلاحها في علاقاتنا المشتركة"[29].

في الثاني من حزيران/يونيو عقدت الجمعية الوطنية الكبرى (البرلمان التركي) اجتماعًا لتدارس الهجوم الإسرائيلي فاتخذت قرارًا بضرورة إعادة النظر في العلاقات مع إسرائيل، كما طالبتها بضرورة تقديم اعتذار رسمي إلى تركيا، وبوجوب دفع التعويضات اللازمة عن أعمالها ضد أسطول الحرية، وخصوصًا لجهة التعويض على أهالي القتلى الأتراك.

أثار الهجوم الإسرائيلي ومقتل تسعة مواطنين سخط الرأي العام التركي وغضبه، وقد تسبَّب ذلك بالضغط على القيادات التركية من أجل الرد على الهجوم باتخاذ الخطوات المناسبة، ما دفع بالرئيس عبد الله غول إلى التحذير من أن العلاقات مع إسرائيل لا يمكن أن تبقى على ما كانت عليه.

لكن المعلق السياسي التركي صولي أوزال رأى أن رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان سيحاول تجنُّب إصابة العلاقات التركية – الإسرائيلية في المدى البعيد بأضرار لا يمكن إصلاحها، "انصب اهتمامي على رؤية رئيس الحكومة (أردوغان) يصرّ على التفريق ما بين عدم إمكان التعامل مع الحكومة الإسرائيلية الراهنة ودولة إسرائيل، ما يترك المجال للتعاون من جديد عندما تتغيّر الحكومة الحالية. من المؤكد أنه سيكون من الممكن تحسين العلاقات"[30].

ويرى المراقبون أن دعم رئيس الوزراء أردوغان للقضية الفلسطينية، وتقرُّبه من القادة العرب سيقوي شعبيته ويجعلها أكثر تماسكًا تحضيرًا لانتخابات جديدة ستجري بعد سنة. ويرى هؤلاء أن رئيس الوزراء يدرك أنه

29 - Turkey Condemns Israel over Deadly Attack on Gaza Aid Flotilla, Telegraph. May 31, 2010. http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/palestinianauthority/7789077/Turkey-condemns-Israel-over-deadly-attack-on-Gaza-aid-flotilla.html

30 - Darian Jones, **Turkey – Israel Relations Reassessed in the Wake of Flotilla Raid**, N.Anews.com. www.printthis.clickability.com/pt/cpt?action=cpt&title=Turkey-Israel+Relation+Reassessed.

سيترتب على هذا الخيار تداعيات خطيرة في العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة، وهي علاقات يحرص على الحفاظ عليها لأسباب عديدة[31].

يمكن تلخيص الموقف بعد الهجوم على الشكل الآتي:

في الجانب التركي: استدعت الحكومة سفيرها في إسرائيل كبادرة احتجاج دبلوماسي وسياسي على الهجوم، كما منعت إسرائيل من المشاركة في التمارين العسكرية التي تجري فوق أراضيها، وأيضًا منعت تحليق الطائرات الإسرائيلية في أجوائها. وتهدِّد أنقرة باتخاذ مزيد من الخطوات الدبلوماسية التصعيدية بحق إسرائيل إذا لم تبادر إلى الاعتذار، والتعويض على أهالي الضحايا، والقبول بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في الحادث وفي أسباب لجوء الكوماندوس الإسرائيلي لاستعمال السلاح ضد نشطاء غير مسلحين.

في الجانب الإسرائيلي: عمدت إسرائيل إلى سحب مستشاريها العسكريين من تركيا، وحذَّرت مواطنيها من زيارة تركيا، كما رفضت الاعتذار العلني، وأيضًا دفع تعويضات لعائلات القتلى والجرحى ممن كانوا على متن السفينة "مافي مرمره". كما تعارض تشكيل لجنة دولية للتحقيق خوفًا من إدانة جديدة كالتي واجهتها من جراء نتائج التحقيق الدولي الذي أشرف عليه القاضي غولدستون حول حرب غزة. وتعتبر بالمقابل أن التحقيق الخاص الذي تقوم به بحضور مراقبين أجانب يفي بالغرض من أجل كشف ملابسات الحادث الأمني[32].

في المقلب الآخر يقوم أصدقاء إسرائيل في الكونغرس الأميركي بصب المزيد من الزيت على النار من خلال تصريحاتهم وتهديداتهم بمعاقبة الحكومة التركية إذا ما استمرت في نهج التصعيد ضد إسرائيل. وعبّر عن

31 - Ibid.

32 - **After the Flotilla**, Editorial in the New York Times Published July 9, 2010. www.nytimes.com/2010/07/10/opinion/10sat2.html.

وجود مثل هذه الأجواء العدائية لتركيا داخل الكونغرس النائب الجمهوري عن ولاية إنديانا مايك بانس بقوله "سيكون هناك ثمن تدفعه تركيا إذا استمرت في توجهاتها الراهنة"[33].

في ظل هذه الأجواء المتوترة، تبقى الأزمة الراهنة مفتوحة على كل احتمالات التصعيد إذا لم تبادر الولايات المتحدة إلى استعمال ما تملكه من وسائل الضغط على الطرفين من أجل إيجاد المخارج اللازمة لاحتواء الأزمة.

تقييم أولي لنتائج الهجوم

في تقييم أولي لنتائج الهجوم الإسرائيلي على "أسطول الحرية" الذي أعدَّته تركيا لفك الحصار عن قطاع غزة، يبدو بوضوح أن القرار الإسرائيلي باللجوء إلى القوة ضد الناشطين الأتراك كان يفتقد إلى الحكمة السياسية، وإلى الحسابات والتحليلات التي يجب أن تسبق اتخاذ الخطوة الأولى في أي عمل عسكري، حيث يفترض أن تدرس نتائج الخطوة الأخيرة بالدقة نفسها التي جرى فيها الإعداد لتنفيذ الخطوة الأولى.

في حساب النتائج يبدو أن ما سيلحق بإسرائيل من أضرار سياسية وعسكرية يتعدَّى إلى حدٍّ كبير تلك المكاسب التي تدّعي حكومة نتانياهو جنيها من الإبقاء على قطاع غزة محاصرًا منذ أربع سنوات بحجة منع تهريب الأسلحة إليه، وبالتالي حماية بعض المستعمرات القريبة.

كان من المفترض أن تدرك الحكومة الإسرائيلية بعد انتهاء حرب غزة العام 2009 أنه لا يمكن الإستمرار في سياسة التجويع التي تفرضها على أكثر من مليون فلسطيني من خلال الإستمرار في تدابير الحصار البري والبحري والجوي إلى ما لا نهاية. ويبدو أن سياسة التعنُّت التي اعتمدتها

33 - Ibid.

القيادات السياسية اليمينية، وسياسة الغطرسة الإسرائيلية التي درجت على اعتمادها القيادات العسكرية قد أقفلتا الباب أمام أي اجتهاد للبحث عن مخارج مرنة تسمح بفك الحصار بصورة تدريجية من خلال فتح حوار مباشر مع حماس، والعمل على إقامة نظام فاعل لإدارة جميع المداخل إلى قطاع غزة، بما فيها المرفأ، بإشراف أوروبي أو دولي. إن ارتكاب مثل هذه الأخطاء من قبل القيادات السياسية والعسكرية في إسرائيل ليس بالأمر الجديد، حيث لا يمكن القفز فوق الأخطاء الإستراتيجية الكبيرة التي ارتكبتها تكرارًا في لبنان سواء من خلال غزوها للبنان العام 1982 أو من خلال احتلال الشريط الحدودي جنوب نهر الليطاني لفترة تزيد على عقدين، أو من خلال شنها حرب تموز/يوليو 2006 على لبنان انطلاقًا من اعتقادها بإمكان تدمير حزب **الله** بواسطة سلاحها الجوي وفائض نيرانها البرية والبحرية.

من البدهي أن نخرج من هذا التقييم الأولي بإستنتاج أساسي يقول إن إسرائيل قد فقدت من خلال قصر نظرها السياسي وغطرستها العسكرية ثاني أهم حليف لها في العالم بعد الولايات المتحدة، وصديقًا عزيزًا لها في المنطقة. من المقدّر ألا يكون باستطاعة إسرائيل تصحيح هذا الخطأ وإعادة بناء علاقات طبيعية مع تركيا في المستقبل المنظور، فالعمل العسكري الذي نفَّذته إسرائيل ضد الناشطين الأتراك على ظهر أسطول الحرية ترك جرحًا عميقًا في كبرياء الشعب التركي وقياداته السياسية. لقد عبّر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بصورة واضحة، عن هذا الموقف في معرض خطابه أمام البرلمان التركي حيث وصف العمل الإسرائيلي "بإرهاب الدولة" وبأنه عمل يتعارض مع القانون الدولي، خصوصًا أن الهجوم قد جرى تنفيذه في المياه الدولية.

أدت هذه الغطرسة الإسرائيلية إلى تخريب العلاقات الدبلوماسية التي بدأت

منذ 28 آذار/مارس 1949 عندما قررت تركيا كأول بلد مسلم، إنشاء علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، حيث يمكن الإعلان عن نهاية هذا التاريخ الطويل من التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والإستراتيجي، بصورة فعلية في 31 أيار/مايو 2010.

في التحليل العام يمكن الإستنتاج أن التدهور الحاصل في علاقات أنقرة مع تل أبيب قد جاء كنتيجة حتمية لسوء القراءة الإسرائيلية للتطورات السياسية داخل تركيا، وخصوصًا لجهة تمكّن القيادة المدنية بعد تبوء رجب طيب أردوغان مقاليد السلطة من السيطرة على القيادات العسكرية التي كانت ولعقود سابقة تقوم بدور الوصاية على الحكم، مع كل ما هو معروف عن علاقاتها الوثيقة مع دولة إسرائيل.

لم تدرك إسرائيل مدى التحول الذي حصل في الرأي العام التركي بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم العام 2002. ولم تلتقط كل المؤشرات الواضحة بأن العلاقات قد بدأت باتباع مسرى جديد سيؤدي في نهاية المطاف إلى تدهور دراماتيكي في علاقاتها مع أنقره. كان من الواضح أن التوجهات السياسية والأيديولوجية للقوى السياسية والشعبية التي أوصلت الثنائي غول – أردوغان إلى الحكم تتعارض كليًا مع سياسة القمع والإستعمار التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وكان من الواضح أيضًا أن القيادة التركية الجديدة ستبحث عن دور إقليمي جديد، وذلك انطلاقًا من تقديرها بضرورة تعبئة الفراغ الحاصل على المستوى الجيو–استراتيجي في العالم العربي من خلال الإنقسام العربي وتراجع دور كل من مصر والسعودية، وكان من المنتظر أيضًا أن تنتهج تركيا سياسة إقليمية لمواجهة الجهود والسياسات الإيرانية الهادفة إلى الهيمنة على المنطقة العربية من الخليج إلى الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط.

لقد فشلت القيادات الإسرائيلية في التقاط هذه المؤشرات والتي تفضي إلى استنتاج واحد يركِّز حول حاجة تركيا إلى استعمال ما يجري في فلسطين كوسيلة لممارسة الضغط على إسرائيل وذلك انسجامًا مع مشاعر قواعدها الشعبية (ذات التوجه الإسلامي)، ومواجهة الهجمة الإيرانية على المنطقة من خلال بوابة الصراع العربي – الإسرائيلي وحقوق الشعب الفلسطيني.

وشكَّل التقارب التركي – السوري "المتسارع" أفضل دليل على حاجة تركيا إلى حليف قوي مثل سوريا من أجل خدمة مخططها للدخول كلاعب أساسي على المسرح الشرق أوسطي، والذي سيؤدي حتمًا إلى تصادم مع كل من إسرائيل وايران في المستقبل المنظور.

أعطت إسرائيل من خلال لجوئها إلى الإستعمال المفرط للقوة على ظهر السفينة "مافي مرمرة" الفرصة لتركيا لاتخاذ دور الحامي للشعب الفلسطيني الأعزل في مواجهة سياسة الظلم الإسرائيلي. وتشهد العلاقات التركية – الإسرائيلية تداعيات دراماتيكية منذ الإهانة التي تعرَّض لها السفير التركي في وزارة الخارجية الإسرائيلية، ويمكن اعتبار الهجوم العسكري على أسطول الحرية بمنزلة المبرّر الذي كانت تبحث عنه أنقرة لاعتماد لغة التصعيد، والتي نتج عنها استدعاء السفير التركي لدى إسرائيل وإلى إلغاء مشاركة إسرائيل في ثلاثة تمارين عسكرية تجري على الأراضي التركية. ويبدو أنه بات من الصعب جدًا وقف التدهور الحاصل في العلاقات التركية – الإسرائيلية في الزمن المنظور. لم يبق بإمكان إسرائيل معالجة هذا الوضع المتدهور، سواء من خلال حصول تغيير في طبيعة الحكم في تركيا، وهو أمر مستبعد حصوله في الوقت الراهن، أو من خلال تغيير السياسة التي تنتهجها إسرائيل تجاه حماس وقطاع غزة مع طلب الوساطة التركية بعد كل المصاعب التي واجهتها المحاولات المصرية لاحتواء حماس، وهو أمر يستبعد حصوله مع نتانياهو.

هذا هو المخرج الوحيد لرأب الصدع في العلاقات التركية – الإسرائيلية وهو سيعطي لتركيا من دون أدنى شك، في حال اعتماده من قبل إسرائيل، فرصة الدخول كلاعب أساسي في تقرير مستقبل منطقة الشرق الأوسط، واستعادة قدر كبير من نفوذها ودورها التاريخيين.

من التحالف الإستراتيجي إلى القطيعة الديبلوماسية

يبدو أن جذور أزمة العلاقات التركية – الإسرائيلية تمتد إلى أبعد من المواجهة التي حصلت بين رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز في أثناء ندوة شاركا فيها في دافوس مع أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون وأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى، حيث تبادلا (أردوغان وبيريز) عبارات قاسية، رأى فيها العديد من المراقبين خطرًا حقيقيًا على مستقبل العلاقات الإستراتيجية بين أنقرة وتل أبيب. وقد شكّل هذا الحادث المذكور سببًا للكشف عن عمق الأزمة الصامتة القائمة بين البلدين.

شهدت العلاقات المشتركة تطورًا إيجابيًا خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث تحوّلت من علاقات عادية بينهما إلى علاقات استراتيجية على الصعيدين السياسي والعسكري. لكن مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة العام 2002، ومع بداية الحرب الأميركية على العراق العام 2003 بدا واضحًا أن هناك اختلافًا كبيرًا في الأهداف والأولويات لما يعود لمجريات الحرب على لبنان وغزة، وأيضًا لما يعود لإعادة بناء مستقبل العراق. تركَّزت الهواجس التركية حول إمكان قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق مع كل ما يحمل هذا الاحتمال من تعقيدات سياسية وأمنية ستؤثر على الاستقرار في مناطق تركية واسعة.

في المقابل كانت إسرائيل ترى أن هناك مصلحة لها في تقسيم العراق

وبالتالي في نشوء دولة كردية، وهو أمر طالما سعت إسرائيل إلى تحقيقه عبر المساعدات التي كانت تقدمها للأكراد لعدة عقود ماضية.

لم يكن بإمكان أي مراقب متتبع للعلاقات التركية – الإسرائيلية التنبؤ بحدوث مثل هذه التداعيات السلبية بين البلدين، سواء من خلال مراجعة العلاقات الإيجابية التي نشأت بين الأتراك واليهود أيام السلطنة العثمانية على أثر اضطهاد اليهود في إسبانيا في القرن الخامس عشر، أو من خلال مراجعة نمو العلاقات خلال عقد التسعينيات والتي بلغت أوجها من خلال توقيع اتفاقية التعاون العسكري العام 1996.

لم تسلم العلاقات التركية – الإسرائيلية من التساقطات الضارَّة التي تسبَّبت بها هجمات 11 أيلول/سبتمبر العام 2001، فقد أدت هذه الأحداث إلى تغيير أساسي في تحسُّس مصادر التهديد الأمني بالنسبة إلى إسرائيل وتركيا. وعلى الرغم من شعور الطرفين بضرورة إخفاء هذا الاختلاف في تقدير مصادر التهديد الإرهابي، بدت إسرائيل جاهزة لإعادة تقييم علاقاتها من زاوية جديدة، وعلى خلفية أن تركيا هي بلد إسلامي، وأن الحكم الجديد المتمثِّل بحزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى الحكم العام 2002، يمثل التيار الإسلامي داخل تركيا، وسيكون من الصعب ضبط سلوكيته والوثوق بمواقفه.

شعرت إسرائيل بأنها أمام اختبار ثقة لعلاقاتها مع تركيا، حيث بدأت التساؤلات حول قدرة تركيا على الوفاء بالتزاماتها تجاه إسرائيل، وخصوصًا عندما يتعلَّق الأمر بالتناقض الحاصل بينهما لكل ما يجري في العراق وشماله. كان الشعور التركي العام بأن ما تقوم به إسرائيل في شمال العراق يشكل تهديدًا مباشرًا لاستقرار المناطق الكردية داخل تركيا.

أما بالنسبة إلى تركيا فقد ظهر بوضوح أنها بدأت تتحضَّر لاعتماد سياسة

خارجية وأمنية جديدة تحقِّق لها مصالحها في ظل التحولات الكبيرة التي طرأت على المستويين الإقليمي والدولي. ولا بدّ من الإشارة أيضًا إلى التوجهات الجديدة التي حملها حزب العدالة والتنمية إلى الحكم اعتبارًا من العام 2002، والتي ركَّزت على تحقيق هدفين سياسيين كبيرين:

الأول: الاستفادة من الدعم الشعبي لإرساء قاعدة صلبة لحكم مدني قادر على الحفاظ على الأمن والاستقرار، وتكريس بقاء السلطة في أيادي الحكم المدني المنتخب ديمقراطيًا، وتخليصه بالتالي من قبضة جنرالات الجيش.

الثاني: اعتماد رؤية جديدة للسياسة الخارجية من خلال مقاربة فلسفية تتمحور حول فكرة "لا خصومة مع الجيران"، والتي تقدّم بها مستشار أردوغان أستاذ العلوم السياسية أحمد داوود أوغلو، الذي انتقل لاحقًا ليكون وزير الخارجية.

في ظل هذا التبدل في بنية النظام السياسي التركي وتوجهاته السياسية الجديدة بدأت العلاقات مع إسرائيل تشهد بعض التوتر، كما تراجعت قواعد الثقة المتبادلة بين الدولتين. ولم تنجح الزيارات الرسمية المتبادلة أو توقيع عقود لشراء السلاح الإسرائيلي في تبديد الهواجس الجديدة المتبادلة، وخصوصًا تلك المتعلقة بالشكوك التي خامرت النخب السياسية والثقافية التركية حول النشاطات الإسرائيلية المشبوهة مع الأكراد في شمال العراق.

ساهمت عدة مواقف أعلنتها القيادتان التركية والإسرائيلية بالإضافة إلى بعض الأحداث الطارئة إلى ظهور أجواء من العداء ضد أردوغان داخل إسرائيل. وبلغ التوتر في العلاقات ذروته بسبب الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية حيث وصلت إلى مستوى بات يهدد كل الانجازات التي تحققت خلال ما يزيد على ستة عقود من العلاقات الودية. لقد شكّل هذا الهجوم صدمة كبيرة للشعب التركي وحكومته على حد سواء، حتى أن جنرالات

الجيش المتعاطفين مع إسرائيل رأوا أنه لا يمكن القبول بالعمل الذي قامت به إسرائيل والذي أدّى إلى مقتل تسعة مواطنين أتراك.

عكس الرئيس عبد الله غول في خطابه في قمة بناء الثقة مع الدول الآسيوية في إسطنبول في 8 حزيران/يونيو، مدى شعور السلطات التركية بالسخط والغضب على ما قامت به إسرائيل، وأنه يجب أن تشعر هذه بالألم على الخطأ الذي ارتكبته، وأن تركيا لن تسمح لها بالتهرب من مسؤولياتها عن هذا الحادث، وأن "الأفعال ستكون أرفع صوتًا من الكلمات".

يبدو أن العلاقات التركية – الإسرائيلية تخضع الآن لاختبار كبير يضعها على مفترق بحيث أنها باتت مهدَّدة بالانتقال من حالة التحالف الإستراتيجي إلى حالة من المقاطعة والعداء، ولكن مع قناعة راجحة لدى الدولتين بعدم إمكان الانتقال إلى أي مواجهة عسكرية كبيرة أو محدودة بينهما.

تدعو الأجواء الراهنة إلى الاعتقاد بان التدهور الحاصل يمكن أن يستمر، وأن يصل إلى حد قطع العلاقات الديبلوماسية بين أنقرة وتل أبيب، خصوصًا بعدما دلّت الإحصاءات الأخيرة على انتشار مشاعر العداء لإسرائيل لتشمل الأكثرية الساحقة من الشعب التركي.

يبقى السؤال المطروح الآن: هل تحرَّرت تركيا فعلاً من كل قيود "الحجر السياسي" الإقليمي الذي فرضه عليها التحالف الإستراتيجي مع إسرائيل خلال ستة عقود؟ وما هي طاقة الدول العربية وقدرتها على توظيف الاختلاف وتحويله إلى قطيعة ديبلوماسية؟

العلاقات التركية – العربية

من المؤكد أنه لا يمكن بحث العلاقات التركية – الإسرائيلية بمعزل عن العلاقات التركية – العربية، وذلك يعود إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به تركيا في الصراع العربي – الإسرائيلي، وفي رسم السياسات

المؤثرة على مستقبل منطقة الشرق الأوسط، خصوصًا بعد أن بدأت الحكومة التركية بالاضطلاع بدور يضعها في مركز الأحداث السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة. لا يمكن لتركيا أن تقوم بدور المتفرِّج على هذه التطورات، بل ستكون في نقطة المركز لهذه الأحداث. إذا نظرنا إلى الدور التركي الجديد في المنطقة، فإن تركيا لن تكون مصدرًا لمشكلات جديدة بل ستكون قوة فعّالة في حل المشكلات القائمة سواء بينها والدول الأخرى، أو الدول الأخرى كوسيط، "وستأخذ (تركيا) دورًا إيجابيًا في العلاقات التركية – العربية، ويجب ألا ننظر إلى وجود تركيا في مركز الشرق الأوسط على أنه أمر سلبي، أي أنه لا يمكن أن يكون مشجعًا للحروب، بل ستكون موجودة في لب التطورات في الشرق الأوسط بشكل إيجابي وبأدوات اقتصادية وثقافية"[34].

إن رغبة تركيا في التحول شرقًا أي باتجاه الدول العربية والإسلامية ليست جديدة، ولم تبدأ منذ الحرب الإسرائيلية على غزة في نهاية العام 2008، أو مع الهجوم على أسطول الحرية. كما يبدو أن هذه الإندفاعة التركية لبناء علاقات واسعة ووثيقة مع دول المنطقة ليست وليدة هبّة عاطفية، بل تنطلق من مصالح تركيا العليا، والتي بدأت أنقرة بتحسسها في عقد السبعينيات من القرن الماضي، وخصوصًا بعد دخول قواتها إلى الجزء التركي من جزيرة قبرص العام 1974، واستضافتها قمة منظمة المؤتمر الإسلامي العام 1976. لكن التطوُّر الفعلي في هذه التوجهات التركية شرقًا قد بدأ فعلاً بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة العام 2002. ويعتمد التقارب التركي – العربي على مصالح اقتصادية تخدم الطرفين، بالإضافة إلى حاجتهما إلى إحداث توازن إيجابي بعيدًا عن أي نزعة للهيمنة السياسية أو سياسات

34 – أحمد داوود أوغلو، في حديث أجري معه في خريف العام 2004 – تركيا الصيغة والدور، من الصفحة 217 إلى الصفحة 233.

الاستقطاب والدخول في محاور أو أحلاف عسكرية أو أيديولوجية، على غرار ما حدث في عقد الخمسينيات.

يقتضي لفهم التحول الجديد في العلاقات التركية – العربية، وإدراك مفاعيل الدور التركي الجديد، طرح مجموعة من الأسئلة أبرزها: لماذا زادت وتيرة الإندفاعة التركية نحو الشرق، وهل هي بديل لعلاقات تركيا مع الغرب؟ هل سيؤدي هذا التحول إلى بناء علاقات إستراتيجية دائمة ومستقرة، أم أنه حركة تخدم مصالح حزب العدالة والتنمية بصورة مؤقتة؟ ما هو التعارض بين هذا التقارب مع الدول العربية وعلاقات ومصالح تركيا بكل من الولايات المتحدة وإسرائيل؟ هل الدول العربية مهيأة للتفاعل مع التوجهات التركية الجديدة والاستفادة منها لتصحيح الخلل الحاصل في الموازين الإقليمية، والذي تسبَّبت به الحرب على العراق، والحرب الإسرائيلية على لبنان وغزة، والصراع الدائر حول البرنامج النووي الإيراني؟

من المؤكد أن تركيا ليست غريبة عن المنطقة العربية، فهناك أربعمائة سنة من التاريخ المشترك بين السلطة العثمانية والعرب، وتعود فترة الانفصال بينهما إلى قرار أتاتورك بسلخ تركيا عن محيطها الإسلامي والتوجه بها نحو أوروبا والغرب. وتوطَّدت علاقات تركيا بالغرب بهدف الاستفادة منها للوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي. وانضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي العام 1952، وكانت أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل العام 1949.

هناك رغبة تركية – عربية مشتركة في التعاون سياسيًا، خصوصًا وأن حكومة العدالة والتنمية قد شددت على توجهاتها "بحل مشكلاتها مع دول الجوار"[35]. وتجد الدول العربية في هذا الإعلان ضمانة أن تركيا لن تكون دولة توسعية، وليس لديها أجندة مذهبية أو عرقية تخدمها، وأنها ستبقى

35 – أحمد داوود أوغلو وزير خارجية تركيا، المصدر نفسه.

دولة علمانية، بالإضافة إلى أن عضويتها في حلف شمال الأطلسي تضبط سلوكيتها العسكرية، وأنها لن تنجر في ظل الضوابط التي يفرضها الحلف إلى مغامرات عسكرية مع أي من دول المنطقة.

ويرى وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو أنه "يجب على المثقفين العرب خصوصًا أن لا يشكّكوا أبدًا بإرادة صنّاع القرارات السياسية في تركيا. لقد بيّنا ذلك مرات عدة من خلال السياسات التي اتبعناها خلال السنوات الماضية. لقد أوجدت تركيا مبادرة استطاعت من خلالها جمع كل دول المنطقة قبل الحرب على العراق، حيث كان معظم الدولة يلتزم الصمت منتظرًا ما سيحدث... فمبادرة الدول المجاورة للعراق هي الوحيدة التي تستطيع الحافظ على وحدة الأراضي العراقية، وهي الضمانة الوحيدة لذلك"[36].

أثَّرت الحرب الباردة على نظرة تركيا إلى العالم العربي، وخصوصًا من موقعها كعضو في حلف شمال الأطلسي في وقت كان فيه بعض الدول العربية مثل سوريا ومصر والعراق أقرب إلى الاتحاد السوفياتي. ومن هذا الموقع لم يكن في وسع تركيا تطوير علاقاتها مع هذه الدول حتى وإن رغبت في ذلك. إن تقسيم العالم إلى معسكرين كبيرين أدى إلى تكريس الفرقة بين تركيا ومعظم الدول العربية. أما اليوم وبعد انتهاء الحرب الباردة، ومع تغيير المعايير السياسية، ووعي القيادة التركية إلى أهمية بناء علاقات وثيقة مع دول الجوار، فإن الطرفين التركي والعربي قد تحسسا الحاجة إلى التقارب والتعاون سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا. ويحتم الوضع الجديد أن يعملا على تنمية علاقاتهما بقدر طموح شعوبهما.

يبدو من المعطيات والأجواء الراهنة أن مقومات النجاح متوافرة، ولكن

36 – المصدر نفسه.

استمرارها يرتبط بالتطورات التي يمكن أن تشهدها تركيا في الداخل، أو بسبب المعوقات التي يمكن أن تقف في طريقها بفعل تأثير الضغوط الأميركية أو الأوروبية أو الإسرائيلية. يتوقَّف ثبات العلاقات التركية – العربية على استقرار العلاقة بين حكومة أردوغان والمؤسسة العسكرية، ومدى رضاها على خيارات الحكومة. وهنا لا بدّ من التذكير بالمصير الذي انتهت إليه حكومة حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان وذلك على خلفية محاولته تجميد اتفاقية التعاون العسكري مع إسرائيل. وقدّم أربكان استقالته في 18 حزيران/يونيو 1998، في ما عُرف آنذاك بالانقلاب الأبيض.

سيبقى التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي مصدر قلق لعدة أطراف ودول عربية، وسيؤدي أي تبدّل في النخب السياسية الحاكمة إلى تجميد أو انهيار كل الإنجازات التي تحققت في ظل حكومة أردوغان، وخصوصًا إذا عاد العسكريون إلى السلطة أو في حال تشكيل حكومة يمينية جديدة.

تبقى الضمانة لاستمرار التقارب التركي – العربي في قدرة الحكومة الراهنة على تسويق ضرورة التمسك به لدى الأحزاب الأخرى وداخل المؤسسة العسكرية على أنه يمثل مصلحة تركية عليا، وأنه لم يأت لمجرد رغبة مؤقتة أو كرد فعل عاطفي على تطورات إقليمية أو دولية ضاغطة.

السؤال الآخر الملح يتمثّل في مدى قدرة واشنطن وتل أبيب على محاصرة حكومة أردوغان بحيث تلجآن إلى تغذية الخلافات بين الجيش والحكومة، وصولاً إلى التورط في تشجيع تنفيذ انقلاب عسكري. أما الخيار الآخر لممارسة أقسى أنواع الضغوط الأمنية من خلال دعم تحرك الأكراد الانفصاليين (وظهرت بوادر من هذا القبيل في الفترة الأخيرة) في محاولة لزعزعة نظام الحكم في أنقرة. إن حريّة الحركة المتاحة لإسرائيل في شمال العراق تعطي إسرائيل القدرات اللازمة لإعادة تحريك حزب العمال الكردستاني. إذا تطوّر

الخلاف التركي – الأميركي نحو الأسوأ بسبب موقف تركيا المتعارض مع الموقف الأميركي في شأن المشروع النووي الإيراني، عندها يمكن توقع قيام واشنطن بممارسة أنواع الضغوط كلها ضد حكومة أردوغان من خلال الورقة الكردية وعلاقتها بحقوق الإنسان أو على خلفية المذابح "المزعومة" ضد الأرمن، والتي ما زالت تحظى بأصداء قوية داخل الكونغرس الأميركي.

هناك رغبة تركية – عربية مشتركة للتعاون الاقتصادي، خصوصًا بعد القفزة النوعية التي حققها الاقتصاد التركي، والذي يأتي في المرتبة 15 عالميًا، والأكبر بين الدول الإسلامية. يمكن لتركيا من خلال خصوبة أراضيها وتوافر المياه أن تتحوَّل إلى سلة غذاء المنطقة العربية، خصوصًا بعد تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول، الذي يهدف إلى زراعة مليارى هكتار، باستثمارات تصل إلى 12 مليار دولار[37].

تحتل تركيا موقعًا سياحيًا بارزًا في المنطقة حيث من المتوقع ارتفاع عدد السيّاح مع نهاية العام 2010 إلى 30 مليون سائح. وتقترب قيمة الاستثمارات الخارجية من 25 مليار بعد أن كانت 1.1 مليار دولار في نهاية العام 2001. كما ارتفع حجم الاقتصاد التركي ليبلغ 890 مليار دولار، مع توقعات بإمكان ارتفاعه إلى تريليون دولار العام 2022. ويمكن من خلال الثروة المائية التي تملكها تزويد دول الخليج كميات كبيرة من المياه العذبة بما يسمح بتحسين الزراعة والخدمات في هذه الدول.

يقوم التقارب التركي – العربي على المصالح الاقتصادية المشتركة للطرفين، والتي لا يجب أن تقتصر على مجال التبادل التجاري الذي يصب في مصلحة تركيا بل أن يتعداه إلى مشاريع مشتركة يستفيد منها الطرفان. وسيتطلَّب ذلك تعاونًا واسعًا بين تركيا والأطراف العربية الرئيسة مثل سوريا

37 – عبد العزيز بن عثمان بن صقر، العلاقات العربية – التركية.. مقومات الازدهار وتحديات الانحسار، الشرق الأوسط، 22 حزيران 2010، ص 16.

ومصر والمملكة العربية السعودية. يجب أن تقوم علاقات تركيا مع هذه الدول على تقاطع المصالح الإستراتيجية، وليس على أساس استئثار تركيا بالنفوذ من خلال استغلال الأوضاع الصعبة التي يواجهها الفلسطينيون أو من خلال استغلال حالة عدم الاستقرار التي يواجهها العراق[38].

تركت الحرب على العراق انعكاساتها على مجمل الوضع الجيو–استراتيجي لتركيا حيث شعرت أنها قد أصبحت خارج المعادلة العراقية وخصوصًا لجهة التأثير المباشر في التوازنات الداخلية العراقية. وقابل ذلك صعود بارز للدورين الكردي والإيراني في الصيغة الجديدة الناتجة عن الحرب. وفقدت تركيا بسبب عدم مشاركتها في الحرب قيمتها العسكرية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن موقف تركيا من الحرب قد وضعها في موقع يتجانس مع المزاج الشعبي العربي ما شجعها على الاستفادة من هذه الأجواء الإيجابية لتسريع خطوات التقارب مع الدول العربية الرئيسة وخصوصًا مع سوريا، حيث تحررت العلاقات السورية – التركية من التساقطات السامة الناتجة عن العلاقات الخاصة بين تركيا وإسرائيل. واللافت أن العلاقات مع سوريا قد جاءت نتيجة تحولات نوعية في سياسة دمشق الخارجية، حيث أنها لم ترهن تطوير العلاقات مع أنقرة بوقف علاقات تركيا بإسرائيل، وذلك ضمن معادلة واضحة تقول بإن علاقات تركيا بإسرائيل لا تستهدف أمن سوريا. وعلى هذا الأساس خطا الطرفان خطوات تاريخية في بناء علاقاتهما من خلال زيارة أولى للرئيس الأسد إلى تركيا مطلع العام 2004 وأخرى لأردوغان إلى سوريا في نهاية العام 2004، تبعتها زيارة أخرى إلى حلب في ربيع 2007.

يبقى السؤال مطروحًا حول مستقبل هذه العلاقات في حال حصول

38 – المصدر نفسه.

تطورات سياسية داخل تركيا سواء من خلال هيمنة العسكريين على السلطة من جديد، أو من خلال إقصاء حزب العدالة والتنمية عن رئاسة الحكومة في الانتخابات العامة التي ستجري السنة المقبلة، حيث يتحدث بعض الاستفتاءات عن تراجع شعبية الحزب من 47 إلى 29 في المائة.

إشكالية العلاقات الجديدة مع سوريا

بذلت سوريا جهودًا مكثفة ما بين العامين 2003 و2008 لمواجهة الضغوط التي مارستها إدارة الرئيس جورج بوش من أجل عزلها وإضعاف حكم الرئيس بشار الأسد تمهيدًا لإسقاطه. وشكلت العلاقات مع تركيا (العضو في حلف شمال الأطلسي) محورًا أساسيًا في جهود دمشق لمواجهة الضغوط الأميركية.

دخلت العلاقات التركية – السورية في مرحلة من النضوج السريع أثارت دهشة معظم الدول العربية والإسلامية وإعجابها، كما فاجأت الدول الغربية لدرجة أنها تردَّدت في إعلان موقف حول ما يمكن أن يترتَّب عليها من نتائج وانعكاسات على دور تركيا الأطلسي أو على مستقبل علاقاتها مع إسرائيل. لم تقتصر المفاجأة على إلغاء تأشيرات السفر بين البلدين بل تعدَّت ذلك لتشمل التعاون في المجالات الإنمائية المهمة كالاتصالات، حيث أعلن في أواسط حزيران/يونيو الماضي عن إرساء عقد لتنفيذ 250 كيلومتر من كابلات الاتصالات البصرية على الشركة التركية للاتصالات (شركة مدعومة من الحكومة التركية)، وذلك لتأمين الاتصالات بين سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية وربط هذه الدول بتركيا وبالاتحاد الأوروبي[39].

أعطت اهتمامات الحكومة التركية بما يجري في غزة واهتمامها بالقضية الفلسطينية بصورة عامة دفعًا كبيرًا للعلاقات التركية – السورية، وهي

39 - Helena Cobban, **Syria's New Alliances**, F.P Magazine, 6 June 2010. www.mail.google.com/mail/h/10cnonb1cetd/?v=c&st=50&th=129.

علاقات إستراتيجية ومهمة بالنسبة إلى الأمن الوطني التركي بحيث تتمكن أنقرة من خلالها توسيع المعالجات الجديدة التي تعتمدها لحل مشكلة الأكراد وحزب العمال الكردستاني الذي قاده عبد الله أوجلان وأقام له قواعد داخل سوريا قبل اعتقاله.

كان يمكن لإسرائيل تدارك الخلل الحاصل في علاقاتها مع تركيا لو أنها أدركت أهمية إنجاح المبادرة التركية للتوسط بينها وسوريا من خلال المفاوضات غير المباشرة التي رعتها. هذا ما كانت ترمي إليه الديبلوماسية التركية بالفعل مع وجود شعور لديها بإمكان تحقيق اختراق حقيقي باتجاه عملية السلام على المسار السوري – الإسرائيلي. أدى التخريب الإسرائيلي على الرؤية التركية في موضوع المفاوضات مع سوريا بالإضافة إلى تداعيات الحرب على غزة إلى تغذية المشاعر المعادية لإسرائيل داخل تركيا على المستويين الرسمي والشعبي. ولا بدّ من الإشارة إلى تفضيل إسرائيل لدور مصر في التفاوض مع حماس على حساب الدور الذي رغبت تركيا بالقيام به قد تسبَّب بإثارة شكوك أردوغان وولادة رغبة لديه للرد على هذه "الصفعة" الإسرائيلية.

تداعيات العلاقات الأميركية – التركية

تعدّت الخلافات بين الولايات المتحدة وتركيا حدود سوء التفاهم والخلافات العابرة التي يمكن أن تحدث بين حليفين تربط بينهما مصالح إستراتيجية وعلاقات تاريخية، بالإضافة إلى كونهما عضوين مهمّين في حلف شمال الأطلسي. وكانت إدارة بوش قد اعتبرت أن العلاقات مع حزب العدالة والتنمية الحاكم قد دخلت في نفق مظلم بات يستدعي التمني بعودة الجيش التركي إلى ممارسة هيمنته على السلطة المدنية الحاكمة.

تتحدَّث وسائل الإعلام التركية الداعمة لحزب العدالة والتنمية ومعها

وسائل الإعلام ذات التوجه الوطني عن نبل المهمة الإنسانية التي تنكبَّها أسطول الحرية، وأن ما قامت به إسرائيل ضده يقارب المؤامرة المدبّرة. في المقابل تتساءل أوساط أخرى عن حصول تبدّل في مصالح تركيا الوطنية، وعن ما إذا كان هذا التبدّل يستدعي إجراء إعادة نظر في علاقات تركيا بالولايات المتحدة وإسرائيل؟

لم تكن تركيا ذلك الحليف "المطيع" دائمًا لأميركا، وهي لم تتصرَّف في أي وقت مضى "كتابع" للسياسة الأميركية ينفذ أوامر "السيادة" من دون تذمّر أو تردّد. سبق لتركيا أن أغلقت القواعد العسكرية الموجودة على أراضيها، كما طلبت سحب بعض القوات الأميركية المتمركزة في هذه القواعد وذلك ردًا على القرار الأميركي بمنع تصدير الأسلحة إلى تركيا كعقاب على احتلالها للجزء الشمالي من جزيرة قبرص.

لم يبادر الحكم في تركيا إلى تقديم الدعم اللازم لحرب الخليج الأولى العام 1991، كما عارض حرب الخليج الثانية، وبطريقة منعت تنفيذ عملية غزو العراق العام 2003 من جبهتين، وذلك من خلال رفض تنفيذ أي هجوم برّي أو جوي من الأراضي التركية. وكان اللافت أيضًا رفض تركيا إرسال قوات عسكرية إلى أفغانستان أسوة بما فعلته الدول الأخرى في حلف الناتو[40].

فات على واشنطن التي اعتادت تثمين العلاقات الإسراتيجية مع أنقرة أن تدرك أنه قد طرأ تبدّل على رؤية تركيا لدورها ومصالحها في ظل المتغيرات التي حدثت على المسرحين الإقليمي والدولي، وأنه قد تراجعت بنتيجة هذه المتغيرات حاجة تركيا إلى المساعدات الأميركية، وبتعويلها على الدعم الذي كانت تتلقَّاه لمواجهة الاتحاد السوفياتي. وأدى التعثر في مفاوضات تركيا لدخول الاتحاد الأوروبي إلى مزيد من التعقيدات في علاقات تركيا

40 - Morton Aramowitz & Henzi J. Barkey, **The Turkish – American Split**, https://www.mail.google.com/mail/h/hxeu6ah98atr/?v=c&st=50&th=12951.

بالولايات المتحدة وأوروبا. لكن هذا لا يعني التقليل من اهتمام تركيا بالانضمام إلى الاتحاد.

تحرَّكت حكومة حزب العدالة والتنمية على جبهتين: الأولى، جبهة الاقتصاد حيث نجحت الحكومة من خلال سياسة الانفتاح باتجاه آسيا والشرق الأوسط في تحقيق نمو اقتصادي كبير. وكانت الجبهة الثانية في المجال الدبلوماسي حيث نجحت دينامية رئيس الوزراء أردوغان ووزير خارجيته داوود أوغلو في بناء علاقات واسعة ومتينة مع معظم دول الشرق الأوسط، حيث تواجه أميركا متاعب وتحديات تعجز عن السيطرة عليها على الرغم من انتشارها العسكري الكثيف في أفغانستان والعراق وشبه الجزيرة العربية والخليج وبحر العرب.

وتركزت الخلافات الأميركية – التركية بصورة خاصة حول إيران وإسرائيل. كان من الواضح بأن الهدف الأساسي الذي ينشد أردوغان تحقيقه يتركز على تحويل تركيا إلى قوة إقليمية أساسية (على المستويين السياسي والاقتصادي) بحيث تتحوّل تدريجًا إلى قوة شاملة قادرة على الإضطلاع بالدور الذي تطمح إلى تحقيقه كعقدة وصل للمصالح الأوروبية والأميركية مع دول الشرق الأوسط الأساسية، بما فيها إيران. لا يمكن أيضًا تجاهل الانعكاسات الإيجابية التي يمكن أن تتحقق داخل تركيا من جراء اعتماد هذه السياسة، ومدى حاجة حزب العدالة والتنمية لتوظيفها لزيادة عدد مؤيديه وذلك على خلفية النمو الاقتصادي ودعم الشعب الفلسطيني في نضاله ضد إسرائيل[41].

كانت العلاقات الإسرائيلية – التركية متركزة على العلاقة الخاصة مع الجيش ومع النخب العلمانية، ولم تكن تحظى بالدعم الشعبي. وتسبَّبت

41 - Ibid. Reference cited in 40.

دعوة حكومة العدالة والتنمية لخالد مشعل لزيارة أنقرة بتعكير العلاقات مع إسرائيل، وبالتحضير للانزلاق الكبير الذي حدث على خلفية الحرب على غزة في نهاية العام 2008. وقد شكلت هذه الحرب فرصة سانحة لكي ينتزع أردوغان القضية الفلسطينية من أيدي القادة العرب، وقد جاء تحركه هذا في وقت عملت فيه مصر، وبدعم عربي وأميركي لعقد مصالحة بين حماس والسلطة الفلسطينية. استعملت مصر الحصار على قطاع غزة كوسيلة للضغط على حماس للقبول بالمقترحات المصرية للمصالحة، في وقت رفض فيه أردوغان استمرار الحصار، وطالب إسرائيل والولايات المتحدة بضرورة إشراك قيادة حماس في أي مفاوضات مستقبلية، وذلك على الرغم من إدراكه معارضة أميركا لهذا الأمر، مشترطة أن تعلن حماس أولاً رفضها للعنف وقبولها بحل الدولتين وبكل الاتفاقات السابقة بين السلطة وإسرائيل.

كان من الطبيعي أن يتسبَّب مقتل تسعة مواطنين أتراك مشاركين في حملة فك الحصار عن غزة بغضب الشارع التركي والقيادات التركية، وبأن يطالب أردوغان إسرائيل بتقديم اعتذار رسمي للشعب التركي، وبالتعويض على أهل الضحايا، وتشكيل لجنة تحقيق دولية لكشف حقيقة ما جرى، ورفع الحصار عن غزة. لكن لم تؤكد الاتصالات، بما فيها الاجتماع السرّي الذي عقد في بروكسيل يوم الأربعاء 30 حزيران/يونيو 2010 بين أحمد داوود أوغلو ووزير التجارة الإسرائيلي بنيامين بن أليعازر عن وجود أي نيّة لدى إسرائيل للتجاوب مع المطالب التركية الأربعة وخصوصًا مطلب تقديم الاعتذار الرسمي، حيث جاء الرد القاطع حول هذا الأمر على لسان وزير الخارجية الإسرائيلي أفيدور ليبرلمان، كما عاد نتانياهو ليؤكد شخصيًا عدم رغبة إسرائيل في الاعتذار.

لا بد هنا من التساؤل حول الطموحات التي يمكن أن تدغدغ مخيلة أردوغان، بأنه قد جاء الوقت المناسب للضغط على واشنطن من خلال

الهجوم على أسطول الحرية من أجل دفعها إلى إقامة علاقات متوازنة ما بين تركيا وإسرائيل. من المؤكد أنه لن يحدث مثل هذا التطور، حيث عاد وأكّد أوباما لدى اجتماعه مع نتانياهو في البيت الأبيض في أول أسبوع من شهر تموز/يوليو 2010 على أولوية العلاقة مع إسرائيل، وبأن العلاقات هذه لا يمكن كسرها من قبل أحد. لكن لا بد من الاعتراف بأن الضغوط التي مارستها تركيا قد أعطت ثمارها لجهة تخفيف الحصار على غزة إسرائيليًا، ومصريًا.

وتشكل العلاقة التركية مع إيران الموضوع الخلافي الأساسي بين الولايات المتحدة وتركيا، حيث عارضت هذه الأخيرة قرار فرض عقوبات جديدة على إيران. صوَّتت كل من تركيا والبرازيل ضد القرار الدولي 1929، فيما امتنع لبنان عن التصويت. كان الموقف التركي قد ركّز على امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، متجاهلاً باكستان والهند، والمشروع النووي الإيراني "الساعي" لصنع السلاح النووي، وفق ما تروّج له إسرائيل والدول الغربية. هناك تعارض واضح بين رؤية أوباما للمشروع النووي الإيراني والرؤية التركية للمشروع وأهدافه، ويفسّر ذلك رفض الرئيس الأميركي القبول بالاتفاق الذي عقدته تركيا والبرازيل مع إيران من أجل تبادل اليورانيوم على الأراضي التركية.

لا بدّ من التذكير بوجود مصالح أميركية – تركية كبرى، وهي تستأهل من الطرفين إجراء مراجعة لموقفهما من أجل حماية هذه المصالح. يبقى المطلوب أن تتفهَّم واشنطن طموحات أنقرة، وأن تدرك أن هذه الأخيرة تملك القدرة على التأثير في مجريات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، وهي قدرات لا تمتلكها الولايات المتحدة على الرغم من انتشارها العسكري الكثيف. إن اللجوء إلى ممارسة الدبلوماسية الضاغطة مع تركيا سيؤدي إلى نتائج معكوسة سواء لجهة الموقف التركي من إسرائيل أو من إيران. من

الضروري أن تدرك إسرائيل ومعها الولايات المتحدة أن الهجوم على أسطول الحرية يشكل خطأً جسيمًا، وأن على إسرائيل أن تتحمل نتائجه، وأن أي محاولة أميركية لتغطية إسرائيل ستكون بمنزلة صب الزيت على النار. يبدو أن واشنطن وتل أبيب تعوِّلان على عامل الوقت لمعالجة المأزق الراهن مع حكومة حزب العدالة والتنمية، حيث تراهنان على إمكان تغيير الحكومة الراهنة من خلال الانتخابات العامة التي ستجري في تركيا السنة المقبلة.

أظهرت زيارة نتانياهو الأخيرة للبيت الأبيض رغبة أوباما في التعاون مع إسرائيل على الرغم من الإحراج الذي شعرت به الدبلوماسية الأميركية في مواجهة ثلاثة استحقاقات مهمة: تجديد اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، والهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، والقرار بتشديد العقوبات على إيران. وكان اللافت جدًا في الأمر أن الولايات المتحدة قد افتقدت في الاستحقاقات الثلاثة وجود الحليف التركي إلى جانبها. ويحاول الآن اللوبي الصهيوني وأصدقاء إسرائيل في الكونغرس استغلال الغياب التركي لشن هجوم ضد أردوغان وحكومته، من خلال إثارة موقف أردوغان الإيجابي "غير العدائي" من حزب **الله** ومن حماس، ومن خلال العلاقات الإستراتيجية التي نجحت أنقرة في عقدها مع طهران ودمشق. ويدعو هؤلاء أيضًا الإدارة إلى الرد بقوة على التحدي الذي رفعه أردوغان في وجهها من خلال التصويت في مجلس الأمن ضد القرار 1929 الخاص بتشديد العقوبات على إيران. ويعتقد أصدقاء إسرائيل بأنه قد حان الوقت لفتح المجال لاتخاذ قرار في الكونغرس يتهم تركيا علنًا بارتكاب مجازر ضد الأرمن. في المقابل يحذِّر فريق آخر من أن اتخاذ مثل هذا القرار سيؤدي إلى نتائج عكسية، حيث يستطيع أردوغان توظيفه داخليًا لزيادة شعبيته، والحفاظ بالتالي على أكثريته النيابية في الانتخابات المقبلة[42].

42 - Robert Satloff, **Three Critical Weeks in the Middle East: Insights into U.S. Policy**, The Washington Institute for Near East Policy, June 21, 2010.

يفيد بعض التقارير الإعلامية بأن الإدارة الأميركية مُكِبَّة على دراسة كل الاحتمالات والخيارات للرد على التحديات التركية، بشكل يحمّل أردوغان وحزب العدالة والتنمية مسؤولية التدهور الحاصل في العلاقات الأميركية – التركية (مع احتساب الأضرار الناتجة عن أزمة العلاقات مع إسرائيل)، وبطريقة يمكن أن يستفيد منها أصدقاء أميركا في الجيش وفي الأحزاب العلمانية التركية لتقوية موقفهم ضد أردوغان وحزب العدالة والتنمية.

يبدو بوضوح أن المبادرة ستبقى في يد أردوغان، خصوصًا في الموضوع الفلسطيني سواء لجهة استعداد محمود عباس للانتقال إلى مرحلة المفاوضات المباشرة مع إسرائيل أو لجهة استعداد حكومة نتانياهو لتجديد فترة تجميد البناء في المستعمرات والتي تنتهي في أيلول/سبتمبر 2010. كما يبدو أيضًا أن حكومة إسرائيل غير راغبة في تجميد العمليات الاستيطانية في الضفة الغربية، وأن جهود المصالحة بين السلطة وحماس وبرعاية تركية ستؤدي إلى نسف العمليات التفاوضية أو على الأقل دفعها للدوران في حلقة مفرغة لفترة تطول أو تقصر وفق تقدم جهود المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية[43].

في مواجهة مثل هكذا خيارات يبقى السؤال المطروح: هل يمكن لإسرائيل والولايات المتحدة إيجاد مخرج لتمديد فترة تجميد الاستيطان منعًا لنسف كل ما حققته مبادرة السلام الأميركية؟ ما هي قدرة الرئيس الفلسطيني في منع حصول اتفاق مع حماس لا يخدم رؤيته ومصالح فتح؟

من الصعب إيجاد أجوبة واضحة، وذلك بسبب التعقيدات الناتجة عن استمرار الحصار على غزة، وبسبب المعارضة الضمنية الأميركية والإسرائيلية لأي مشروع مصالحة فلسطينية – فلسطينية.

43 - Ibid.

العلاقات التركية – الإسرائيلية: إلى أين؟

يمكن وصف العلاقات التركية – الإسرائيلية بأنها تمر في حالة احتضار الآن، وبأن الأمل بات ضعيفًا بإمكان إصلاحها في المستقبل المنظور.

لم يبد أي من الطرفين بعد الهجوم على أسطول الحرية استعداده للتراجع عن موقفه المتشنج المعلن على الرغم من الاجتماع "السرّي" الخاص الذي عقد بينهما في بروكسل بتشجيع وإلحاح أميركيين. ويستدعي مجمل التصريحات التي صدرت عن وزير الخارجية التركي داوود أوغلو وعن رئيس الحكومة الإسرائيلية نتانياهو التساؤل حول نيّات الطرفين الاستمرار في لغة الموقف "العاطفي" الراهن إلى حين بلوغ نقطة اللاعودة؟

تتعدّى جذور الأزمة الراهنة ما حدث في مؤتمر دافوس بين شيمون بيريز ورجب طيب أردوغان، ولكن الحادث وانسحاب أردوغان من ندوة الحوار قد كشف الغطاء عن وجود توتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية. كما تتعدَّى حادثة إهانة السفير التركي من قبل نائب وزير الخارجية الإسرائيلي وما تبع ذلك من توتر في العلاقات المشتركة، أو حتى ما تبع تلك الحادثة من مواقف سلبية أدت إلى إلغاء مشاركة إسرائيل في مناورات عسكرية تنظمها تركيا. ويمكن أيضًا النظر إلى حادثة الهجوم على أسطول الحرية بأنها "الشعرة التي قصمت ظهر البعير"، وبأن حقيقة الأزمة تنطلق من أسباب بنيوية في سياسة البلدين، ومن المتغيرات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وهي بالتالي تتعدَّى المواقف الشخصية العاطفية أو المبدئية لمختلف اللاعبين في البلدين. من خلال هذا التوصيف يمكن القول إن علاقات تركيا بإسرائيل كانت تشكو من ازدواجية الموقف تجاه ما تقوم به إسرائيل من إجراءات ضد الفلسطينيين، وهذا ما يفسّر ازدهار العلاقات في منتصف التسعينيات في ظل التطورات الإيجابية التي رافقت اتفاقات أوسلو، كما يفسّر التوتر

الذي حصل لاحقًا بسبب السياسات الظالمة التي اعتمدتها إسرائيل ضد الفلسطينيين، والتي بلغت ذروتها في أثناء الحرب على غزة العام 2009[44].

تغيّرت البيئة الإستراتيجية التي فتحت باب التعاون بين تركيا وإسرائيل على مصراعيه في منتصف التسعينيات وذلك بسبب التداعيات التي تسببت بها الحرب على العراق العام 2003، والتي دفعت تركيا إلى الانخراط في سياسات المنطقة وإلى تحسين علاقات التعاون مع جيرانها وتعميقها. توصَّلت الحكومة التركية المشكّلة من حزب العدالة والتنمية إلى بناء رؤية سياسية جديدة تتمحور حول ضرورة الانفتاح على كل دول المنطقة من دون استثناء، ومفاضلة بين دولة وأخرى.

يبدو من كل ما تكشفت عنه سلسلة الأزمات المتلاحقة بين تركيا وإسرائيل من ملابسات وحقائق أن هناك اختلافًا كبيرًا في رؤية كل من البلدين لمجريات الأحداث في المنطقة وللخيارات التي يمكن اعتمادها في مواجهة المتطلبات المستقبلية. يبدو أن الخيارات التي تعتمدها إسرائيل ما زالت ترتكز على نتائج حرب 1967، والحروب الأخرى التي خاضتها، وعلى نتائج معاهدة السلام التي وقعتها مع مصر، وهي تنطلق في مجملها من حاجات أمنية لا أكثر ولا أقل[45].

لا تلقى هذه الخيارات الإسرائيلية أي تأييد على المستويين الإقليمي والدولي، وقد بات من الواضح أن الولايات المتحدة الأميركية نفسها تشعر بكثير من الحرج في دعم هذه الخيارات الأمنية الإسرائيلية. في المقابل تنطلق خيارات تركيا من ضرورة تحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال اعتماد سياسة الانفتاح على جميع جيرانها، وعلى ضرورة التوصل إلى السلام بين

44 - Soli Ozel, **Turkey – Israel Relations: Where to Next**, Today's Think Tanks. www.todayszaman.com/tz-web/detayfor.do=detayandlink=203303

45 - Soli Ozel, cited in: www.todayszaman.com/tz-web/detayfor.do=detayandlink=203303.

العرب وإسرائيل، وبناء علاقات تعاون اقتصادي واسع بين دول المنطقة، وهي تقف بالتالي ضد مبدأ اللجوء إلى القوة لحل الخلافات، وترى أن الحوار هو الطريق الأفضل لتحقيق الاستقرار والسلام للجميع. وتبدو تل أبيب غير قادرة، لأسباب سياسية وأيديولوجية، على تغيير خياراتها وسلوكيتها من أجل اعتماد مقاربة واقعية لحل القضية الفلسطينية، والانسحاب من الجولان السوري لقاء الانخراط السياسي والاقتصادي مع دول المنطقة، وفق الحل الذي قدمته مبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت العام 2001.

تنظر إسرائيل إلى إيران كمصدر لتهديد مصيري، وهي تعمل على عزل إيران، كما تتحضّر، وفق الخطط التي نشرت في الغرب، لشن هجوم جوي على منشآت إيران النووية الأساسية. في المقابل تعارض تركيا قيام إسرائيل بأي عمل عسكري ضد إيران وذلك على الرغم من معارضتها الشديدة لامتلاك إيران للسلاح النووي.

عكست مواقف قيادات حزب العدالة والتنمية في إبان الحرب على لبنان وغزة حقيقة وجود خلافات سياسية بنيوية بين تركيا وإسرائيل، وأن كل ما جرى الحديث عنه عن وجود منطلقات أيديولوجية وراء مواقف تركيا التي أدانت لجوء إسرائيل إلى الحرب مع ما رافق ذلك من استعمال مفرط للقوة لا أساس له من الصحة، وهذا ما يفسّر عدم إقدام رئيس الوزراء أردوغان على اتخاذ خطوات تقضي بخفض التمثيل الديبلوماسي بين أنقرة وتل أبيب.

ترجح كل المؤشرات بأن "التحالف" التركي – الإسرائيلي بات يتجه نحو مفترق تتحول عبره طبيعة العلاقات من علاقات مربحة للطرفين إلى علاقات خاسرة للطرفين، وأن حراجة الموقف الراهن لا تخدم أي منهما. إن أسوأ الاحتمالات التي يمكن أن تنتج عن تدهور دراماتيكي في علاقات دولتين تتمثل باللجوء إلى الحرب، وهو خيار مستبعد. لكن يتمثل أسوأ

الخيارات البديلة بخفض متبادل لمستوى التمثيل الديبلوماسي، وأن كل الدلائل تقود في هذا الاتجاه، في ظل استمرار لغة التصعيد والمكابرة التي تعتمدها الحكومة الإسرائيلية[46].

الاستنتاج

إذا استمرت تداعيات الأزمة الناتجة عن الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية ستكون الخسائر كبيرة على كل من تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة. لا بد من أن يتذكر الجميع أن تركيا كانت أول بلد مسلم يعترف بدولة إسرائيل، وأن التبادل التجاري بين البلدين قد تجاوز مليارين ونصف مليار دولار العام 2009، وأن تركيا ما زالت دولة علمانية، وتعتمد الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق الحرة، وهي عضو فاعل في حلف شمال الأطلسي.

الحقيقة الثانية التي يجب أن ينطلق منها أي توجه لمعالجة ذيول الهجوم وإعادة تقييم العلاقات التركية – الإسرائيلية، من خيارات تركيا الجديدة لدعم الاستقرار وحل النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وبناء علاقات وثيقة للتعاون الاقتصادي بين جميع دول المنطقة، مع الحفاظ على علاقاتها التاريخية مع الغرب.

تبقى الولايات المتحدة القوة الوحيدة القادرة على التأثير في مسار الأزمة المتفاقمة خصوصًا بعد الفشل في إيجاد مخرج لها من خلال اجتماع وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو ووزير التجارة الإسرائيلي بنيامين بن أليعازر في بروكسل بتشجيع أميركي، وما تبع ذلك من رفض المسؤولين الإسرائيليين مطلب تركيا الاعتذار وبتشكيل لجنة تحقيق دولية.

46 - Mustapha Kibaroglu, **Ties Dying or How to Sum up the State of Turkish – Israeli Relations**, The Daily Star, June 16, 2010.

يمكن لإدارة أوباما وحدها القيام بدور فاعل لاحتواء التدهور المستمر في العلاقات وذلك من خلال ممارسة الضغوط على رئيس الحكومة الإسرائيلية للقبول بلجنة تحقيق دولية تكشف حقيقة ما جرى في الهجوم على الباخرة "مافي مرمرة"، وأيضًا الطلب إلى رئيس الحكومة التركية للتجاوب مع مجريات التحقيق الدولي.

تقضي الحكمة أيضًا أن يبادر الرئيس أوباما إلى تحذير أصدقاء إسرائيل في الكونغرس من أن حملة التصعيد التي يروجون لها ضد تركيا لا تخدم المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية أو الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

يمكن اعتبار أي مراهنة إسرائيلية على خسارة حزب العدالة والتنمية لأكثريته النيابية في الانتخابات المقبلة وبالتالي انتظار عودة تحالف الأحزاب الأخرى إلى الحكم من أجل العودة بالعلاقات مع تركيا إلى سابق عهدها بمنزلة مغامرة جديدة غير محسوبة النتائج. يبدو أن الخيارات السياسية والاقتصادية التي اعتمدتها حكومة أردوغان تصب كلها في اتجاه توسيع القاعدة الشعبية لحزب العدالة والتنمية، وخصوصًا بعدما أعطت هذه الخيارات ثمارها في المجال الاقتصادي، بالإضافة إلى أنها تلتقي مع التأييد العارم للقضية الفلسطينية لدى الرأي العام التركي. لقد حلّت حكومة أردوغان الإشكالية التي كانت قائمة ما بين ما كانت تريده الحكومات السابقة من علاقات مزدهرة مع إسرائيل ونظرة المواطنين الأتراك لإسرائيل كقوة ظالمة ومضطهدة للشعب الفلسطيني. وسيكون لمواقف أردوغان "المتشددة" من إسرائيل آثارها في الانتخابات العامة المقبلة.

لا بدّ من أن تدرك حكومة نتانياهو أن السياسة التركية الجديدة تجاه المنطقة لا تنطلق من خيارات عاطفية أو شخصية، بل هي سياسة براغماتية تخدم مصالح تركيا العليا، ومن هنا فإن الأرضية الأمنية والعسكرية التي

نشأت عليها علاقات تركيا بإسرائيل قد تغيّرت لتحل مكانها مصالح تركيا الاقتصادية والتي تقضي باعتماد سياسة الانفتاح تجاه جميع دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. من هنا فإن أي محاولة إسرائيلية للحفاظ على هذه العلاقة المهمة مع تركيا يجب أن تبدأ من تحقيق السلام، لأن السلام وحده كفيل بتسهيل دخول إسرائيل كشريك إقليمي قادر على الالتقاء مع التوجهات التركية الجديدة، وبالتالي المحافظة على العلاقات التاريخية القائمة مع أنقرة.

تخدم الخيارات السياسية التي اعتمدتها حكومة أردوغان مصالح تركيا الاقتصادية والجيو–استرايتجية، وهي تلتقي أيضًا مع مشاعر الشارع التركي. ومن هذه الحقائق الجديدة يمكن الاستنتاج بأن تركيا قد تجاوزت العلاقة القديمة مع إسرائيل والتي كانت ذات بعد واحد يتركز على الأمن والتعاون في المجال العسكري. كما لا بدّ أن تدرك الولايات المتحدة أن تركيا قد تجاوزت كل الضوابط والرواسب التي فرضتها عليها الحرب الباردة وارتباطاتها العسكرية القائمة على أساس عضويتها في حلف شمال الأطلسي، وبأنها ستستمر في سعيها للتحول إلى قوة رئيسة ذات تأثير "شامل" في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

تتطلَّب أي معالجة للعلاقات التركية – الإسرائيلية أو التركية – الأميركية التعامل بواقعية من قبل تل أبيب وواشنطن فتأخذان بعين الاختبار مصالح تركيا وتوجهات الشعب التركي، ضمن الأطر التي رسمتها الثورة "الهادئة" التي يقودها أردوغان ووزير خارجيته داوود أوغلو.

من أجل حمائية جديدة في خدمة التنمية العربية

د. البر داغر*

مقدمة

يعالج النص موضوع حرية التبادل والحمائية كمدخلين للتنمية. هل كانت الحمائية على تلك الدرجة من السوء التي دأبت المقاربة النيو–ليبرالية على تصويرها عليها؟ وهل حرية التبادل المطروحة منذ ثلاثة عقود كحل لمسألة التنمية تمتلك صدقية كافية في هذا المجال؟ ألا ينبغي طرح مسألة الحمائية مجددًا على بساط البحث كسبيل لتحقيق التنمية بوجه عام، والعربية منها بوجه خاص؟ وما الإجراءات الملموسة التي يمكن اقتراحها في هذا الاطار؟

يستعرض الجزء الأول من النص تجربة الحمائية، أو استبدال الواردات (Import Substitution) أو التصنيع باستبدال الواردات، التي سادت في العالم الثالث على مدى الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، من خلال ابراز عناوينها الرئيسة، ومقارنة هذه العناوين بما اقترحته النماذج البديلة في التنمية. ويسمح هذا العرض بالتحقق

* عميد كلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال – الفرع الثاني الجامعة اللبنانية

من مكامن الضعف والفشل في هذه التجربة. ويفسح المجال لإعادة طرح مسألة الحمائية كاستراتيجية للتنمية في بلادنا على بساط البحث، بدلاً من الاستمرار بمجاراة الجو العام السائد منذ ثلاثة عقود، الذي يضغط من دون توقف من أجل مزيد من تحرير المبادلات. ويستعرض الجزء الثاني منه تجربة استبدال الواردات العربية والمدى الذي بلغه تحرير التبادل فيها بعد ذلك التاريخ وإلى اليوم. ويقترح الجزء الثالث، اعتماد الحمائية كمقاربة عملية في ميدان التنمية، من خلال استخدام ادوات السياسة التجارية، وخصوصًا الرسوم الجمركية، لحماية الصناعات الناشئة وتحقيق التنمية.

أولاً: تجربة "استبدال الواردات"

1- تعريف "استبدال الواردات"

درجت الأدبيات الاقتصادية على اعتماد تعبير "التصنيع باستبدال الواردات" للدلالة على استراتيجية التنمية التي سادت في بلدان العالم الثالث خلال العقود الثلاثة الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية. واستخدم الكاتب هنري بريتون (Bruton) تعبير "استبدال الواردات" للدلالة على التجربة ذاتها[1]. وقد انطلق من تعريف التنمية بوصفها "مراكمة للتعلّم والمعرفة" (Learning and Knowledge Accumulation). والمقصود هنا هو التعلّم التكنولوجي الذي يفضي إلى تحقيق "التصنيع المتأخر". وبالنسبة إلى بريتون، اذا كانت استراتيجية "استبدال الواردات" قد فشلت، فلانها لم تحقق هدف "التعلم" أو "التمرين" (Learning)، وما يسميه في مكان آخر "التعلّم الجماعي" (Collective Learning)، أو الأصح لأنها أوجدت بيئة لا تشجِّع على "التعلّم" أو "التمرين".

1- أنظر، Henry Bruton, **A Reconsideration of Import Substitution, in Journal of Economic Literature**, vol. 35, June 1998, pp. 903-936
وكان بريتون قد كتب تقريره الأول في تقييم هذه التجربة العام 1970.

يستعيد الكاتب النقاش النظري داخل "اقتصاد التنمية" الذي سوّغ استراتيجية استبدال الواردات والوقائع التي ميّزت وضعها موضع التطبيق والعمل بها. أي إنه قرأ التجربة بالاستناد إلى إسهامات الاقتصاديين الكبار الذين ساهموا في صوغها ومتابعتها، وليس من خلال المنظور النيو–كلاسيكي وحده، والمنظور النيو–ليبرالي الذي ساد منذ ثلاثة عقود. وتظهر هذه القراءة شدة ارتباط الاستراتيجية المنفذة بعناصر النقاش النظري الذي ساد في أوساط اقتصاديي التنمية على مدى الحقبة المذكورة. ولعل في ذلك ما يُشعر الاقتصاديين بأن اسهاماتهم ليست مجرد حبر على ورق.

تظهر هذه القراءة الأسس التي استندت إليها التجربة الممثلة في:

- عدم الثقة بقدرة السوق على تحقيق التنمية، والتعويل على الدولة بديلاً عن القطاع الخاص في هذا المجال
- اعتبار التنمية مسألة تكوين رأس المال المادي
- نقل التجربة الغربية في عملية التصنيع المعتمدة، أي اعتبار أن الإنتاج في العالم الثالث ينبغي ان يكون مطابقًا في تقنياته ومخرجاته لما تحققه الصناعة في البلدان الغربية. وتظهر هذه القراءة أيضًا العناصر التي ميَّزتها خلال عملية وضعها موضع التنفيذ، وهي التخطيط الاقتصادي واعتماد الرسوم الجمركية والعوائق الكمية لاعاقة التبادل الدولي وحماية الإنتاج المحلي، واعتماد اسعار صرف مرتفعة للعملة الوطنية، تمارس دور المحفّز للاستثمار القائم على استيراد السلع التجهيزية أو الترسملية، لإنتاج السلع المحلية.

ويمكن تقديم قراءة نقدية لتجربة استبدال الواردات من خلال مقارنة العناصر التي تضمَّنتها مع البدائل عنها التي اعتمدت في العقود اللاحقة، أي البديل النيو–ليبرالي والبديل الممثل بتجربة الدولة التنموية الآسيوية.

ويمكن إجراء العرض المقارن للتجارب الثلاث بالاستناد إلى ثلاثة محاور: **أولها**، المفاضلة بين الدولة والسوق في تحقيق التنمية كما تكشّفت عنها هذه التجارب، **وثانيها** موقف هذه المقاربات الثلاث من مسألة إلتواءات الأسعار، **وثالثها** مسألة إنتاج السلع الترسملية الذي افتقدته تجربة استبدال الواردات.

ويربط الكل بين انطلاق هذه الاستراتيجية وتعممها، ومساهمة راوول بريبيش[2](Prebisch) التي نشرت العام 1949، وعارض فيها النظرية الليبرالية للتجارة الدولية القائلة إن المنفعة المتحصلة من هذه التجارة يفيد منها كل المتبادلين حكمًا. وكان أهم ما في هذه القراءة أنها اعتبرت أن ثمة تقسيمًا للعمل الدولي يفرض على البلدان النامية التخصص في السلع المنجمية والزراعية وتصديرها إلى الأسواق الدولية من دون أن يتاح لها أن تتحكم في أسعار هذه السلع، أو تستفيد من تحسن الإنتاجية لديها. ويقدم بريبيش الحجة الرئيسة لرفض هذا التقسيم المتمثلة في واقع تدهور حدود التبادل للسلع التي تنتجها البلدان النامية. ولم يرَ بريبيش مخرجًا من تقسيم العمل الدولي هذا سوى الانكفاء إلى السوق المحلية والتصنيع كبديل عن الاستيراد.

كذلك، بدت كتابات ماهالانوبيس (Mahalanobis) في الهند، أساسًا اعتمدته التجربة الهندية وغيرها في ميدان التخطيط الاقتصادي الناجح. وكان أهم ما في هذا النموذج، تشديده على ضرورة رصد جزء من الموارد الوطنية لإنتاج سلع ترسملية. وأسهمت كتابات ارتير لويس (Lewis) في جعل الكل ينظرون إلى التنمية كعملية استبدال للقطاع التقليدي بقطاع رأسمالي حديث، ينسج في ما ينتجه على منوال الصناعات الغربية. وأتاحت

2- أنظر، Raoul Prebisch, **The economic development of Latin America and its principal problems**, in *Economic Bulletin of Latin America*, Vol. VII, N. 1, February 1962, first published 1949

إسهامات هارود (Harrod) النظر إلى نمو رأس المال المادي كأساس لنمو الناتج الاجمالي، وكتعبير عن هذا النمو. وقد نسج جميع من أتوا بعد هارود على هذا المنوال، ورأوا أن تكوين رأس المال المادي هو هدف استراتيجية التنمية.

2- عرض لتجربة استبدال الواردات بالمقارنة مع البدائل التي قدمت لها

أ- الدولة محل السوق

أحد أهم عناصر تجربة استبدال الواردات وفق القراءة التي قدمَّها بريتون لها، عدم الوثوق بآليات السوق لتحقيق التنمية، والتعويل على تدخُّل الدولة لتحقيق هذا الهدف. حلَّت الدولة في هذا النموذج محل القطاع الخاص. واختلفت الأمور بين تجربة وأخرى في ما يخص الموقف الحكومي السلبي من القطاع الخاص ودوره في التنمية[3]. يشير بريتون إلى أهمية النموذج السوفياتي والنجاحات التي حقَّقها هذا البلد في نظر متخذي القرار في البلدان النامية. وهو يرى أن هذا النموذج استفاد من جهل الناس آنذاك بحقيقة تلك التجربة. وقد وجد هذا النموذج تعبيرًا عنه في كتابات الاقتصاديين النيو- ماركسيين، وأهمها إسهامات بول باران (Baran). ويشير بريتون إلى أهمية التخطيط في التجربة ككل، ولو أن ادواته كانت بدائية في المرحلة الأولى. ويؤكد أن البلدان التي طبقت نموذج ماهالانوبيس في التخطيط كانت الأنجح على صعيد الانجازات المحققة. ويرى أن المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، كانت هي الأخرى ترى في التخطيط أداة ضرورية للتنمية. وهو ما عبرت عنه على وجه الخصوص نماذج شينيري (Chenery) في البرمجة الاقتصادية،

3- يميز جون واتربري بين هذه التجارب من خلال مفهومي "اشتراكية الدولة" ورأسمالية الدولة". أنظر:
John Waterbury, **The Long Gestation and Brief Triumph of Import Substituting Industrialization**, in *World Development*, vol. 27, no. 2, 1999, pp. 323-341
ويلفت هذا النص انتباهنا إلى أن الخيارات الاقتصادية للعديد من البلدان النامية أملتها، بالاضافة إلى خيارات النخب الحاكمة، العلاقات الدولية وموقع كل من هذه الدول بين معسكري الحرب الباردة.

التي اهتمت بتعيين حاجات البلدان النامية من العملات الصعبة على شكل مساعدات دولية. وقد دأبت المؤسسات الدولية أو الاقليمية التابعة للأمم المتحدة آنذاك على إصدار منشورات لتحسين ممارسة التخطيط وتطويرها لدى البلدان النامية.

وكان ثمة عامل أهم من النموذج السوفياتي في دعم فكرة التخطيط، ألا وهو موقف كينز (Keynes) في الأساس، المشكِّك بقدرة الاستثمار الخاص على إيجاد فرص عمل كافية تؤمن الاستخدام الكامل للقوى العاملة. وقد تلقَّف هذا الموقف اقتصاديو التنمية الأوائل وانطلقوا منه لتسويغ تدخل الدولة في التنمية. وكان ثمة اجماع لدى هؤلاء الاقتصاديين من روزنستاين–رودان إلى نوركسه إلى هيرشمان وميردال وليبنشتاين وغيرهم على ضرورة أن تتدخَّل الدولة لتوفير شروط تحقق النمو والتنمية. وقتذاك، كان اقتصاديو التنمية يرون إسهاماتهم والعلم المسمى بـ"اقتصاد التنمية" كـ"رأس الحربة في الهجوم الشامل ضد التخلّف بمختلف مظاهره"، كما يقول هيرشمان[4].

تعاطت المقاربة النيو–ليبرالية مع دور الدولة في التنمية بطريقة مختلفة. وأصبح انسحاب الدولة من الاقتصاد المطلب الأول للقائلين بها.

وحتى الستينيات، كان نقد تدخل الدولة في الاقتصاد الذي تقدمه النظرية النيو–كلاسيكية يقتصر على نقطتين:

الأولى نقد الالتواءات في الأسعار النسبية التي يؤدي إليها هذا التدخل، والثانية سوء تخصيص الموارد المترتب على ذلك. وكانت مساهمات هبرلر (Haberler) وفينر (Viner) وغيرهما في النظرية النيو–كلاسيكية للتجارة الدولية قد أظهرت الكلفة المترتبة على اعتماد رسوم جمركية وعوائق مشابهة تتيح تشجيع إنتاج سلع لا يملك البلد المعني فيها ميزات تنافسية. وهذا ما

4– أنظر، Albert Otto Hirschman, **The Rise and Decline of Development Economics**, in A. Hirschman, *Essays in Trespassing: Economics to Politics and Beyond*, Cambridge University Press, 1981, pp. 1-24, p. 23

يتعارض مع حسن تخصيص الموارد، وتنجم عنه كلفة مؤكدة هي كلفة الحمائية. وكان لتدخل الدولة أثر سلبي آخر هو الالتواءات في الأسعار التي تنجم عن إقامة احتكارات حكومية، وعن اعتماد أسعار إدارية بدل الأسعار التي تتكوّن نتيجة التقاء العرض والطلب في السوق الحرّة. وكانت المفاضلة تتناول السعر الاحتكاري المرتفع مقارنة بسعر سوق المنافسة الحرة، الأقل ارتفاعًا والأكثر منفعة للمستهلك. وكان العيب الرئيس في الأسعار الإدارية هو أنها تمنع الأسعار من الارتفاع، الأمر الذي يحبط رغبة المنتجين بزيادة العرض. كما كان ثمة نقد لاستراتيجية "التوجه نحو الداخل" (Inward Orientation) لأنها تقصر الطلب على السوق المحلية، وتتسبَّب بخفض القدرة التشغيلية للتجهيزات القائمة.

أما حقبة السبعينيات فأضافت إلى هذا النقد النيو–كلاسيكي التقليدي لتدخل الدولة، مفهوم التفتيش عن الريع (Rent Seeking). وقد بدت الدولة من خلال هذا النقد أداة لمنفعة العاملين فيها ومنفعة المتمتعين بمواقع تسمح لهم بتجيير السياسات الحكومية لخدمة مصالحهم، خصوصًا ما يتعلق بإجازات الاستيراد والاستثمار وغير ذلك. وبات الاستنتاج الذي حاز شهرة واسعة، أن أفضل ما يمكن عمله بالنسبة إلى الدولة، هو تصغير حجمها والأدوار التي تتولاَّها إلى الحد الأدنى (Government Minimizing).

وأضافت حقبة التسعينيات وما بعدها فكرة إصلاح المؤسسات كمحتوى لسياسات التنمية المقترحة من قبل المؤسسات الدولية، وذلك تحت شعار "الحاكمية الصالحة". واقترحت هذه السياسات استيراد و"لصق" عدد من المؤسسات إلى بنية البلدان النامية، كالبنك المركزي المستقل على سبيل المثال. ولم تكن نتائجها أفضل من سياسات التصحيح الهيكلي التي اعتمدت خلال الثمانينيات.

أما مقاربة الدولة التنموية لدور الدولة في التنمية، فعبرت عنه تجارب بلدان شمال – شرق آسيا، أي تايوان وكوريا بعد اليابان. وعند بيتر إيفانز[5]، أن قراءة شالمرز جونسون للتجربة اليابانية تظهرها كما لو كانت تطبيقًا ذكيًا لأفكار هيرشمان وغرشنكرون. ويعرّف هيرشمان التنمية كعملية "تصنيع متأخر" تفرض تدخل الدولة لتأطير وتنظيم وحفز الجهود والإمكانات الآيلة إلى تحقيقها. ويرى غرشنكرون هذا التدخل ضروريًا استنادًا إلى التجربة التاريخية للبلدان "التي أتت متأخرة إلى التصنيع" وبسبب الحاجة إلى تمويل للتنمية لا يمكن التعويل على طرف آخر غير الدولة لتوفيره.[6] إلا أن التعريف الأوضح لتجربة تدخل الدولة هذه في تحقيق التنمية والخروج من التخلف نجده عند روبرت واد (Wade)، الذي عرّف الدولة التنموية بانها "الدولة القوية المعنية بتحقيق القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني"[7]. وهي قوية بمعنى امتلاكها القدرة الإدارية على صوغ مشروع التنمية ووضعه موضع التنفيذ. وهي اعتمدت كما الدولة في تجربة استبدال الواردات على التخطيط المركزي وإعطاء الحوافز للقطاع الخاص، وتميَّزت عن سائر تجارب بلدان العالم الثالث بأنها جعلت القطاع الخاص محرك التنمية بعد أن كانت قد حدَّدت أهداف هذه الأخيرة، وتمكَّنت من إقناع هذا القطاع، بل وفرضت عليه، السير في مشروعها. وهي أبقت على حافز الربح لدى القطاع الخاص، ووفَّرت له مختلف الحوافز التي جعلته يقدم على الاستثمار.

وهي حققت كل ذلك من خلال إقامة إدارة حكومية تم تنسيبها على قاعدة الكفاية العالية، وتوفير ما يؤهلها لتستقل في قيادتها لمشروع التنمية عن

5– أنظر، Peter Evans, **The State as problem and solution: predation, embedded autonomy and structural change**, in S. Haggard, R. Kaufman (eds.), The Politics of Economic Adjustement, Princeton univ. press, 1992, p. 153

6– أنظر، Albert Otto Hirschman, **The rise and decline of development economics**, p. ...

7– أنظر، Robert Wade, **The role of government in overcoming market failure: Taïwan, republic of Korea and Japan**, in H. Huges (ed.), Achieving Industrialization in Asia, Cambridge univ. press, 1988, p. 161.

مراكز القوى وجماعات الضغط. أي أنها لم تكن "إدارة بالتعيين" مخترقة من مراكز القوى والضغط، كما في أميركا اللاتينية، ولا هي كانت إدارة حكومية نيو–باتريمونيالية تستجيب في عملها لمصادرة النخب السياسية للموارد العامة من أجل المنفعة الخاصة كما في غالبية بلدان العالم الثالث. وهي جسَّدت بالتالي نموذجًا لا يمكن تصنيفه بأي حال من الأحوال في فئة "رأسمالية الاصحاب" (Crony Capitalism).

ب– مسألة التواءات الاسعار

يشير بريتون في قراءته تجربة استبدال الواردات إلى أن استخدام الرسوم الجمركية والعوائق الكمية لم يتم بشكل مبرمج، وكان يعتمد لحماية الإنتاج المحلي. ويظهر أن اكتشاف مؤشر معدل الحماية الفعلية الذي يأخذ في الاعتبار الرسوم الموضوعة على المدخلات المستوردة، لم يغيّر الشيء الكثير في مستويات الحماية الجمركية المعتمدة. كما يشير إلى اعتماد أسعار الفائدة التفضيلية أو المخفضة لدعم صناعات بعينها، وإلى عدم أخذ الأجر في الاعتبار بما هو عنصر كلفة.

أما السعر الذي كان له الأثر الأكبر على صعيد فعالية هذه الاستراتيجية، فهو سعر صرف العملة. وقد اعتمدت أسعار صرف مرتفعة، بمعنى اعتماد سعر شراء محلي منخفض للعملات الأجنبية، بهدف تشجيع الاستثمار، أي استيراد السلع الترسملية أو التجهيزات لإنتاج سلع محلية استهلاكية أو استهلاكية معمّرة. ويرى بريتون أن الاستمرار باعتماد سعر الصرف المرتفع منع إمكان إنتاج سلع أخرى قابلة للتصدير[8].

وقد عالجت المقاربة النيو–ليبرالية هذه المسألة باعتماد مقاربة موحّدة تقترح جعل الاسعار تعكس كلفة الإنتاج (Getting Relative Prices Right)،

8– أنظر، Henry Bruton, **A Reconsideration...**, p. 913

إن بالنسبة إلى السلع من خلال إزالة الرسوم الجمركية وغيرها، أو بالنسبة إلى عوامل الإنتاج، من خلال تحرير معدلات الفائدة والأجر[9]. واقترحت دائمًا خفض سعر صرف العملة، انطلاقًا من القناعة الشائعة بأن أسعار صرف عملات البلدان النامية كانت مرتفعة.

أما المقاربة الآسيوية، فقد عبر عنها اعتماد كوريا الجنوبية في منتصف الستينيات مبدأ تحرير سعر الفائدة، والتخلي عن ذلك في مطلع السبعينيات والعودة إلى سياسة الفوائد المدعومة أو ما تسمِّيه المدرسة النيو–كلاسيكية "القمع المالي" (Financial Repression). واعتمدت كوريا من جهة أخرى، مختلف العوائق من فئة الرسوم الجمركية وغيرها لحماية ودعم الصناعات الناشئة لديها. وقد أبقت على سعر صرف للعملة مرتفع نسبيًا، لكنها عوّضت على المصدرين من خلال أشكال مختلفة من دعم الصادرات[10].

وأمكن لأليس أمسدن (Amsden) أن تختصر كل تجربة الدول التنموية الآسيوية في ميدان تشكّل الأسعار، من خلال ما أسمته الأخذ بمبدأ "جعل الأسعار النسبية غير خاضعة لتوازن العرض والطلب في السوق الحرّة"[11] ("Getting Relative Prices "Wrong).

ج– إهمال إنتاج السلع الترسملية (Capital Goods)

كان للحفاظ على سعر صرف قوي، أي سعر منخفض بالعملة الوطنية للعملات الأجنبية (Overvaluation)، دور في خفض فاتورة استيراد السلع الوسيطة التي تستخدم لإنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الاستهلاكية

9– أنظر، Marie-France l'Hériteau, **Le Modèle de politique économique du FMI**, in l'Hériteau, *Le Fonds Monétaire International et les pays du Tiers Monde*, Paris, PUF, 1990, pp. 121-164

10– أنظر، Larry Westphal, **Industrial Policy in an Export-Propelled Economy: Lessons from South Korea's Experience**, in *Journal of Economic Perspective*, Vol. 4, n. 3, Summer 1990

11– أنظر، Alice Amsden, Getting Relative Prices, **Wrong: A Summary**, in Amsden A., *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*, Oxford University Press, 1989, pp. 139-155

المعمرة. وقد منعت أسعار الصرف هذه البلدان النامية من تطوير قطاعات إنتاجية جديدة وفق القاعدة التي وضعها هيرشمان، التي تقترح إنشاء نشاطات إنتاجية يرتبط بعضها ببعض، إلى أعلى وأسفل في السياق الإنتاجي الواحد (Backward and Forward Linkages). فقد جعل سعر الصرف هذا استيراد السلع الترسملية لإنتاج سلع استهلاكية جديدة أقل كلفة وصعوبة من تحفيز نشاطات اقتصادية وطنية تتكامل مع تلك التي باتت قائمة. وأصبح المنتجون يجهدون أنفسهم للحصول على العملات الصعبة لاستيراد هذه السلع، بدل التركيز على تطوير نشاطات وطنية بديلة[12].

وقد وجدت المقاربة النيو–ليبرالية أكثر تطبيقاتها إيلامًا في سياسات التصحيح الهيكلي بواسطة سعر الصرف لحقبة الثمانينيات. فُرِض على ما لا يقل عن 120 دولة نامية ان تُجري خفضًا مريعًا لأسعار صرف عملاتها تحت حجة أن هذا الخفض سيمكنها من التصدير. ولم تستطع الغالبية الساحقة منها أن تصدر شيئًا. وأدى خفض سعر الصرف فيها إلى فرض حالة شد حزام قسرية عليها من خلال خفض قدرتها على الاستيراد، وأسهم في نشوء حالات انكماش كثيرة وطويلة الأمد الأمر الذي برَّر تسمية هذه السياسات بـ"التصحيح الانكماشي".

ومن لا يتذكَّر حاكم المصرف المركزي في لبنان في أواخر النصف الثاني من الثمانينيات وهو يعلن موافقته على الخفض المتلاحق لسعر صرف الليرة، بحجة أن بعثة صندوق النقد الدولي ترى أنها السبيل المؤكد لحفز التصدير، وذلك حين كانت البلاد مقطّعة بالحواجز، والانتقال من حي إلى حي متعذرًا[13].

12– أنظر، Henry Bruton, **A Reconsideration...**, p. 913

13– أنظر، البر داغر، **سياسة سعر صرف العملة: التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السياسة**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 42، تشرين الأول 2002، واعيد نشرها في البر داغر، أية سياسة صناعية للبنان: مقاربة مختلفة لدور الدولة في الاقتصاد، المركز اللبناني للدراسات، 197 صفحة، ص. 125 – 75.

في المقابل، أتاح تركيز الاقتصاديين النيو–كلاسيكيين على شرط التنافسية، بلورة مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي (R.E.E.R) كمؤشر رئيس في رصد تطور تنافسية الاقتصاد الوطني وتتبعه، والإصرار على أن تضع السياسة الاقتصادية في رأس اهتماماتها منع هذا المؤشر من الارتفاع.

أما الدول الآسيوية، فقد كان نجاحها في إنتاج سلع ترسملية وتجهيزات بواسطة "التمرين" أساس نجاحها في تحقيق "تصنيعها المتأخر" وخروجها من التخلف. وقد جعلها "التمرين" قادرة أن تنتج سلعًا مماثلة للسلع التي توفرها الاقتصادات الصناعية الغربية، بجودة مماثلة، وبكلفة أقل. وهي عملت على بناء قاعدة تكنولوجية وطنية أتاحت لها ان تطور بنفسها التقنيات اللازمة لإنتاج السلع الترسملية والتجهيزات، ولم تعوِّل في ذلك على نقل التكنولوجيا من قبل الشركات المتعددة الجنسية.

3- بعض الوقائع في تقييم التجربة

أهم مظاهر فشل هذه التجربة في قراءة بريتون لها:

- ضعف تشغيل التجهيزات القائمة وعدم قدرة القطاعات الإنتاجية على توفير ما يكفي من مواقع العمل الإضافية للقوى العاملة الوطنية. وقد عجزت القطاعات الإنتاجية الجديدة عن استيعاب اليد العاملة الوطنية ما أسهم في استمرار الفقر والعوز في هذه البلدان. ويتساءل بريتون حول مبرر الاستمرار في رفع نسبة رأس المال المادي إلى الناتج، في حين كان ثمة على الدوام استخدام أو تشغيل جزئي للتجهيزات الموجودة.
- الضعف الشديد لعملية نمو الإنتاجية (Productivity) في هذه البلدان. وقد ميّز ضعف الإنتاجية الشديد التجربة بكاملها، وعكَس عجز التجارب المحققة عن إنتاج سلع ترسملية، وعن اكتفائها بتصنيع سلع

استهلاكية معمّرة، يصار لاستيراد مستلزماتها من السلع الوسيطة من البلدان الصناعية[14].

ويرى بريتون أن التنمية والتصنيع هي عملية اكتساب وتراكم للكفاية والأهلية لم تتحقق للبلدان النامية. ويستخدم تعبير "التعلّم الجماعي" (Collective Learning) – الذي ينسب اعتماده على نحو أكثر عمومية إلى دوغلاس نورث (North) – لتحديد الشرط الأساس للتنمية. ويلتقي في هذا التوصيف مع اقتصاديي التنمية الآخرين، ومنهم أمسدن[15] التي عرّفت سيرورة "التصنيع المتأخر" بوصفها سيرورة "تعلّم" أو "تمرين" (Learning)، وأن هذا التمرين هو الذي يفضي إلى تحقيق ميزات تنافسية تسمح بالخروج إلى الأسواق الدولية.

وقد سهّل استخدام سعر صرف مريح استيراد السلع الوسيطة، وتجاهل الحاجة إلى بناء قدرة تكنولوجية وطنية لإنتاج السلع الترسملية أو التجهيزات. ولم يكن سعر الصرف القوي سببًا لعدم تحقّق التصنيع، بمقدار ما عَكَسَ رفض "التعلّم"، أي رفض إنتاج سلع ترسملية في هذه البلدان، الأمر الذي أعاق تعميق استراتيجية استبدال الواردات.

أما سياسات التنمية التي استوحت المقاربة النيو–ليبرالية، فقد انطلقت من عدة مسلّمات أثبتت التجربة أنها لم تكن واقعية. أهم هذه المسلمات، أنه يكفي الانفتاح على السوق الدولية، وإزالة التواءات الأسعار، والحد من تدخل الدولة بشكل عام في الاقتصاد، لكي تتدفَّق الرساميل الأجنبية على البلدان المعنية، ويسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى هذه البلدان، وتتحقَّق التنمية فيها؛ وهذا ما لم يحصل. وهو ما أكدته تجربة العقود الثلاثة المنصرمة.

14– أنظر، Henry Bruton, **A Reconsideration…**, p. 920

15– أنظر، Alice Amsden, Asia's Industrial Revolution. **Late Industrialization on the Rim**, in *Dissent*, Summer, 1993, pp. 324-332

ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، شرعت المقاربة النيو–ليبرالية في التركيز على ضرورة "التوجه نحو الخارج" واعتماد استراتيجية تصنيع بغاية التصدير. وقدم تقريرا البنك الدولي حول التنمية للعامين 1987 و1993 وقائع كان الهدف منها إظهار أن الدول الأكثر انفتاحًا على السوق الدولية هي الأسرع نموًا. وأصبح همّ المقاربة النيو–ليبرالية التركيز ليس على كلفة الحمائية، وإنما على ضرورة إزالة العوائق أمام التصدير. وأصبح من قبيل تحصيل الحاصل أن على البلدان النامية أن تعمد بأسرع ما يمكن إلى التخلي عن الترسانة الحمائية التي تعتمدها وإزالة العوائق على الواردات لديها. وقد تسبَّب تحرير التجارة الخارجية للعديد من البلدان النامية بانهيار قطاعات إنتاجية بكاملها لديها كانت تعتمد على الحماية الموفرة لها للوقوف على قدميها. ولم تعوّض الاستثمارات الجديدة للقطاع الخاص انهيار هذه القطاعات.

أما الدولة التنموية الآسيوية، فقد حلّت مشكلة نقص تشغيل المنشآت القائمة من خلال تنسيق الاستثمار (Investment Coordination)، أي من خلال الحد من عدد المؤسسات الإنتاجية في قطاع بعينه، ما يجعل المؤسسات الباقية قادرة على العمل بكامل طاقتها وتخفيض كلفة الإنتاج إلى الحد الأقصى، واكتساب التنافسية بهذه الطريقة. أي أنها انطلقت في الأساس من أن المنافسة غير الكاملة واحتكار القلّة (Oligopoly) يمثلان وضعًا أفضل من وضع المنافسة الكاملة لتحقيق التنافسية. وأدت معدلات النمو المرتفعة التي حقَّقتها، وقدرتها على إنتاج سلع ترسملية استخدمتها لإنتاج سلع يمكن الذهاب بها إلى الأسواق الدولية، إلى حل مشكلة البطالة والوصول إلى حالة استخدام كامل للقوى العاملة الوطنية فيها.

وأظهرت تجربتها أن لا التخطيط ولا استخدام أدوات السياسة التجارية ولا اعتماد أسعار صرف مرتفعة استطاعت أن تتسبَّب في إخفاق مشروع التنمية.

وما أتاح نجاح هذه التجربة تمثل في القدرة الإدارية الهائلة التي تكشفت عنها الدولة التنموية. وكانت هذه الأخيرة أكثر فعالية في إلزام المؤسسات الإنتاجية رفع مستوى إنتاجيتها واكتساب التنافسية مما تتيحه المنافسة في السوق الحرة. واعتمدت هذه الدولة مقاربة براغماتية في إدارتها لمشروع التنمية، تحتمل الفشل أحيانًا وتقوم على التجريب وتصحيح المسار عند اللزوم. أي أن ما حصل كان سيرورة تعلّم لدى الدولة ايضًا (Government Learning)، من ضمن عملية "التعلّم الجماعي" التي سبقت الاشارة اليها.

ثانيًا: بعض المعطيات حول تجربتي استبدال الواردات وتحرير التبادل العربيتين

ليس المقصود بهذه الفقرة استعادة تجربتي الحماية وتحرير التبادل العربيتين بتفاصيلهما، وإنما إيراد عدد من المعطيات التي تسهّل تقييم التجربتين، والإجابة عن السؤال الأساسي حول دور تحرير التبادل في التنمية العربية وجدوى هذا الخيار.

1- بعض العناصر في تجربة استبدال الواردات العربية

يمكن استعراض التجربة العربية من خلال رصد تطور مختلف الأنشطة الاقتصادية في عدد من البلدان العربية منذ الحرب العالمية الثانية. ويمكن قراءة هذه التجربة بوصفها تجربة استبدال للواردات في مصر وسورية والعراق، تقابلها تجربة اقتصاد سوق أو "اقتصاد خدمات منفتح على الخارج" (Outward Looking Tertiary Economy) في لبنان[16]. وفي الوقائع التي يعرضها روجيه أوين[17] ما يتيح تقديم عرض مقارن لتطور القطاعات الإنتاجية في هذه الاقتصادات على مدى حقبة 1946 - 1990.

16- وفق تعريف كارولين غيتس له. انظر، Carolyn Gates, **The Merchant Republic of Lebanon: Rise of an Open Economy,** London: centre for Lebanese Studies with I.B. Tauris, 1998

17- أنظر، R. Owen, S. Pamuk, **Syria, Lebanon, and Irak**, in Roger Owen & Sevket Pamuk, A history of Middle East economies in the twentieth century, London : I.B. Tauris, c1998, pp. 150-175

وقد تمثّل أول وأهم ركون إلى الدولة في التنمية في مصر وسورية والعراق بتأميم الارض والإصلاح الزراعي الذي بدأ العام 1952 في مصر، والعام 1958 في سورية والعراق. وقد أفادت القوى العاملة الريفية من توزيع الأراضي المصادرة بموجب الإصلاح الزراعي. وتظهر الوقائع أن المساحات المخصَّصة للقطن والحبوب في سورية تضاعفت خلال الحقبة، وانتقلت من 2 إلى 4 مليون هكتار[18]. أما الزراعة في العراق، فقد استفادت من توزيع نحو 10 ملايين دونم أرض على أكثر من ربع مليون مستفيد، ومن إعادة بيع الأراضي المملوكة من الدولة إلى القطاع الخاص وتأجير المتبقي له لاستثماره، الأمر الذي جعل الزراعة بكاملها في العراق منذ نهاية الثمانينيات في عهدة القطاع الخاص[19]. أما في مصر، فقد أتاح الإصلاح الزراعي واستصلاح أراضٍ إضافية على مدى العقود التي تلت العام 1952، تعويض الأراضي الزراعية التي فرض النمو السكاني استخدامها للسكن وغيره. وينتقد أوين التركيز على إقامة البنى التحتية للزراعة وخصوصًا جر المياه للري، وإهمال مسألة التعليم والخدمات الأخرى لأهل الريف، الأمر الذي يتسبَّب برفع نسبة الأمية إلى 50 بالمئة على المستوى الوطني[20].

أما في لبنان، فكانت حصة القطاع الزراعي من القوى العاملة ما تزال تساوي العام 1959، 50 بالمئة منها. وتراجعت هذه الحصة إلى 20 بالمئة منها العام 1970. أي أنها انخفضت بنسبة 30 بالمئة خلال عقد واحد. أما حصة هذا القطاع في الناتج، فكانت تساوي 20 بالمئة منه العام 1948 و12 بالمئة منه العام 1964، وانخفضت إلى 9 بالمئة منه العام 1974 [21]. ويعكس

18- المصدر نفسه، ص. 156.

19- المصدر نفسه، ص. 167 و 171.

20- R. Owen, S. Pamuk, **Egypt**, in Roger Owen & Sevket Pamuk, *A history*… p. 142

21- أنظر، S. Nasr (1978), **The Crisis of Lebanese Capitalism**, *Merip Reports*, December 1978, p. 8

تراجع حصة هذا القطاع في القوى العاملة وفي الدخل الوطني، المآل السيئ للزراعة والريف اللبنانيين على مدى الحقبة.

وقد انسحبت الثقة المطلقة بآليات السوق لتحقيق التنمية التي عبرت عنها التجربة اللبنانية المعاصرة، على دور السوق في القطاع الزراعي. وباسم الاقتصاد الحر، تُرِك المزارعون اللبنانيون سنة بعد سنة وعقدًا بعد عقد، ينتزعون شوكهم بايديهم. وفي حين كان المثقفون لا ينفكون يتغنون بالنموذج، ولا يرون له غير إيجابيات، ويمتدحون قوة العملة وفائض ميزان المدفوعات، كانت الأرياف تفرغ من سكانها، ويهاجر أهلها إلى غير رجعة.

وفي عرض ألبر داغر للأدبيات حول التجربة اللبنانية[22]، والذي تناول إسهامات غالبية من صدرت لهم نصوص حول التجربة حتى العام 1975، لا يتميز سوى اثنان بنقد لدور الدولة فيها، هما روجيه أوين (Owen)[23] وسليم نصر (Nasr)[24]، ويجاريهما إلى حد ما في ذلك يوسف صايغ (Sayigh)[25]. ويتشارك الثلاثة في نقد وقوف الدولة موقف المتفرج أمام التحولات الكبرى التي كانت تشهدها البلاد. ويطغى في ما تبقى من الإسهامات، عدم القدرة على اتخاذ موقف من التجربة، والتأرجح المستمر في النص ذاته بين مواقف إيجابية منها وأخرى مناقضة لها.

أي أن الأدبيات الاقتصادية التي صدرت لم تغنِ النقاش العام حول المسألة، وبقي ميشال شيحا طاغيًا في التقريظ الذي قدمه للنظام الذي نشأ في النصف الثاني من الأربعينيات. وتبدو كتابات شيحا كما لو أنها تنطلق

22- أنظر، Albert Dagher, **L'Etat et l'Economie au Liban: action gouvernementale et finances publiques de l'Indépendance à 1975**, Introduction, pp. 15 – 33, CERMOC, Beyrouth, 1995, 222 pages.

23- أنظر، R. Owen (1988), **The Economic History of Lebanon 1943-1974: its Salient Features**, in H. Barakat éd.: *Toward a Viable Lebanon*, Croom Helm, p. [27-41]

24- أنظر، S. Nasr (1978), **The Crisis of Lebanese Capitalism...**

25- أنظر، Y. Sayigh (1978), **Lebanon in The Economies of the Arab World: Development Since 1945**, Croom Helm, London, p. [281-315]

من مسلمة، وهي عدم وجود مزارعين وعدم وجود عالم ريفي ينبغي أخذه في الاعتبار. وبالنسبة إليه، فلبنان هو بيروت وبضعة شوارع وأحياء منها يقطنها مصرفيون وتجار. وتنم مقاربته للأمور على أنه كان غريبًا غربة تامة عن لبنان التاريخي الذي نما كاقتصاد زراعي على مدى مئات السنين. وقد ورث معارفه والمحيطون به تجاهل أهل الريف هؤلاء بل واستغراب وجودهم ذاته[26]. واذا كانت القرى تحوَّلت إلى أماكن مقفرة، فهل نجح الذين تركوها ليعملوا "في الخارج وللخارج"، وفق ما اقترح شيحا؟ وأين نبحث عنهم؟ وكيف نجدهم تحت أسمائهم الجديدة؟

في المقابل، فإن تدخل الدولة في الزراعة، خصوصًا في المراحل الأولى من تجربة استبدال الواردات في البلدان العربية الأخرى وفي بلدان العالم الثالث، من خلال إنشاء البنى التحتية التي تتيح نمو الزراعة، وفرض أسعار إدارية مخفضة للإنتاج الزراعي، واعتماد الزراعات الإجبارية في بعض التجارب، مثّل نوعًا من دعم للاستهلاك بواسطة الأسعار الإدارية، وكان من شأنه حفز نمو ديمغرافي فعلي في البلدان التي اعتمدته. وهذا ما جعل من الدولة الوطنية واقعًا قائمًا وأعطاها عمقًا بشريًا جعل ممكنًا تحويل الكيانات الناشئة إلى كيانات قابلة للحياة.

أما الصناعة، فقد انتظرت الحقبة البترولية، أي النصف الأول من سبعينيات القرن الناضي لكي تتوافر لها موارد مالية ذات شأن، أمكن بها تسريع إقامة قطاعات صناعية على طريقة "مفتاح باليد"، في سورية وفي العراق. وقد نما القطاع الصناعي بقوة في سورية خلال حقبة 1975-1981. وحين

26- كنا اطفالاً تسللنا الى واحدة من مجموعة حافلات أقلت أهل منطقتنا أواخر الستينيات للقاء الرئيس شارل حلو بصفته رئيسًا، ليطرحوا عليه ظلامتهم وأوضاعهم الصعبة كمزارعين ومنتجي تفاح، تتحالف الطبيعة مع التجار ليفقداهم أي أمل بتحسن أوضاعهم ويفقداهم الرغبة بالاستمرار كمنتجين. رفض الرجل مقابلتهم. وعادوا أدراجهم مطأطئي الرؤوس مهانين. وفي حين استمر هو غافلاً عن الأمر طوال سنوات حكمه، امتلأت الطرقات التي شقّت باموال القوانين–البرامج الشهابية، بهؤلاء وعائلاتهم، واتاحت انتقالهم جماعات وافرادًا من الريف الى المدينة، وقسمًا منهم الى المهجر.

تراجعت التدفقات المالية الخارجية خلال الثمانينيات في سورية، لم تتمكن الصناعة من توفير بديل لها، لأنها لم تكن معنية بالتصدير، خصوصًا وأنها بنيت وفق منطق استبدال الواردات، أي للاستفادة من الموارد المحلية ولخدمة حاجات السوق الداخلية. وأظهرت تقارير اليونيدو أنها لا تشذّ عن ما هو مشترك في القطاعات الصناعية لبلدان العالم الثالث التي اعتمدت الحمائية، أي تدني نسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية القائمة[27] وضعف تنافسيتها التي تتسبَّب بظهور فوائض في الإنتاج لا يمكن تصريفها.

وأتيح للعراق على مدى عقدي السبعينيات والثمانينيات استخدام موارد مالية غير محدودة لبناء قطاع صناعي بطريقة مشابهة لما حصل في سورية. وجرى في نهاية الثمانينيات بيع جزء مهم من القطاع الصناعي المملوك من الدولة إلى القطاع الخاص.

وأقامت الحقبة الناصرية في مصر قطاعًا صناعيًا كبيرًا. وتابع القطاع الصناعي نموه على مدى الحقبة اللاحقة، ولو أن تزايد المداخيل الريعية ابتداء من السبعينيات، كالريع البترولي ومداخيل قناة السويس والسياحة، جعلت حصة الصناعة في الناتج تتراجع. لكن أوين يرى أن ما أفتقدته التجربة المصرية هو تعميق القدرة الصناعية المحلية. ويرى أنها اكتفت بتوسيع الصناعات التجميعية التي تنتج سلعًا استهلاكية معمّرة، وأن عدم إنتاج سلع ترسملية طبع ايضًا حقبة التصنيع الأولى التي تولاها القطاع العام[28].

وشهد القطاع الصناعي اللبناني فورة نمو خلال النصف الأول من السبعينيات، تمثلت في إضافة صناعات تجميعية جديدة يصار إلى تصريف

27- أنظر، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، الصناعة السورية والمستقبل، ورقة عمل للمناقشة في ندوة الصناعة السورية والمستقبل، دمشق، 55 ،14/4/1997-13 صفحة، ص. 22.

28- R. Owen, S. Pamuk, **Egypt**, p. 140

إنتاجها في أسواق الخليج القريبة التي نمت قدرتها الاستيعابية بفضل ارتفاع المداخيل البترولية بعد العام 1973. وانضافت هذه القطاعات الجديدة إلى الصناعات التقليدية القائمة، التي عرف عدد منها نموًا لا بأس به بفضل الحماية الجمركية التي وُفرت لها. وقد كان معدل الحماية الفعلية في ثلاثة قطاعات هي النسيج والمفروشات والصناعات الغذائية يساوي ضعف الحماية الإسمية، ويبلغ نحو 90 بالمئة كحد اقصى في قطاع المفروشات[29] العام 1970.

وقد عرضت هذه الفقرة بعض المعطيات فقط حول تدخّل الدولة في التنمية العربية لتبرير طرح عدد من الاسئلة. وأول هذه الاسئلة، هل كان يمكن في غياب الدولة، ومن خلال استمرار التجارب التي سبقتها، حفز النمو وتحقيق إنجازات على النحو الذي أتاحته الحقبة التدخلية؟ وكيف كانت ستكون صورة هذه البلدان مع استمرار القطاع الخاص باحتكار دور المحرّك للاقتصاد؟

2- بعض العناصر في تجربة تحرير التبادل العربية

يشير بريتون إلى أن تغيير السياسات المعتمدة هو أمر أكثر صعوبة من البدء من الصفر، وذلك بسبب نمو مراكز القوى ذات المصلحة في الإبقاء على الأوضاع القائمة (Vested Interests)[30]. وتتكرَّر لدى أوين في أكثر من موضع، الإشارة إلى قوة المصالح القائمة كعائق أمام الإصلاح[31]؛ وقد أظهرت التجربة العربية محدودية الخصخصة والتحرير الاقتصادي مقارنة بالحقبة السابقة. وحتى العام 1997، كان قد تم خصخصة 80 فقط من

29- أنظر، Girair Achdjian, **La notion de protection effective et son application au Liban**, in *Bulletin Trimestriel de la Banque du Liban*,. N. 13, 1982, pp. 4-12, p. 11.

30- أنظر، Henry Bruton, **A Reconsideration…**, p. 920

31- أنظر، R. Owen, S. Pamuk, **Egypt…**, p. 145. أنظر ايضًا، Roger Owen, **The Politics of Economic Restructuring**, ch. 7 in Owen, *State, Power and Politics in the Making of the Modern middle East*, third Edition, Routledge, 2004, pp. 113-130, p. 114.

أصل 314 مؤسسة عامة سبق عرضها للبيع في مصر. وبلغ عدد المؤسسات المخصخصة في المغرب العام 1998، 52 مؤسسة من أصل 112 عرضت أساسًا للبيع[32]. وبين العامين 1999 و2004، تمت خصخصة 97 مؤسسة إضافية في مصر، كما أدى خفض الرسوم الجمركية في هذا البلد الذي أُجري العام 2004، إلى تراجع المعدل الوسطي لهذه الرسوم إلى 20 بالمئة، بعد أن كان بنسبة 27 بالمئة منذ العام 1997[33]. ولم تشهد سوى بلدان مجلس التعاون الخليجي عملية تحرير واسعة لمبادلاتها الخارجية.

ولا يجد اصحاب المقاربة النيو–ليبرالية غير اقتراح تسريع عملية تحرير المبادلات، والسير قدمًا في فتح هذه الاقتصادات على الأسواق الدولية كحل للمشاكل التي تعانيها. وعلى سبيل المثال، يرسم تقرير "منظمة التعاون والتنمية الدولية" (O.E.C.D.) حول التنمية العربية العام 2006، صورة قاتمة عن التطور الاقتصادي العربي خلال العقدين الأخيرين، وذلك من خلال إظهار تراجع الحصة العربية في التجارة الدولية من 8 بالمئة من المجموع العام سنة 1981 إلى 2 بالمئة العام 2002، وإظهار تراجع الحصة العربية من الأستثمار الاجنبي المباشر من 2 بالمئة العام 1981 إلى أقل من 1 بالمئة العام 2006، وبلوغ حجم الصادرات العربية خارج البترول 86 مليار دولار العام 2001، أي ما يوازي صادرات الأرجنتين خلال السنة ذاتها[34]. وكل هذا للقول إن الأولوية يجب أن تكون لتهيئة مناخ تشريعي يكون أكثر تحفيزًا للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن أخذ بضعة أمثلة إضافية حول تحرير المبادلات من تجربة لبنان

32– المصدر نفسه، ص. 117.

33– أنظر، Raed Safadi, **The legacy of Trade Reforms in the Arab Countries**, paper presented at the roundtable: "Partnership for Arab Development: A window of Opportunity", *OFID Pamphlet series 35*, OECD, December, 2006, p. 30.

34– أنظر، Raed Safadi, **The legacy of Trade Reforms in the Arab**..., p. 15

لحقبة ما بعد العام 1990. والشائع أن للبنان مواصفات طبيعية تتيح له امتلاك ميزات نسبية أكيدة في ميدان السياحة. ويتطلَّع المرء فيرى مناطق غير قادرة على استقبال السياح لجهة تجهيزاتها، وقطاعًا سياحيًا هو الأضعف بين كل البلدان العربية. ولم توفر الدولة اللبنانية البنى التحتية ولا الخدمات العامة كالكهرباء والماء، ولا هي تدخلت بعد الحرب، التي ترافقت مع تضخم كبير خلال المرحلة الأخيرة منها، لجعله قادرًا على اعتماد أسعار تنافسية واستقطاب السياح. وهل كان يمكن استعادة قطاع سياحي تنافسي من دون تدخل مدروس من قبل الدولة؟

ولم يأخذ لبنان بالمقاربة الليبرالية في ميدان سياسة سعر صرف العملة، منذ العام 1993. وقد عطّل ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 100 بالمئة خلال حقبة التسعينيات أي إمكان لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأدى الى توقف النمو في لبنان. وجاء ذلك نتيجة تثبيت سعر الصرف الأسمي على مدى الحقبة، واعتبار ذلك هدفًا بحد ذاته للسياسة الاقتصادية. ونمّ هذا الخيار عن استمرار نموذج رأسمالية أصحاب الريوع المالية أو الرأسمالية الريعية، التي اعتقد اللبنانيون أنه يمكن أن تكون موضع مفاخرة واعتداد بها.

وتقدم لبنان منذ العام 1998 بطلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ولم ينجح في الانضمام اليها بعد 11 سنة على بدء المفاوضات بهذا الشأن. وكان قد أجرى عملية خفض واسعة للرسوم الجمركية التي يعتمدها في خريف العام 2000. وطالب المفاوضون داخل المنظمة لبنان بأن يخفض الرسوم الجمركية على المنسوجات إلى 17.5 بالمئة. وتبيَّن لهم أن هذا الأخير سبقهم إلى إجراء خفض على هذه الرسوم بالذات إلى 5 بالمئة[35]. وأظهرت إحصاءات جمعية الصناعيين من جهة أخرى، أن عدد المصانع في هذا

35- أنظر، رشا ابو زكي، **الانضمام إلى WTO يتحول كابوسًا**، تحقيق منشور في الاخبار، 28 و 29 و 5/30 و 1 و2 / 6 / 2009

القطاع بالذات انخفض من 1293 مصنعًا العام 1999 إلى 150 مصنعًا العام 2009 [36].

وواجه قطاع السيراميك أزمة منافسة حادة في السوق المحلية منذ سنوات، وطالب بالاستفادة من رسم جمركي نوعي. وألغي هذا الرسم العام 2009. وكان جواب وزير الاقتصاد آنذاك للمراجعين بشأن هذا القطاع، أنه لن يقوم بأي عمل قد يثير استياء دولة الإمارات، حتى ولو كان مصير الصناعة كلها في الميزان.

وقد قدَّمت هذه الفقرة بضعة معطيات محدودة حول تحرير التبادل الذي حصل، وهي تبرر طرح الأسئلة التالية : هل أتاح هذا التحرير نموًا يستحق الأخذ في الاعتبار ويستحق الثناء؟ وهل أن استمرار سيرورة التحرير هذه ستتأذى منها على نحو إضافي القطاعات الإنتاجية غير التنافسية؟ وإذا سلَّمنا أن هذه الاقتصادات تنقصها الفعالية والديناميكية والتركيز على "التعلّم"، فبماذا سوف تستفيد من تحرير التبادل الإضافي، غير تدمير ما هو قائم من قطاعات غير تنافسية؟ وما الذي سوف تكسبه غير وهم استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وإذا كانت المشكلة هي في نقص كفاية الدولة وضرورة إيجاد مناخ من التعلّم الجماعي وتعلّم الدولة، فلماذا لا يصار إلى التركيز على هذا الهدف، والتركيز على العناصر التي تتيح تحقيقه. ولماذا لا نستمر في حماية ما هو قائم من قطاعات إنتاجية، واعتماد سياسة حماية للصناعات الناشئة، تستخدم فيها أدوات السياسة التجارية، وخصوصًا الرسوم الجمركية.

ويعرض النص في ما يأتي مسوغات الحفاظ على الرسوم الجمركية في وجه محاولات إزالتها، وكأداة رئيسة في السياسة الاقتصادية.

36- أنظر، رشا ابو زكي، 1143 مصنع ألبسة اغلقت منذ 1999، الاخبار، 2009 / 5 / 5.

ثالثًا: مقاربة عملية لاستخدام أدوات السياسة التجارية في التنمية العربية، أو من أجل حمائية جديدة في خدمة هذه التنمية

1- المقاربة النيو-ليبرالية تقترح مزيدًا من حرية التبادل في مواجهة إخفاقاتها

خففت الأزمة المالية العالمية التي شهدت تفاقمًا إضافيًا لها منذ ايلول/ سبتمبر 2008، مرحليًا على الأقل، الحماس لتحرير المبادلات العالمية، أكانت تتناول الميزان التجاري أم ميزان حركة الرساميل. لكن قناعة البلدان الغربية والمؤسسات الدولية بجدوى تحرير المبادلات على المستوى العالمي بقيت هي نفسها، ولم تتبدل. ولم تنل إخفاقات سياسات التنمية ذات الطابع النيو-ليبرالي في تحسين شروط التنمية من قناعة القائلين بها. واستمر هؤلاء يروّجون لها ويعملون بوحيها.

جسّد مؤتمر الدوحة للغات منذ 2001 استمرارًا لسيرورة تحرير المبادلات الخارجية لمختلف بلدان العالم، وخصوصًا النامية منها. لكن المفاوضات بين المشاركين أظهرت عمق المشاكل والخلافات حول أجندة تحرير المبادلات الدولية. وهو ما تبدَّى من جلسات مؤتمر الدوحة بالذات، وفي اللقاءات التي تلت خلال السنوات اللاحقة. وقد أظهرت هذه اللقاءات تصلّب البلدان الصناعية في دفاعها عن أجندة تحرير المبادلات الدولية، ورفضها من جهة ثانية تقديم تنازلات في الميادين التي تعتمد هي نفسها فيها عوائق على التجارة الدولية. وأظهر اللقاء حول آلية فض المنازعات ضمن إطار منظمة التجارة العالمية الذي عقد في حزيران/يونيو 2008 استمرار الاختلاف في وجهات النظر بين البلدان الصناعية والبلدان النامية حول المبادىء التي تحكم عمل هذه المنظمة[37].

37- أنظر، Shafaeddin, Mehdi, **The political Economy of WTO with special reference to NAMA Negotiations**, paper prepared for presentation at: The Conference on Political Economy of International Organizations, Geneva, January, 2009, 48 pages, in: http: //mpra.ub.uni-muenchen.de/10894/

واكتست المفاوضات التي بدأت العام 2005، ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، وتناولت تحرير تجارة السلع الصناعية (NAMA-Non Agricultural Market Access) خطورة إضافية، انطلاقًا من الهدف الذي وضع لها، ألا وهو إزالة كل الرسوم الجمركية على المبادلات الصناعية ضمن مهلة زمنية قصيرة. وقد جاءت الولايات المتحدة بمشروع يهدف إلى تخفيض كل الرسوم الجمركية بحيث تكون في مستوى 5 بالمئة في العام 2010، وصولاً إلى إزالتها بالكامل خلال السنوات الممتدة حتى 2015 [38].

2- التركيز على استخدام الرسوم الجمركية

وقد لفت خبراء التنمية الانتباه إلى خطورة تخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على السلع الصناعية بالنسبة إلى البلدان النامية، وقدَّموا جملة من البراهين والقرائن لصالح الإبقاء عليها ورفع معدلاتها واعتمادها أداة أساسية في السياسة التجارية وسياسة التنمية للبلدان النامية.

وكان سبق لهؤلاء الخبراء أن اظهروا سيرورة التراجع المستمر لقدرة البلدان النامية على استخدام أدوات السياسة التجارية التقليدية لحماية الصناعة الوطنية، وتقلص "مساحة الاستقلالية" التي أتيحت لبلدان العالم الثالث في السابق لجهة وضع سياسات تنموية خاصة بها (Policy Space) وتنفيذها. وبدت الأمور لهم وكأن تقليص استقلالية البلدان النامية في اعتماد سياسات خاصة بها يعيدها إلى حقبة التقاسم الاستعماري للعالم، حين كانت البلدان المتخلفة خاضعة لحرية التبادل المفروضة قسرًا عليها، ومنخرطة في اتفاقات تجارية غير متكافئة فرضت هي الأخرى فرضًا عليها.

ويمكن اختصار المحاججة لمصلحة مقاربة تقوم على رفض إزالة الرسوم

38- أنظر Ha-Joon Chang, **Why Developing Countries Need Tariffs: How WTO NAMA Negociations Could Deny Developing Countries Right to a Future**, South Center-Oxfam, November 2005, 113 pages, p. 1.

الجمركية ورفع مستويات هذه الرسوم واعتمادها عنصرًا رئيسًا في سياسات التنمية للبلدان النامية تحت بندين:

الأول، أن الحجج التي تقدمها المقاربة النيو–ليبرالية لتبرير إزالتها تنطلق من فرضيات خاطئة على الصعيد النظري.

الثاني، أن الرسوم الجمركية باتت الأداة الأساسية الوحيدة تقريبًا التي يمكن لبلدان العالم الثالث استخدامها من بين مختلف أدوات السياسة التجارية[39].

ويختصر تشانغ الحجج الخاطئة التي تقدمها المقاربة النيوكلاسيكية لتبرير تخفيض وإزالة الرسوم الجمركية إلى ثلاثة: أولها، الافتراض الخاطئ القائل بسهولة تغيير وجهة استخدام الموارد وخصوصًا البشرية منها، التي يتم الاستغناء عنها من قبل المؤسسات التي تفلس بسبب تحرير المبادلات، وافتراض أنه سيصار لاستيعابها فورًا في نشاطات إنتاجية بديلة، وثانيها، الافتراض الخاطئ بأن التكنولوجيا تكون متوافرة للجميع بالشروط ذاتها، وأن استخدامها لا يقتضي المرور بمرحلة "تمرين" لتحسين الإنتاجية، وأن البلدان النامية لا تحتاج إلى فترة انتقالية تستفيد خلالها من الحماية بغية اكتساب التنافسية، وثالثها، الافتراض الخاطئ بأن المنفعة التي تتحقق للمستهلكين من خلال استيراد سلع أقل ثمنًا، تعوّض الكلفة المترتبة على إفلاس القطاعات المعنية[40].

أما بقاء الرسوم الجمركية أداة شبه وحيدة في ميدان حماية الإنتاج الوطني، فيعود إلى منع اعتماد الإجراءين الآخرين المتمثلين في العوائق الكمية والدعم، من قبل منظمة التجارة العالمية. وقد جرى منذ نشوء هذه المنظمة

39– المصدر نفسه، ص. 24.

40– المصدر نفسه، ص. 27.

استبدال العوائق الكمية برسوم جمركية ذات أثر موازٍ. وأظهرت الدراسات من جهة اخرى، أن عمل منظمة التجارة العالمية انصب منذ انشائها على تضييق مجالات استخدام الدعم في ميداني الإنتاج والتصدير، بحيث اصبح استخدام هذه الأداة شبه ممنوع على البلدان النامية ومحصورًا في مجالات محدودة للغاية فيها. ويشير تشانغ إلى أن النظرية النيو–كلاسيكية تدين استخدام الرسوم الجمركية، لأن استخدامها يتسبب بالتواءات في الأسعار، وتفضل مقارنة بها الدعم الذي لا يتسبب بالتواءات في الأسعار. لكن هذا التفضيل النظري للدعم لا ينعكس في التطبيق، لأن الدعم كأداة تجارية هو الذي كان الأكثر عرضة لتحريم استخدامه[41].

ولم تنص مقررات مؤتمر الأوروغواي على إزالة الرسوم الجمركية، بل أبقت على استخدامها ضمن شروط محددة. ويفترض استخدامها ليس على شاكلة ما حصل ضمن اطار استبدال الواردات، بل كما اعتمدت ضمن اطار تجربة الدولة التنموية الآسيوية. وفي الحالة الأولى، اعتمدت رسوم جمركية بلغت مستويات قياسية في العديد من البلدان النامية، وأفادت منها الصناعات الناشئة، أكانت حكومية أو خاصة، وجعل طابعها الدائم وغير المشروط المؤسسات الإنتاجية المستفيدة منها تتهاون في حيازة شروط التنافسية. أما في الحالة الثانية، فقد اعتمدت بشكل انتقائي لتأمين شروط حيازة التنافسية لقطاعات بعينها، وكانت مستوياتها تعدّل رفعًا أو خفضًا في ضوء هدف تحقيق التنافسية. ويحدد بريتون من جهته منطق الحمائية المطلوبة بالقول، "إن المسألة الاساسية في السياسة الاقتصادية هي بلورة إجراءات حمائية تؤمن تحقيق "التعلّم" وليس توفير حياة سهلة"[42].

41– المصدر نفسه، ص. 17.

42– أنظر، Henry Bruton, **A Reconsideration**..., p. 931

ملاحظات ختامية

تظهر التجربة الآسيوية أن دور الدولة كان أكثر فعالية من المنافسة في السوق الحرة، لجهة إجبار المؤسسات الإنتاجية على حيازة التنافسية. وتظهر تجربة "استبدال الواردات" أن "التعلّم" أو "التمرين" هو ما افتقدته هذه التجربة، وأن هذا الأخير هدف لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توفير الحماية للمؤسسات الإنتاجية.

يصبح تحرير التبادل ضمن هذا الإطار غير ذي طائل، أو إن تحرير التبادل ومزيدًا من التحرير له لا يعود المدخل إلى تحقيق التنمية و"التصنيع المتأخر". بل يصبح طرح الأمور على هذا النحو مريبًا، لأنه يصرف الانتباه عن المسألة ذات الأولوية في التنمية، ألا وهي رفع مستوى كفاية الدولة في إدارة مشروع التنمية (Government Learning). وهذا ما يدعو إليه منظرو نموذج الدولة التنموية الآسيوية.

وهل نجح الخطاب النيو–ليبرالي في شيء أكثر من نجاحه في استهداف الدولة القومية، وإلغاء "مساحة الاستقلالية" لديها التي سبقت الإشارة اليها؟ ألا ينبغي لنخب العالم الثالث أن تطالب باستعادة "مساحة الاستقلالية" هذه، في ما يتعلق بصوغ السياسة الاقتصادية؟ ألم تكن مداخلة بريبيش في الأساس محاولة لاستعادة مساحة استقلالية للبلدان النامية، قبل أن تكون برنامجًا ونموذجًا في السياسة الاقتصادية؟ ألم تكن الدولة التنموية الآسيوية هي الأخرى طريقة لاكتساب الاستقلالية في القرار الاقتصادي؟

مفهوم الأمن البشري
في ظل التهديدات العالمية الجديدة

العقيد الركن الياس أبو جودة *

مع بلوغ العولمة مرحلة جديدة في صيرورتها التاريخية خلال الثمانينيات عرفت بالعولمة النيوليبرالية التاتشرية الريغانية، كان لمبادئها ومعاييرها المالية والإقتصادية المستندة إلى الفلسفة الليبرالية، والقائمة على الخصخصة، وتحرير الأسواق من القيود الجمركية، وإلغاء سياسات الدعم المالي، وتحرير قطاع الخدمات، وتشجيع المنافسة، والإستثمارات الأجنبية المباشرة...، تداعيات سلبية على الطبيعة وعلى الوضع الإجتماعي والإقتصادي في الدول النامية والدول الرأسمالية على حد سواء[1]. فالعولمة لم تشكّل فرصة ذهبية للدول النامية في تخطي مشاكلها الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق الإزدهار كما وعد مؤيدوها، بل إن السنوات كشفت عكس ذلك. فأدوات العولمة النيوليبرالية المتمثّلة بالمؤسسات المالية والتجارية الدوليّة والشركات المتعددة

* دراسات عليا في العلاقات الدبلوماسية – الجامعة اللبنانية، وفي العلاقات السياسية – السوربون، باريس 2

1- د. جان زيغلر، **سادة العالم الجدد**، ترجمة محمد زكريا اسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول 2003، ص 100 – 102

الجنسية والدول الصناعية، استفادت من التطور التقني لتحقيق مصالحها المادية المرتكزة على الربح السريع، متخطيةً الحقوق الإجتماعية للإنسانية. فقد جسّدت العولمة غير العادلة الأسباب الرئيسة لبروز التحدّيات العالمية الجديدة التي عجزت الدول منفردةً عن مواجهتها والتي شكلت تهديدًا لأمن الإنسانية وطرحت مضامين جديدة للأمن البشري[2]. ما هي هذه التهديدات التي أفرزتها العولمة النيوليبرالية؟ وما هو المفهوم الجديد للأمن البشري؟

المبحث الأول: التهديدات العالمية الجديدة

لقد أشارت تقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظّمة، وتقارير الوكالات الدوليّة المتخصِّصة (منظّمة الصحة العالمية، منظّمة العمل الدوليّة...)، وتقارير التنمية البشرية، والمؤتمرات الدوليّة للأمم المتحدة حول التنمية والبيئة والسكان في بداية الألفية الثالثة، إلى تحّديات القرن الحادي والعشرين الناجمة عن تداعيات مبادئ العولمة النيوليبرالية المادية، بأبعادها الشمولية الإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية والأمنية والسياسيّة (مسألة الديموقراطية وحقوق الإنسان) والبيئيّة والثقافيّة، والتي أدت إلى تغيير مفهوم الأمن البشري الذي لم يعد يرتكز على المفهوم العسكري فحسب بل أصبح يرتكز على مدى تأمين الحاجات الأساسية والضرورية لوجود الإنسان (بيئة – صحة – ثقافة– إقتصاد– إجتماع).

أولاً: التهديدات العالمية الجديدة (الإجتماعية، الإقتصادية التكنولوجية، الأمنية والسياسيّة، الثقافيّة والبيئيّة)

1- التهديدات الإجتماعية: تتجلّى في إتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد السكاني، التي تؤدي إلى تدهور حالة البشر. طبقًا للدراسة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)،

2– د. ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص 287، ص 560.

أن نصف السكان الكرة الأرضية 2.8 مليار شخص يعيشون على أقل من دولارين أميركيين يوميًا، و1.3 بليون شخص يعيشون على أقل من دولار واحد يوميًا في الدول النامية. والسبب الرئيس لذلك يعود إلى استراتيجية بعض الشركات التوسّعية والطبقة الحاكمة الفاسدة في معظم بلدان العالم الثالث، حيث تتنافس الدول النامية بشدة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية في حقل الإنتاج، ولم تتردَّد في تقليص الحماية الإجتماعية والحريّات النقابية. كما قبلت شروط الشركات في استخدام اليد العاملة الرخيصة لحسابها، وكثيرًا ما كانت تزيد ساعات العمل في اليوم الواحد على 14 – 16 ساعة بأجور متدنّية جدًا، ولم تكن، في الغالب، تدفع أجور الساعات الإضافية. وهذا التنامي في الفقر يؤدي إلى الحرمان المادي من دخل وصحة وتعليم، وسهولة التعرّض للمخاطر كالمرض والجوع وسوء التغذية والعنف والوفيات والإنتزاع من المدرسة[3]. طبقًا للأرقام التي نشرتها المنظّمات المتخصِّصة للأمم المتحدة، بلغ عدد الوفيات العام 2003 نتيجة الفقر في الدول النامية أكثر من 60 مليون نسمة. أما حالات العجز الناتجة عن نقص في الدخل والغذاء والمياه الصالحة للشرب وعدم الحصول على الدواء فزادت عن مليار شخص. ووفق تقرير التنمية البشرية للعام 2003، فإن الدول الفقيرة تعاني نقصًا في تقديم الخدمات الصحيّة وتوفير الأدوية لنسبة كبيرة من السكان. كما أن تقليص شبكات الضمان الإجتماعي أدّى إلى خلل في نظام الرعاية الصحيّة، وساهم في إنتشار الأوبئة والأمراض لا سيما الإيدز والملاريا والسل والسارس وإنفلونزا الطيور، ما شكَّل تحدِّيًا خطيرًا لهذه الدول العاجزة عن المواجهة منفردةً[4]. وتشير الإحصاءات الأخيرة لمنظّمة الصحة العالمية للعام 2004، أن عدد المتعايشين مع الإيدز والعدوى بفيروسه يراوح بين 34 و46 مليون نسمة يعيش ثلثها في إفريقيا وخمسها في آسيا. ومن المتوقع

3– د. جان زيغلر، **سادة العالم الجدد**، مرجع سبق ذكره، ص 91 - 100.

4– راجع تقرير التنمية البشرية لعام 2003، برنامج الامم المتحدة الانمائي،U.N.D.P، نيويورك، 2003، ص 12 - 14.

أن يتزايد هذا العدد لأن هناك ستة ملايين إنسان تقريبًا يحتاجون الآن إلى العلاج الذي لم يتلقَّاه العام 2003 إلا 400 ألف شخص تقريبًا[5]. كما توفي 30 مليون شخص العام 2003 من جراء هذا المرض الأكثر فتكًا في العالم، والذي ينتشر بنسبة كبيرة في الدول النامية في إفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى – وفي وسط شرق آسيا وجنوبه، كما أن معدل إنتشار أمراض الشلل والملاريا والسل والوفيات الناجمة منها في هذه الدول مخيف جدًا. بالإضافة إلى هذه الأمراض، ظهر مرض السارس وانتشر سريعًا في 30 دولة وخلّف حوالى 8000 إصابة و900 حالة وفاة[6]. ولم يقتصر أثر هذا المرض على الناحية الصحيّة بل كان له اثرٌ قوي على اقتصاد الدول حيث انخفضت الرحلات إلى المناطق المصابة من 50 إلى 70%، كما انخفضت الحجوزات في الفنادق إلى أكثر من 60%. بينما أقفل العديد من المصانع الضخمة أبوابه بعد أن ظهر المرض بين موظفيها[7]. والخطر الصحي الجديد الذي تواجهه الإنسانية اليوم وفق ما قاله المدير العام لمنظّمة الصحة العالمية الدكتور جونغ ووك لي، هو انتشار مرض انفلونزا الطيور في جميع أنحاء العالم، في البلدان الغنية منها والفقيرة على السواء، مسجِّلاً مئات الإصابات والوفيات في آسيا[8]. يُضاف إلى التحدّي الصحي التحدّي الغذائي والمائي، وفي هذا الصدد يقول جان زيغلر، الذي كان المقرر الخاص للأمم المتحدة، حول الحق في الغذاء، "إن عدد الاشخاص الذين يعانون سوء التغذية وصل إلى 840 مليون نسمة العام 2002، يعيش منهم 34 مليونًا في بلاد الشمال المتقدّمة إقتصاديًا، والباقي في إفريقيا وآسيا حيث يموت كل سنة 15 مليون طفل من الجوع، وكل 7 ثوانٍ يقضي في مكان ما من العالم طفل دون العاشرة من العمر

5- تقرير منظمة الصحة العالمية، جنيف، 2004، ص 9-13.

6- تقرير منظمة الصحة العالمية، جنيف، 2003، ص 12-13.

7- راجع مجلة ECONOMICS الإقتصادية الاسبوعية، لندن، 2004-3-12 .

8- تقرير منظمة الصحة العالمية، جنيف، 2006، ص 3.

نتيجة الجوع[9]. كما أشار المؤتمر الوزاري للمنتدى العالمي للمياه الذي عقد في آذار العام 2000، أن أكثر من مليار نسمة لا يحصل على مياه الشرب المأمونة، بينما يفتقر نصف البشرية إلى مرافق الصرف الصحي. وتتسبَّب المياه غير المأمونة وسوء الصرف الصحي في إصابة ما يقدَّر بـ80% من مجموع الأمراض في العالم النامي. كما حثّ مؤتمر القمة على اعتماد هدف تخفيض نسبة من يعوزهم الحصول المستدام على موارد المياه المأمونة والميسورة بمقدار النصف من الآن وحتى العام 2015[10]. كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن النقص في المياه سيشكّل تحدّيات القرن الواحد والعشرين من حيث ازدياد حاجة الشعوب إليها، وذكر أيضًا أن 2.5 مليار شخص سيعيشون في أزمة نقص حاد في المياه العذبة بحلول العام 2025، وحوالى 2.7 مليار شخص آخرين لن يحصلوا على مياه عذبة تكفي الحد الأدنى من حاجاتهم[11]. وفي الوقت الذي ترفع فيه المنظّمات الدوليّة شعار الحرب ضد الفقر، وتتعَّهد تقليص عدد الفقراء تقف التوقعات حول الزيادة السكانية والبطالة والهجرة كتحدّيات أخرى، حيث تشير إلى وصول عدد سكان الأرض إلى 9 مليارات نسمة بحلول العام 2050، أي بزيادة قدرها 50%. ويفيد تقرير صندوق السكان والتنمية إلى أن 49 بلدًا من البلدان الأقل نموًا ولا سيما الفقيرة منها سوف يتضاعف عدد سكانها ثلاث مرات، وسوف تواجه صعوبات في توفير الخدمات الإجتماعية الأساسية لشعوبها. إن العامل الديموغرافي سوف يزيد من حدَّة ندرة المياه التي تواجهها الدول الجافة في آسيا والشرق الاوسط وإفريقيا، كما سيزيد من الضغوط على البيئة. وقد أوصى كل من مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية للعام 1992

9- د. جان زيغلر، **الحرب العالمية الثالثة دائرة حاليا ضد العالم الثالث**، 22/3/2001، متوافر على الموقع: www.nadyelfikr.net/showthread.php?tid ، الإنترنت، الدخول: 24/4/2002.

10- تقرير الامين العام للأمم المتحدة الى الجمعية العامة، في الدورة الرابعة والخمسين، نيويورك، 2000، ص 60، الملحق الرقم "1" A\54\1.

11- تقرير الامين العام للأمم المتحدة الى الجمعية العامة، في الدورة السابعة والخمسين، نيويورك، 2003، ص 15، الملحق الرقم "1" A\57\1.

في ريو دي جانيرو، ومؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية للعام 1994 في القاهرة، بتقليل سرعة النمو السكاني كعامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة[12]. وقد أدّى التزايد السكاني، وضغط المنافسة العالمية، وتداعيات سياسة المؤسسات المالية الدوليّة الإصلاحية على الصعيد المالي والإقتصادي في معالجة أزمة المديونية في دول العالم الثالث، إلى زعزعة مفهوم أمن العمل والدخل وتفاقم ظاهرة البطالة. يعتمد مفهوم أمن العمل والدخل على مدى الإستقرار الذي يحقّقه الفرد في هذين المجالين، والذي من شأنه أن ينعكس إيجابًا على النواحي الأخرى من حياة الفرد. إن ضغط المنافسة العالمية حدا بالدول وأصحاب العمل إلى إتباع سياسات توظيف أكثر مرونة[13] أدت إلى وجود أعداد كبيرة من العمال من دون عقود عمل، والتي إن وجدت فلمدة قصيرة من الزمن، وتكون أقل أمنًا إذا ما قورنت بالعقود القديمة. لذلك بدأت تختفي الوظائف التقليدية، ومن المتوقع أن تزداد وظائف "بعض الوقت"، وسيكون الإتجاه إلى العمالة الثابتة في إنخفاض. وبكلام آخر، تنتهي فكرة "lifetime job" وتغيّر اتجاهات سوق العمل في العالم. إن عدد وظائف كل الوقت أقل الآن من ثمانينيات القرن الماضي، وهناك زيادة في نصيب الوظائف غير الرسمية، والوظائف غير النظامية العرضية[14](casual). يعتبر التوظيف من أهم دعائم الأمن البشري نظرًا إلى الإستقرار الذي يؤمنه للإنسان، والذي ينعكس إيجابًا على مختلف نواحي حياته الصحيّة، الغذائيّة، الإجتماعية، وغيرها من النواحي المهمة لحياة البشر. تشير الإحصاءات إلى أن معدل البطالة آخذ في الإرتفاع في العالم نتيجة سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي) والشركات المتعددة الجنسية. فقد رأت منظّمة العمل الدوليّة في تقريرها السنوي للعام 2004

12- راجع تقرير السكان والتنمية، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 29-30.

13- Held & McGrew, **The Global Transformations Reader**, Policy Press, London, 2002, p 12

14- هبة أحمد نصار، **الاستجابة للعولمة وديناميكيات السكان**، الأمم المتحدة، الإسكوا، 2003، ص 32.

الذي حمل عنوان "توجهات الإستخدام العالمي"، أن عدد العاطلين عن العمل وصل إلى 185.9 مليون فرد خلال العام 2003 أو نحو 6.2% من إجمالي القوى العمالية وهي أعلى نسبة سجَّلتها المنظّمة مقارنة بـ 158.3 مليون عاطل عن العمل العام 2002. وبلغت هذه النسبة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 12.2% وأكثر المتضررين فئة الشباب (حوالى 88.2 مليون بدون عمل)، لا سيما الفئة العمرية بين 15 و24 سنة، الذين واجهوا نسبة بطالة ساحقة وصلت إلى 14.4%. وأشار التقرير إلى أن عدد العاطلين عن العمل من الرجال بلغ 108.1 مليون فرد، ومن النساء 77.8 مليون امرأة. وقد طالت هذه البطالة الدول النامية والصناعية على حدّ سواء[15]. وتعود البطالة إلى عدة أسباب أهمها: تفشي ظاهرة الإفلاس التي تصيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية غير القادرة على المنافسة في ظلّ وجود العولمة الإقتصادية وخصوصًا التحرر التجاري والإستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يجبر هذه المشروعات على إقفال أبوابها وتسريح موظفيها. كما أن عمليات الدمج بين الشركات تدفع إدارتها الجديدة إلى إعادة النظر في هيكليتها وتخفيض عديد موظفيها لكي تستطيع الوقوف في وجه المنافسة التي أنتجتها العولمة. كما أدَّت سياسة خصخصة القطاع العام التي سارت بها الدول إلى تسريح الموظفين.

ولكن ازدياد العاطلين عن العمل يؤدي إلى زيادة عدد الفقراء، وإلى إنخفاض مستوى المعيشة ولا يخفى تأثيره السلبي على مختلف نواحي حياة البشر من صحة وغذاء وزيادة العنف وإنتشار الإجرام والإضطرابات الإجتماعية والسياسيّة ما ينعكس سلبًا على إستقرار معيشة الإنسان[16].

في المقابل، أدَّت سياسة الشركات التوسعية، بنقل تجهيزاتها وفروعها

15- Bureau International du Travail, **Tendances Mondiales de l'Emploi**, Genève, Janvier, 2004, p.1-5

16- امارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 303، مطابع السياسة، الكويت، مايو 2004، ص 53.

ومختبراتها ومراكز أبحاثها من الدول الصناعية (أميركا، الإتحاد الاوروبي واليابان) إلى مناطق خاصة للإنتاج حيث تكون الأجور منخفضة جدًا، ناهيك من سياسة تحرير قطاع الخدمات، إلى تفاقم البطالة في هذه الدول المتقدّمة[17]. كان عدد العمال العام 1990 25 مليونًا، وأصبح العام 2001، 39 مليونًا، والعام 2004، 45 مليونًا. في بريطانيا العام 2001، كان لعامل واحد من بين ستة عمال عمل ثابت منتظم بدوام كامل. في فرنسا طاولت البطالة في آذار/مارس 2002 أكثر من 9% من السكان النشطين، وفي ألمانيا بلغ عدد العاطلين عن العمل في آذار/مارس 2002 أربعة ملايين، وتدفع 30% من المؤسسات أجورًا تقل عن المستوى المحدَّد من النقابة. في الولايات المتحدة العام 2003، ثمة من 6 إلى 8 ملايين عاطلين عن العمل. ويوجد في البلاد الصناعية أكثر من مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر. والعام 2002، لم يكن لـ 37 مليون شخص أي مورد سوى تعويض البطالة الذي يصرف لهم، والذي يتقلّص بالتدريج مع مرور الوقت، كما تتقلَّص الضمانات الإجتماعية[18]. كما أن عدم التوازن بين التزايد السكاني في الدول النامية وتطوُّر الشروط الإجتماعية والإقتصادية الصعبة التي أفرزتها العولمة كانا الدافع الرئيس إلى الهجرة بحثًا عن حياة كريمة وتحسينًا للأوضاع الإجتماعية. لقد أصبحت الهجرة ظاهرة عالمية يشهدها العديد من المجتمعات، ويتجاوز عدد المهاجرين حول العالم 150 مليون مهاجر بعد أن كان 75 مليونًا العام 1965، منهم 15 مليون مهاجر غير شرعي. ويشهد العديد من الدول الصناعية، حاليًا، إعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالهجرة للحؤول دون إندماجهم مع بيئتهم[19]. فإن ازدياد العمالة الوافدة بأعداد كبيرة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى الدول الأوروبية والتي

17- د. جان زيغلر، **سادة العالم الجدد**، مرجع سابق، ص 91 – 100.

18- الارقام تعود إلى منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية، (OCDE) بروكسل، 2004.

19- بيتر ستالكر، **أثر العولمة على الهجرة الدوليّة**، منظّمة العمل الدوليّة، جنيف، 2000، ص 7–11.

تدخل خلسة، بدأت تطرح مشاكل رئيسة على هذه الدول. وأصبحت الهجرة بطرق ملتوية من الأولويات في السياسة الأوروبية من أجل معالجتها، وذلك في إطار مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي يهدف إلى تقديم حوافز اقتصادية واجتماعية من شأنها أن تحدّ من توافد المهاجرين باتجاه القارة الأوروبية. وقد أتبع معظم الدول الصناعية المتطورة الأخرى استراتيجيات مماثلة لمعالجة مشاكل الهجرة إليها كاليابان والدول الناشئة في آسيا تجاه الدول الآسيوية الأخرى، وأميركا الشمالية تجاه المكسيك ودول أميركا اللاتينية الأخرى[20]. لكن مشكلة الهجرة لا تقتصر، فحسب، على مستوى العمالة الوافدة إلى الخارج، وإنما تتناول أمرًا لا يقلُّ خطورة يتمثَّل بهجرة الأدمغة والكفاءات العلمية، لا سيما من الدول النامية والفقيرة، والتي هي بأمس الحاجة إلى خبراتها وطاقاتها لتوظيفها في عملية التنمية المختلفة. وبناء على تقديرات منظّمة الهجرة العالمية، تفقد القارة الإفريقية 200 الف من عقولها سنويًا بينما تدفع في المقابل 4 مليارات دولار لاستقدام كفاءات أجنبية لسد حاجاتها إلى الموارد البشرية المتعلِّمة والمتدرِّبة[21]. وفي ما يتعلق بالهجرة الداخلية وتضخُّم حجم المدن على حساب الأرياف، يذكر أحد التقارير الصادرة عن منظّمة الأمم المتحدة أن أكثر من 50% من سكان العالم سيعيشون في المدن بحلول العام 2007، بحيث سيرتفع عدد سكان المدن إلى 5 مليارات العام 2030 مقابل 3 مليارات العام 2003، في المقابل سينخفض عدد سكان الأرياف إلى 2.3 مليار نسمة العام 2030 مقابل 3 مليارات العام 2003 [22]. وتعمل الدول المتقدّمة والنامية على الحدّ من الهجرة من الريف إلى المدينة، وما تؤدي إليه من تمركز سكاني كبير في الأحياء الفقيرة التي تطّوق المدن الكبرى، وبالتالي يقدَّر أن 3/4 سكان

20- ريمون حداد، **العلاقات الدوليّة**، مرجع سبق ذكره، ص241 – 242.

21- مصطفى مرسي، **الهجرة وتداعيات العولمة**، مجلة شؤون عربية، الاهرام، العدد 116، 2003، ص 151.

22- تقرير صادر عن إدارة السكان في منظّمة الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 17–22.

المدن في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، سيعيشون في أحزمة البؤس تلك، ويتشاركون فيها الآفات والأمراض والأوبئة المستعصية وسوء التغذية وانخفاض متوسط الحياة والتردّي الثقافي، ما يجعل إمكان إندماجهم في الحياة المدينية تستغرق عدة أجيال"[23]. إذا كانت مسالة البطالة والهجرة شكلت أحدى الركائز الرئيسة للتحدّيات الإجتماعية التي أفرزتها العولمة النيوليبرالية، في المقابل ما هي تداعيات العولمة على الوضع الإقتصادي والتكنولوجي؟

2- التهديدات الإقتصادية والتكنولوجية

أ- التهديدات الإقتصاديّة: إن العولمة الإقتصادية والمالية بشكل عام، في ظل استراتيجية الشركات المتعددة الجنسية ومنظّمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسياستها، جعلت اقتصاد الدول، وبخاصة الفقيرة منها، أقل استقرارًا من خلال التحرر المالي، والتجاري، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والسياسات الإصلاحية لمعالجة المديونية. لقد أدَّت قواعد التجارة الدوليّة المتمثِّلة بشكل رئيس بفتح الحدود وتحرير القطاعات الصناعية والخدماتية والزراعية، أمام تدفق السلع والخدمات والأفكار من دون قيود جمركية، إلى الإضرار وأحداث الإضطراب في الصناعات المحلية والمؤسسات التجارية للدول النامية، لأن قطاعاتها ومنتجاتها الوطنية في إطار السوق المفتوحة، غالبًا ما تتصف بحجم صغير ومتوسط، ما لا يسمح لها بالمنافسة الكونية مع الصناعات الأجنبية للدول الصناعية المتطورة، أو مواجهة الإستيراد والمنتجات الرخيصة وفق المعايير الدوليّة. وبالطبع، هذا الوضع سيهدّد الوظائف وسبل عيش الناس المحليين[24]. أما بالنسبة إلى استراتيجية الشركات القائمة على التحالفات والإنصهار والإستملاك

23- ابراهيم عاصم، **الهجرة الداخلية والتنمية الريفية**، جامعة الدول العربية، وحدة البحوث والدراسات السكانية، القاهرة، 2003، ص 19.

24- ابراهيم العيسوي، **اللغات وأخواتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 3، 2002، ص 44.

عبر الوطني، من خلال الشراكة والإندماج بين الشركات العملاقة في ميدان البحث العلمي والتطوير والتكنولوجيا، ونقل فروع الإنتاج، فلقد أدَّت إلى إحتكار السوق العالمية والتمركز وعزل دور الدولة تدريجًا في التنظيم الإقتصادي والإجتماعي، كما أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، لم تصب بمجملها في تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية، ولكنها يمكن أن تسبب صعوبات اقتصادية خطيرة من شأنها أن تنعكس سلبا على أمنيات التنمية المرتقبة على المدى الطويل. وانطلاقا" من ذلك، لا يمكن إعتبار الإستثمارات المباشرة الأجنبية كافة مساعدة على التنمية، إذ يمكن أن يكون بعض أنواع الاستثمار غير مفيد ويمكن أن يخفي سياسة معينة في طياته من أجل تحقيق مصالح اقتصادية على حساب الإقتصاد الوطني، والدليل على ذلك، أن نظام الاستثمار العالمي قد سلب حق الدولة في الإنتقاء من بين المشاريع الإستثمارية وتنظيمها طبقًا لأهدافها وأولوياتها القومية وبخاصة في قطاع الإنتاج الصناعي الموجّه نحو التصدير، ما أعاق التنمية وعرّض الإستقرار الإقتصادي للخطر[25].

كما أدى تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الإصلاحية، المتمثلة في خطط التقشف المالي، وفتح الحدود، وعمليات الخصخصة في أكثر من 70 دولة في العالم الثالث وأوروبا الشرقية، إلى فقدان هذه الدول سيادتها الإقتصادية والرقابية والضريبية والمالية، وزعزعة نظمها الإقتصادية والإجتماعية، وذلك من خلال تزايد الركود الإقتصادي والفقر والعجز والبطالة والتضخم والتفاوت في توزيع الدخل[26]. وأخيرًا كان من نتيجة سياسة تحرير الأسواق المالية والنقدية التخلّي عن معظم الضوابط المحلية والتقليدية التي كانت تسيّر العمل المصرفي والنظم النقدية لعهود

25- مارتن خور، **العولمة: إعادة نظر**، ترجمة عدنان عبد الحفيظ القيسي، الشركة العالمية للكتابة، الكويت، 2003، ص 113.

26- وليد صليبي، **الخيانة الاقتصادية**، تقرير عن صندوق النقد الدولي، بيروت، 2002، ص 84 – 90.

طويلة، وبروز كتل نقدية ضخمة بمليارات الدولارات توفرها البنوك وشركات التأمين وصناديق الإستثمار الدوليّة وصناديق التأمين والمعاشات غير الخاضعة للسلطة النقدية المحلية، وقد استخدمت في المضاربات بالعملات والأوراق المالية من أجل الربح السريع، وأدت إلى أزمات مالية واقتصادية في الدول النامية والناشئة حيث عجزت السلطات النقدية المحلية (البنوك المركزية) عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات[27].

ب- التهديدات التكنولوجية: في ظل الثورة الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والإتصالات التي يشهدها العالم اليوم، أصبح الاختراع والابتكار والابداع والمعرفة أساس الثروة والنفوذ والأسلحة الرئيسة للريادة الإقتصاديّة. وأصبح التقدُّم الحاصل لا يقاس بحجم الصادرات والواردات بقدر ما يقاس بالقدرة على ملاحقة التطوُّر التقني وثورة المعلومات والإتصالات، وهو الأمر الذي أدّى إلى فرض تحدِّيات متزايدة على الدول النامية والمتقدّمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وبدأت تُطرَح تساؤلات وشكوك حول إيجابية كل تطور تقني. منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين، بدأت الدول النامية تدرك أهمية التكنولوجيا كأداة تنموية، وبخاصة التكنولوجيات الجديدة في مجال المعلومات والإتصالات التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد الجديد، ولكن الفجوة الرقمية أصبحت تعكس وتفرض التقدم الحاصل في دول الشمال وتزيد من تخلّف دول الجنوب وتهميشها[28]. ويشير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن الاختلاف في التوزيع المتفاوت بين الدول الغنية والدول النامية في ما يتعلق بالموارد الرقمية ومعدات الكمبيوتر وبرمجياته ونطاق الترددات الخاصة بالإتصالات، واضح جدًا.

27- هانس مارتن، هارالد شومان، **فخ العولمة**، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، العدد 295، الكويت، 2003، ص 12.

28- عادل عبد الصادق، **القمة العالمية للمعلومات وتحدي الفجوة الرقمية**، كراسات استراتيجية، مركز الاهرام للدراسات السياسيّة والإستراتيجية، العدد 111، القاهرة، 2004، ص 10.

فعلى سبيل المثال، في جنوب آسيا التي يمثّل سكانها 23% من سكان العالم، هناك أقل من 1% من مستعملي الإنترنت، ولدى أفريقيا 7 وصلات إنترنت لكل مليون شخص. وفي حين أن الوصول إلى شبكة الإنترنت يستلزم خطًا هاتفيًا عاملاً، فإن 40% من الأشخاص الذين يعيشون في البلدان النامية ليس بإمكانهم الحصول على خط هاتفي. ففي بنغلادش هناك أقل من ثلاثة خطوط هاتفية لكل 1000 شخص، وفي أفغانستان تبلغ هذه النسبة أقل من 1 لكل 1000 شخص[29].

على النقيض من ذلك أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في الولايات المتحدة بلغ حوالى 142.8 مليون شخص، و 57.9 مليونًا في اليابان، وحوالى 40 % من سكان فرنسا وبريطانيا[30]. هذه الفجوة الرقمية تنعكس سلبًا على الدول الفقيرة على صعيد النمو الاقتصادي والإنماء الإجتماعي. ولكن في المقابل كان للثورة المعلوماتية آثار إجتماعية سيئة على مجتمعات الدول الغنية. ويكشف فرنسيس فوكوياما في كتابه "التصدّع العظيم" (The Great Disruption) أن التحوّل التكنولوجي والتطور التقني الذي يجلب معه "الهدم الخلاق"، لا يمكن إلا أن يسبب تصدعًا مماثلاً في عالم العلاقات الإجتماعية، وأشار الى "أن الولايات المتحدة الأميركية والدول المتقدّمة الأخرى قد شهدت تحولات عميقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، حيث تحوّلت من مجتمعات صناعية إلى مجتمعات معلوماتية احتلّت فيها المعرفة دور الإنتاج الواسع النطاق لتصبح المعرفة أساس الثروة والنفوذ والتفاعل الإجتماعي. وفي الوقت ذاته من منتصف الستينيات إلى نهاية التسعينيات من القرن الماضي، واجهت المجتمعات الغربية في معظم الدول الصناعية

29- راجع تقرير الامين العام للأمم المتحدة الى الجمعية العامة، في الدورة 56، نيويورك، 2002، ص27-28، الملحق الرقم "1" A\56\1.
30- راجع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الامم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 22-24.

في العالم، تصدّعًا شاملاً في القيم الإجتماعية، ومعدلات متصاعدة في عالم الجريمة، وتفكك الروابط الأسريّة، ومعدلات هائلة في الهيكل الأسري، ومعدلات الخصوبة، إضافة الى الإنخفاض المستمر في مستويات الثقة، وقد رافق ذلك إنتصار النزعة الفردية على الجماعة"[31].

بالإضافة إلى ذلك، أدَّى التطور التقني في مجال التسلُّح إلى انحسار المنتجات الصناعية وسيطرة الإنتاج العسكري ما يشكّل تهديدًا لحياة الإنسان على الكرة الأرضية بسبب كثرة إنتشار الأسلحة التقليدية والخفيفة وأسلحة الدمار الشامل وصعوبة مراقبتها وضبطها. كما أن التطور التقني في مجال محاربة الإرهاب يشكّل تحدّيًا لحقوق الإنسان[32].

3- التهديدات الأمنية والسياسيّة

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، إحتضارًا في الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، وإنتشارًا واسعًا للنزاعات المسلحة وأسلحة الدمار الشامل ونمو تيارات العنف والإرهاب والجريمة المنظّمة، والإتجار بالمخدّرات، وهي تتوزع بنسب متفاوتة في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية، وطرحت أسئلة حول مصير الأمن الجماعي. وقد أكد تقرير التوازن العسكري (1999 – 2000) الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن، أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتصدَّران قائمة الدول بالنسبة إلى سوق السلاح حيث ما زالت التوترات سائدة[33]. المستفيد الأول من تجارة السلاح هي الشركات المتعددة الجنسية المنتجة له وأهمها مجموعة "كاريل" النشطة جدًا في قطاع الأسلحة الثقيلة والطائرات المقاتلة

31- فرانسيس فوكوياما، **التصدّع العظيم**، ترجمة عزة حسين كبة، بيت الحكمة، بغداد، 2004، ص 65.

32- راجع تقرير لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص 5-10.

33- The Military Balance, **International Institute For Strategic Studies**, Oxford University Press, London, 2000, p 119.

والإتصالات العسكريّة. وما تزال هذه التجارة ترفد وتغذي النزاعات الدوليّة في العديد من مناطق العالم، سواء أكانت نزاعات داخلية (كما في روسيا وأزمة الشيشان وداغستان منذ العام 1995) أو حدودية (النزاع الهندي – الباكستاني على كشمير) أو إقليمية (كالصراع العربي – الإسرائيلي). ويزداد تهديد الأمن والسلم الدوليين مع إعلان الحرب على الإرهاب الذي أصبح ظاهرة عالمية ترافقت مع ظواهر العنف والجريمة المنظّمة والتي استفادت من معطيات العولمة التكنولوجية لتنظيم أساليب العمل والأهداف مع إيجاد بؤر عالمية مؤاتية في ظل تدهور الأوضاع الإجتماعية واتساع دائرة الفقر وانحدار القيم الإجتماعية والإنسانية وطغيان العولمة المادية وتفاقم النزاعات الأهلية والدوليّة، ولكن الإرهاب ليس ظاهرة لصيقة بالعالم العربي والإسلامي حصرًا، إذ انه ينتشر في أميركا اللاتينية وأوروبا وآسيا وإفريقيا منها حركة الألوية الحمراء الإيطالية، الجيش الأحمر الياباني، منظّمة الباسك الإسبانية والميليشيات الطائفية في ايرلندا والميليشيات الأميركية في أميركا الوسطى والجنوبية والمرتبطة بكارتيلات المخدّرات في كولومبيا والبرازيل[34]. اذا كانت ظاهرة إنتشار الأسلحة، والجريمة المنظّمة والعنف، والإرهاب، تشكل تحديًا أمنيًا، ما هي تداعياتها على حقوق الإنسان؟

أ- **حقوق الإنسان والديمقراطيّة**: على الرغم من اتخاذ المجتمع العالمي خطوات واسعة على صعيد حقوق الإنسان واعتبارها جزءًا من قواعد القانون الدولي العام والإنساني – مثل اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية، محددات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، العهدين الدوليين للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والحقوق المدنيّة والسياسيّة (1966)، الإتفاقية الدوليّة للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري (1965)، وإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، فضلاً عن الصكوك الإقليمية

34- محمود المراغي، آخر تقرير أميركي عن حالة الإرهاب في العالم، السياسة الدولية، العدد 33، مؤسسة الاهرام، تشرين الأول 2001، ص 2.

لحقوق الإنسان وأجهزة الأمم المتحدة المتخصصة ولجانها ومفوضياتها في هذا المجال، وتقارير مركز جنيف ومنشورات المنظّمات غير الحكومية – ما تزال مسيرة حقوق الإنسان تصطدم بعدة انتهاكات في مطلع الألفية الجديدة في معظم القارات، آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة. وتشير التقارير الموضوعية الصادرة عن لجان حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ومنظّمة العفو الدوليّة إلى إنتهاكات إسرائيل بسبب ممارستها العنصرية ضد الشعب الفلسطيني، حيث الآلاف احتجزوا رهن الإعتقال الإداري من دون تهمة أو محاكمة بناءً على أدلة سريّة لا يسمح لهم ولا لمحاميهم بالإطلاع عليها أو الطعن فيها أمام المحاكم، ناهيك من عمليات القتل المتكرِّرة غير القانونيّة، والتدمير المتعمَّد للممتلكات المدنيّة، والإعاقة المتعمّدة للمساعدات الإنسانية، وقتل عمال الإغاثة الطبية، وفرض عمليات إغلاق وحظر تجوال شاملة ومطولة على نطاق غير مسبوق، وعزل معظم البلدات والقرى الفلسطينية بعضها عن بعض وعن المناطق المحيطة بها. وأثَّرت هذه التدابير التعميمية للعقاب الجماعي على ملايين الفلسطينيين الذين كادوا لا يستطيعون الذهاب إلى العمل أو المدرسة أو الحصول على الرعاية الصحيّة[35]. كما أدت الإنتهاكات الإسرائيلية الأخيرة في فلسطين إلى ارتكاب مجازر بحق المدنيين لا سيما الأطفال منهم في قرية بيت حانون[36]، وطالت حقوق الإنسان في لبنان العامين 1996 و2006، وحيث خلص تقرير للأمم المتحدة إلى أن إسرائيل خلال عدوانها على لبنان في تموز 2006 لم تحترم التمييز بين الأهداف المدنيّة والعسكريّة، إضافة إلى قتل عشرات المدنيين اللبنانيين وغالبيتهم من الأطفال في مجزرة قانا الثانية، وانتهكت حق الغذاء عبر استهدافها البنى التحتية الغذائيّة وخزانات المياه والإنتاج

35- تقرير منظّمة العفو الدوليّة، جنيف،2003، ص5-8.

36- جريدة الحياة، لندن، 9/11/2006.

الزراعي. وفي تقرير آخر أشار مقرر الأمم المتحدة الخاص للحق في الغذاء جان زيغلر الى أن إسرائيل تتحمَّل مسؤولية انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني باستخدامها القنابل العنقودية المحظورة دوليًا وفق اتفاقيات جنيف في حرب تموز 2006 وسوف يتأثر بذلك القطاع الزراعي وقطاع صيد الأسماك لفترة طويلة من الزمن، وقد رفع زيغلر تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان[37]. كما أورد تقرير ممثل منظّمة الصحة العالمية إستخدام إسرائيل الفوسفور الأبيض الذي يؤدي إلى تلف الجهاز العصبي وإصابة المدنيين بمرض إنفصام الشخصية [38]. تضاف إلى ذلك، الإنتهاكات الروسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الشيشان حيث وثقت منظّمة العفو الدوليّة وجمعية Human Rights Watch حوادث الإغتصاب والتعذيب، وسوء المعاملة، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والإخفاء القسري والتوقيف الإداري للمدنيين، ناهيك من عدم التمييز بين الأهداف المدنيّة والعسكريّة. وكذلك لم تحترم حقوق الإنسان والحريّات العامة في الصين وكوريا الشمالية والعراق وأفغانستان وسوريا ومصر والسعودية وعدد من الدول الإفريقية واللاتينية وبخاصة المجازر وجرائم الإبادة الجماعية (السودان–إقليم دارفور) والتطهير العرقي، والتمييز العنصري، وانتهاك قواعد حماية المدنيين في أثناء الحرب (كما في الصومال والعراق)، ومصادرة حريّة الرأي والتعبير، وقمع المظاهرات العمالية والطلابية، واستخدام أساليب لا إنسانية في السجن والتعذيب (العراق سجن أبو غريب، كوبا سجن غوانتنامو)، وتنفيذ أحكام غير قضائية بالإعدام، وعمليات الإغتيال للمعارضين السياسيين لا سيّما الصحافيين، واضطهاد النساء

37– جريدة السفير، بيروت، 4 تشرين الأول 2006.

38– جريدة الحياة، لندن، 10 تشرين الأول 2006.

وتراجع الحقوق الجنسية والإجتماعية والسياسيّة[39].

في هذا السياق وفي إطار الحرب الدوليّة على الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، بدت هذه الحرب أكثر فعالية في الإنتقاص من المبادئ العالمية لحقوق الإنسان أكثر من فعاليتها في مواجهة الإرهاب العالمي. في غضون العام 2004، تعرَّضت الحقوق الإنسانية لعامة الناس من الرجال والنساء والأطفال للإزدراء أو لانتهاكات جسيمة في كل بقعة من بقاع العالم وبخاصة في العراق وأفغانستان. وظلت محنة ملايين النساء والفتيات في مناطق الحروب تقابل بالتجاهل والتقاعس على مستوى الحكومات المحلية والمنظّمات الدوليّة على السواء في التصدي لإنتهاكات حقوق الإنسان[40]. ففي عالم ما بعد 11 ايلول/سبتمبر لم يتحدَّث الكثير من الحكومات عن تنفيذ القانون وإقرار العدالة، بل عن الدفاع عن النفس والحرب، وهي حرب يبدو أنها ما برحت تشن خارج إطار معايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي[41]. وحدثت إنتهاكات واسعة النطاق لحقوق الأشخاص الذين اعتقلوا كمتهمين بالانتماء إلى عضوية القاعدة او كإرهابيين. وظل أكثر من 600 شخص، وقعوا في الأسر خلال حرب أفغانستان، معتقلين في قاعدة غوانتنامو الأميركية في كوبا، من دون تهمة أو مساعدة قانونيّة. وحاول البعض استخدام الحرب على الإرهاب لإضفاء الشرعية على قمعهم للمعارضة السياسيّة وتقاعسهم عن معالجة النزاعات والمظالم الداخلية. مثلاً في الفيليبين وصفت الحكومة المجموعات الشرعية التي تنتقدها، بمن فيها بعض منظمات حقوق الإنسان بأنها "واجهات" لجماعة معارضة مسلحة. وفي ليبيريا اتهم الصحافيون وناشطو حقوق الإنسان بالانتساب

39- Amnesty International, **Annual Report about Human Rights abuses in 141 Countries**, Genève, 2001, p 12-22-24.

40- تقرير منظّمة العفو الدوليّة، جنيف، 2005، ص 1.

41- تقرير منظّمة العفو الدوليّة، جنيف، 2003، ص 10-12.

إلى جماعة معارضة مسلحة وتعرضوا للتعذيب الشديد والإعتقال من دون تهمة أو محاكمة لمدة طويلة. إضافةً إلى إنتهاك حقوق الإنسان، تحتل معضلة انعدام الحريّات السياسيّة في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا والشرق الاوسط (الصين – والدول العربية والإسلامية...) حيّزًا مهمًا من أولويات المجتمع الدولي، حيث سنَّ البرلمان في هذه الدول قانون منع الإرهاب الذي ينص على قبول الاعترافات التي يتم الحصول عليها في حجز الشرطة كأدلة في المحاكم بالنسبة إلى الجرائم الإرهابية. وغالبا" ما تنتزع الإعترافات في حجز الشرطة تحت وطأة التعذيب، ويحظر تقديم هذه الإعترافات كأدلة بالنسبة إلى الجرائم الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، يعمد معظم الأنظمة الديكتاتورية والعربية إلى إطالة أمد تحكمها بشعوبها، وقمعها لجميع الحركات السياسيّة والنقابية والنضالات الإجتماعية التي تسعى إلى التغيير من أجل تداول السلطة. ولكن هناك تخوُّفات تطرح حول استغلال بعض الدول الكبرى شعار الديمقراطيّة وحقوق الإنسان لتحقيق أهدافها الإستراتيجية[42]. ولكن السؤال الأساسي الذي يطرح في سياق ثورة الإتصالات والمعلومات والتطور التقني، ماذا عن التأثيرات الثقافيّة البالغة للعولمة؟

4- التهديدات الثقافيّة

يقول دومينيك ولتون في كتابه العولمة الأخرى (L'autre Mondialisation)، اذا كانت العولمة الإعلامية في سياق ثورة الإتصالات تلغي المسافات المادية فأنها قد توجِد في المقابل مسافات وحدودًا ثقافية. وعليه فإن الواقعية الأساسية لنهاية القرن العشرين وبداية الواحد والعشرين هي انبثاق ما يسمِّيه المؤلف بالمثلث الجهنمي للهوية والثقافة والإعلام. ويشير إلى التخوف الرئيس من مفهومين نقيضين: من جهة أولى الإمبريالية الثقافيّة

42– Henry Kissinger, **The Law of War in the War on Terror**, Foreign Affairs, Vol 83, Jan-Feb 2003, P 46

التي تقول بوجود ثقافة عالمية موحَّدة تكون الهيمنة فيها للقوة المهيمنة عالميًا من المنظور الإقتصادي والتقني والعالمي، ومن جهة ثانية الأصوليّة الثقافيّة التي تفترض أن العالم مؤلف من جزر ثقافية مغلقة ينعدم التواصل في ما بينها ولا تخضع لقانون التطور وتبادل التأثير والتأثر، وتلك هي حال الأصوليّات الدينية، لا سيما الإسلامية منها اليوم، كما الأرثوذكسية بالأمس، والكاثوليكية ما قبل الأمس. هذا التناقض بين المفهومين سوف يؤدي مستقبلاً اذا لم يتم احتواؤه، إلى انفجار المثلث الجهنمي[43].

هذه الثقافة الأحادية الأميركية تثير قلق المجتمع الأوروبي ومعظم الدول النامية على حدّ سواء حيث غالبًا ما يكون في استطاعتها الإعتماد على تقاليد ثقافية محافظ عليها، سواء في اللغة أو الفن أو الموسيقى أو في صيغ أخرى، أكثر غنىً وتنوعًا من التقاليد الثقافيّة في الولايات المتحدة. ومن الجلي أن عولمة الثقافة الجماهيرية من الكتب إلى الأفلام إلى التلفاز تشكل تهديدات بارزة لهذه الثقافات التقليدية[44]. ومن خلال الترابط الإستراتيجي بين العاملين الثقافي والإقتصادي، تقوم الشركات الأميركية التي تبدو كأداة للأمركة والتي تمثِّل نصف مجموع الشركات عبر الوطنية، بفرض ثقافة عالمية موحَّدة، مستفيدة من تقنيات الإتصالات لتخطي الحواجز والقيود، من أجل نشر السلع الثقافيّة "حيث أضحى الكتاب والمجلة والكاسيت والفيلم والبرنامج التلفزيوني والشريط الموسيقي والغنائي وسائل تذهب كلها في اتجاه واحد" وتنفق هذه الشركات العملاقة المبالغ الطائلة من أجل الدعاية لمنتجاتها[45]. وفي مواجهة هذا التحدّي الثقافي تخوض فرنسا حربًا مكشوفة ضد الغزو الثقافي الأميركي في أوروبا، والذي يشتد يومًا بعد يوم، مع تزايد القوة الإقتصادية والعسكريّة الأميركية، كما تحاول على

43- Dominique Wolton, **L'autre Mondialisation**, Flammarion, Paris, 2004, p 186- 192.

44- تقرير التنمية البشرية لعام 2004، الحريّة الثقافيّة في عالمنا المتنوّع، برنامج الامم المتحدة الانمائي،U.N.D.P، نيويورك، 2004، ص 4.

45- ريمون حداد، **العلاقات الدوليّة**، مرجع سابق، ص 366-367.

المستوى العالمي التصدي لغزو الإنكليزية. ولما كانت اللغة تعني الثقافة التي تتضمَّن المصالح، فإن سياسة الدفاع عن اللغة تبنى على أساس الدفاع عن المصالح التي باتت مهددة من طرف ثانٍ. وفي إطار سياسة مواجهة الهيمنة الثقافيّة، أصدرت الحكومة الفرنسية تشريعًا يقضي بأن لا تزيد نسبة البرامج الأجنبية في محطات الكوابل على 30% من مجموع البرامج. كما تشجِّع هذه الحكومة إتحاداتها الإعلامية وصناعاتها الثقافيّة على بناء تكتلات إعلامية تستطيع مواجهة الإنتاج الضخم للإحتكارات الأميركية[46]. وبالنسبة إلى اليابان ومناطق جنوب شرق آسيا حيث تماثل مجتمعات هذه الدول مع النمط الياباني وتقليده، تواجه بقوة الغزو الغربي، ومن أمثلة الصراع الثقافي: غالبًا ما يتم منع الفنانين الأميركيين والأوروبيين من إقامة حفلات في بلادهم بحجة الحفاظ على تقاليدهم[47].

بينما في الدول النامية وبخاصة العالم العربي، تجري عملية التأثير عن طريق الإستغلال الرمزي لنموذج الرفاه من جانب وسائل الإتصال الجماهيرية، ووسائل التكنولوجيا الإعلامية الحديثة، فعندما يقارن الرفاه بالعوز في أوساط فقيرة، تثير عملية المقارنة هذه رغبة الأفراد في الحصول على الإشباعات نفسها، وهذا تصرف إنساني وطبيعي. وعملية فرض نموذج الثقافة الكونية الغربية وبخاصة الأميركية على حساب قيم النموذج السائد والتقاليد الدينية، تؤدي إلى بروز الحركات الأصولية الإسلامية وتوليد الحقد والعنف والإرهاب للحفاظ على الهويّة الثقافيّة[48]. ومن أجل معالجة التحدّيات الثقافيّة، الامبريالية الثقافيّة والأصوليات الدينية التي تشكل التهديد الرئيس للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين، لا بد من إرساء عولمة بديلة على أساس من التعايش بين الثقافات والهويّات الثقافيّة من

46- نبيل علي، **العرب وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 184، الكويت، 2001، ص 28.

47- مهيوب غالب احمد، **العرب والعولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص -66 84 .

48- سويم العزي، **العولمة والتبعية والسيادة**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت، 2001، ص 42.

منطلق المساواة والإحترام المتبادل، وعلى أساس مزدوج: "الإعتراف من جهة أولى بالتنوع الثقافي للعالم، وبالتالي بتعدد القيم والمعايير وقواعد السلوك المحددة للحياة في المجتمع أو المجتمعات المعاصرة، ومن الجهة الثانية وجود ضابط تنظيمي ديمقراطي لعناصر هذا التنوع الثقافي، بحيث تتحاور وتتدامج ويغني بعضها بعضًا بدلاً من أن تتعادى وتتحارب وتغذي الإرهاب وتتغذى به ما يعزز وجوب تطوير ثقافة حوار الحضارات بدلا من "صراع الحضارات". التعايش الثقافي هو إذًا مشروع سياسي ينطلق من الثقافة ليخرج من الثقافة، ويؤكد على الضابط الديمقراطي للتنوع الثقافي حتى لا تتحول الهويّات الثقافيّة إلى هويات قاتلة، ويكرّس حق الإختلاف، كما يعمل على تقليص المسافات الثقافيّة بالتوازي مع تقليص المسافات الجغرافية للعالم المعاصر"[49]. إضافةً إلى التحدّيات الثقافيّة، ما هي أثار العولمة النيوليبرالية على البيئة؟

5- التهديدات البيئية

الآثار السلبية للعولمة النيوليبرالية لم تقتصر فحسب على طرح التحدّيات الإجتماعية التي تطال البشرية كالفقر والمجاعة والبطالة، بل تعدّته لتتحمّل المسؤولية الكبرى عن تدمير الطبيعة، وجعل البيئة في خطر. فالدول الصناعية المتقدّمة والشركات المتعددة الجنسية والطبقة الفاسدة الحاكمة في الدول النامية، هي المسبب الرئيس للتدهور البيئي في القرنين العشرين والواحد والعشرين، عصر الثورة الصناعية الثانية والتطور التقني، حيث استغلت الإمكانات التقنية والعلمية الهائلة للإفراط في إستغلال الموارد الطبيعية. وكان لأسلوب التنمية التقليدي الذي يقوم على التنامي السريع لوتيرة الإنتاج في أسرع وقت ممكن، إنعكاسات سلبية على البيئة والبشر. ومن أعظم المشكلات البيئيّة ظاهرة الإحتباس الحراري، تآكل طبقة

49- Dominique Wolton, **L'autre Mondialisation**, ibid, p 210.

الأوزون، ظاهرة التصحُّر، ظاهرة الإنقراض الحيواني والنباتي، ظاهرة الأخطار الحمضية المهلكة للتربة والآثار، مشكلة النفايات الصناعية المشعّة والكيماويّة وطمرها في باطن الأرض أو قعر المحيطات، تلوث التربة بسبب سوء استخدام الأسمدة والمبيدات، تلوث الهواء والمياه العذبة والجوفية ومياه البحار والمحيطات والإستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجدِّدة (نفط، فحم حجري، غاز طبيعي...)[50].

بالنسبة إلى ظاهرة الاحتباس الحراري: يحتل موضوع تلوّث الهواء مكانة مركزية، والمعلوم أن تراكم عوادم الصناعة ودخان الآلات والمركبات والحافلات وغيرها، أدّى إلى نشوء طبقة في منتصف الغلاف الجوي للأرض تشبه بطانية كبرى من الهواء الملوَّث، وخصوصًا من إنبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وأول أوكسيد النيتروجين تلفُّ الأرض. وهي تمنع الحرارة المنبعثة من الأرض، من التبدُّد في الهواء، فتتراكم الحرارة تحتها. ويطلق على تلك الظاهرة "أثر البيت الزجاجي" و"أثر الدفيئة" و"أثر الإحتباس الحراري" و"أثر البيت الأخضر" وغيرها...في الإشارة إلى الإرتفاع المتواصل في درجة حرارة الأرض. ومقدّر أن ترتفع درجة الحرارة في العالم بمعدل ثلاث درجات مئوية ما يهدد الآلاف من الأنواع البيولوجية ويقلِّل من خصوبة التربة والأراضي الصالحة للزراعة، إضافة إلى ذوبان ثلوج القطبين بتسارع، ما يرفع أيضًا من مستوى المياه في المحيطات فتتهدَّد بلدان بأكملها مثل بنغلادش وهولندا وأقسام من دلتا النيل وسواها بانحراف. وتعتبر الولايات المتحدة الأميركية وشركاتها ومصانعها مسؤولة عن حوالى 33% من إجمالي الإنبعاثات في العالم، وتليها الصين المسؤولة حاليًا عن حوالى نصف هذه النسبة[51]. وكذلك يسهم تفاعل الكربون والنيتروجين في توليد ظاهرة

50- وهبة صالح، **قضايا عالمية معاصرة**، دار الفكر، دمشق، ط1، 2001، ص 97.

51- أسامة الخولي، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 285، مطابع السياسة، الكويت، 2002، ص 28 – 30.

الأمطار الحمضية وآثارها السلبية على التربة وتقليص الغابات الصنوبرية في شمال القارة الأوروبية، كما أن تلوث الهواء بثاني أوكسيد الكربون وغيره من السموم، وارتفاع حرارة الأرض، وتلوُّث المياه العذبة الجوفية ومياه البحار من جراء طمر النفايات الصناعية المشعَّة والكيميائية في باطن الأرض وقعر المحيطات، تشكِّل الحلقات المركزية للإضطراب البيئي والذي من نتائجه السلبية على البشر والطبيعة اختفاء الثلوج من قمم الجبال في القارة الإفريقية، وانقراض أنواع كثيرة من الكائنات التي اختلفت بيئتها بسرعة تفوق قدرتها على التأقلم، مثل الدببة القطبية والنمور الآسيوية البيضاء والدلافين الرمادية وغيرها، وانتشار الملاريا وتراجع خصوبة التربة والأراضي الصالحة للزراعة. وكذلك، بسبب التلوُّث البيئي فإن حوالى 1.1 مليار شخص في العالم يفتقرون إلى المياه النظيفة الصالحة للشرب، بينما يشرب 2.4 مليار شخص مياهًا غير صحية ويعيشون في ظروف غير صحية، ويموت حوالى 12 مليون شخص بسبب شح المياه[52].

في ما يتعلق بتآكل طبقة الأوزون: يحذّر العلماء منذ عشرات السنين من مخاطر غازات الكلوروفلوروكاربون CFC (غازات مستعملة في التبريد والتنظيف وبعض المبيدات وكذلك رصاص البنزين...) التي تؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون وثقبها، وهذه هي الشاشة العملاقة التي تحيط بالغلاف الجوي وتحجب أشعة الشمس ما فوق البنفسجية من الإختراق. وحاليًا، يتوسَّع الثقب الناتج عن الغازات الكيميائية في هذه الطبقة إلى أكثر من 26 مليون كلم^2 فوق القطب الجنوبي، وفي الوقت نفسه تتقلّص فوق القطب الشمالي حوالى 25%. ويقضي ثقب الأوزون، بسبب تسرب الأشعة ما فوق البنفسجية، على مائة ألف شخص سنويًا بمرض سرطان الجلد، ويؤثر على العيون وخلايا الرأس، ولكن أيضًا على النباتات والمحيطات حيث يصيب أعشاب البحر ويقلِّل من

52- أحمد مغربي، **البيئة في خطر**، جريدة الحياة، لندن، 9 نيسان/أبريل 2005.

مفاعيلها في امتصاص ثاني أوكسيد الكربون. وتتحمّل الولايات المتحدة وبعض الدول الصناعية المسؤولية الكبرى بسبب وجود عشرات الملايين من الثلاَّجات التي تنفث غازاتها في الهواء كل عام، أضف إلى ذلك بعض بلدان العالم الثالث الصناعية الجديدة (الصين، كوريا، البرازيل، الهند) التي تنتج غازات CFC وتضعها في السوق بكمية يقدرها العلماء بين 20 - 30 الف طن. وتقدّر كميات هذه الغازات في الأسواق العالمية بحدود مليوني طن[53].

في ما يخصُّ ظاهرة التصحُّر: إن الشركات المتعددة الجنسية مسؤولة عن تدمير الغابات البكر في العالم (إفريقيا وأميركا اللاتينية)، وبخاصة تلك العاملة في مجال صناعة الخشب. بالإضافة إلى ذلك، إن التجمُّعات الزراعية الصناعية الضخمة الباحثة بدأب عن أراضٍ جديدة من أجل توسيع مساحات استثماراتها أو تكثيف نشاطها في مجال تربية الأبقار، تحرق كل سنة ألوف الهكتارات من الغابات العذراء. "ففي مدى أربعين سنة تقلصت مساحة الغابات البكر في العالم بمقدار 350 مليون هكتار، وكان ذلك نتيجة تدمير 18 بالمائة من الغابات في إفريقيا، و30 بالمائة في آسيا، و18 بالمائة في أميركا اللاتينية والكاريبي. ويقدّر ما يُدمَّر اليوم بأكثر من 3 ملايين هكتار كل سنة"[54]. مع العلم، أنه في وقتنا الراهن لا تغطي الغابات الإستوائية إلا 2 بالمائة تقريبًا من مساحة الأرض، ولكنها تأوي ما يقارب 70 بالمائة من جميع الأنواع الزراعية والحيوانية. وتعتبر غابة الأمازون الرئة الخضراء للعالم بأسره، وتبيَّن أنه خلال العام 1998 وحده تمَّ القضاء على 16.838 كلم^2 من الغابة، أي ما يعادل نصف مساحة بلجيكا، والتدمير يتصاعد.

وأصابت ظاهرة التصحّر كذلك مناطق عديدة في العالم، وبخاصة في سهول أفريقيا، حيث حوّلت ثلثي مساحة إفريقيا إلى أراضٍ صحراوية

53- راجع: مجلة بدائل، **سخونة المناخ: البشر إلى مصير الديناصورات**، العدد الثالث، بيروت، 2005، ص 5.

54- راجع: تقرير السكرتير التنفيذي لمعاهدة الأمم المتحدة حول مكافحة التصحّر، نيويورك، 2001، ص 10-12.

ومناطق جافة، وأصابت في آسيا ما يقارب 104 مليون هكتار[55]. كما أنها، في فجر القرن الحادي والعشرين، أصابت البشر بحيث يقدَّر ما بقي من السكان الأصليين في غابات الأمازون بحوالى 200000 من أصل 9 ملايين، كما هناك الآن في العالم 25 مليونًا تقريبًا من الرجال والنساء والأولاد من جنسيات وإثنيات مختلفة مشرّدين في الطرقات بعد أن تركوا أراضيهم التي أصبحت تغطيها الحجارة والغبار، ويسمّون في الوثائق الرسمية "اللاجئين البيئيين". كما أدَّت إلى القضاء على التنوُّع الحيوي، فيقدّر ما دُمِّر من أنواع زراعية وحيوانية تدميرًا كاملاً أكثر من 50000 نوع بين العامين 1990 و2000. والخسارة في تزايد حتى يومنا الحالي[56].

اما في ما خصَّ الإستهلاك المفرط لمصادر الطاقة: تقوم الشركات المتعددة الجنسية والدول الصناعية والدول الناشئة باستهلاك الموارد المتجدِّدة بسرعة أكبر من القدرة على تجديدها، كما يجري أيضًا استهلاك المواد غير القابلة للتجدّد بوتيرة لا تكترث باحتياجات الأجيال المقبلة. وهذا الإسلوب التقليدي للتنمية الذي يستند إلى المفاهيم الليبرالية، والذي يقوم على التنامي السريع لوتيرة الإنتاج في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق الربح السريع، يشكّل خطرًا على الإنسان وعلى الموارد الطبيعية وعلى البيئة. وفي مقابل ذلك ظهر مفهوم التنمية المستدامة[57]. إن إستمرار هذا النمط من الإضطرابات البيئيّة وغيرها من التحدّيات الإجتماعية والإقتصادية والثقافيّة والتكنولوجية والأمنية والسياسيّة، لا يعود بالخير على البشرية، ويشكل تهديدًا للأمن والسلم الدوليين، كما يطرح مفهومًا جديدًا للأمن البشري. ما هي هذه المضامين الجديدة ودور المجتمع العالمي في هذا السياق؟

55- د. جان زيغلر، **سادة العالم الجدد**، مرجع سابق، ص 109 – 111.

56- R.Kozul, **How to Save The Rain-Forest?**, Economists, London, 12 May 2001

57- كوفي أنان، **التنمية البشرية المستدامة**، تقرير أعمال المنظمة السنوي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 8.

المبحث الثاني: المضامين الجديدة للأمن البشري

إن التحدّيات العالمية الجديدة التي أفرزتها العولمة النيوليبرالية طرحت تهديدات جديدة لأمن البشر على الصعد الإجتماعية والتنموية والصحيّة والإقتصادية والبيئيّة والثقافيّة كافة، ولا سيما الفقر والمجاعة والبطالة والهجرة والأمية والهويّة القومية وشح المياه العذبة، والإتجار بالمخدّرات والإنسان، والجريمة المنظّمة والعنف والإرهاب...

إنطلاقا من هذا الواقع المأسوي في نهاية القرن العشرين، أصبحت مسألة حقوق الإنسان وأمن الإنسان في أولوية اهتمامات المجتمع العالمي، ومرتبطة إرتباطاً وثيقًا بمسألة السلم والأمن الدوليين، وبعبارة أخرى بالأمن العالمي. وقد أعطت الأمم المتحدة مبادئ حقوق الإنسان المكان الأول في النصوص والدراسات منذ إنشاء المنظّمة حتى الآن. إضافةً إلى الإعلانات والوثائق الدوليّة التي صدرت، عقدت مؤتمرات عديدة ووضعت عدة إتفاقيات دولية حول حق الحياة ومناهضة التعذيب، وحقوق الطفل، وحماية حقوق جميع العمال، والحق في التعلُّم، والحق في صحة سليمة والحق في بيئة نظيفة، كل هذه المعطيات كان لها إنعكاس إيجابي على تطور مضامين حقوق الإنسان من الحقوق السياسيّة والمدنيّة إلى الحقوق الإجتماعية والاقتصاديّة، إلى حقوق التنمية البشرية (التنمية الإجتماعية والتنمية الإقتصادية والتنمية البيئيّة...[58]، وأدَّت إلى ظهور مفهوم الأمن البشري بمضامينه الجديدة.

أولا: المفهوم الجديد للأمن البشري

أشار وزير الخارجية الكندي السابق ليود أكسوورتي Liyod Axworthy في تحليله عن الأمن البشري إلى أنه "يتضمَّن الأمن ضد الحرمان الإقتصادي، ونوعية مقبولة من الحياة، وضماناً لحقوق الإنسان الأساسية". الأمن

58- بطرس غالي، **حقوق الإنسان بين الديمقراطيّة والتنمية**، السياسة الدوليّة، مؤسسة الاهرام، العدد 114، تشرين الأول 1994، ص 146-147.

البشري يعبّر عن وجود أهم الإحتياجات الإنسانية الأساسية والكرامة البشرية، بما في ذلك المشاركة الفعّالة في حياة المجتمع. فهو يتجّه نحو فكرة ديمقراطية فعَّالة وضرورية ما يعني أن الإشباع المادي يقع في جوهر الأمن البشري الذي يتضمَّن الأبعاد غير المادية ليشكّل مجموعاَ نوعياَ. وهو يعتبر أن التغيُّر في طبيعة الصراع والعولمة المتزايدة جعلا الشعوب في أولوية الإهتمام الدولي، وأن سلامة الفرد التي تشكل محور الأمن البشري قد أصبحت معيارًا للأمن العالمي وثمة علاقة وطيدة بين الأمن البشري والسلم الدولي، إذ لا يمكن تجاهل نتائج المجاعة والتلوث والعنف العرقي على صعيد السلم المنشود. كما تطرَّق هذا المفهوم إلى العلاقة التي تربط الأمن البشري بكل من الأمن القومي والتنمية البشرية، وبالنسبة إليه إن التقبل الواسع لمفهوم الأمن البشري مهم جدًا. فالأمن البشري لا يحل محل الأمن القومي الذي من منظوره يتبيّن أن أمن الدولة ليس غاية بحد ذاته، بل وسيلة لتحقيق الأمن لشعبها. وفي هذا الصدد، يدعم أمن الدولة الأمن البشري والعكس بالعكس. إن بناء دولة فعالة ديمقراطية تقدر شعبها وتحمي الأقليات هو الإستراتيجية المركزية لدعم الأمن البشري. وفي الوقت نفسه يؤدي تحقيق الأمن البشري إلى تقوية الشرعية والإستقرار وبالتالي أمن الدولة[59]. فالتحدّيات الجديدة بأبعادها الشمولية شكَّلت تهديدًا للإنسانية والأمن البشري الذي أصبح الركيزة الأساسية للأمن العالمي. فالأمن البشري لم يعد محصورًا في المفهوم العسكري، بعدما ظلّ مدة طويلة يفسّر تفسيرًا ضيقًا بأنه أمن الأراضي في مواجهة العدوان الخارجي ومقتصرًا على الجانب الدفاعي للدولة، أو أنه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية، أو أنه حماية البشرية من الكارثة النووية. وكان مفهوم الأمن يرتبط بالدول اكثر مما يرتبط بالناس، أو أنه ذاك المفهوم التقليدي القائم

59- www.cpdsindia.orglglobal/Liyod Axworthy, Human Security/Changing World, Canada, 9 April 1999, p 10-14.

على قوة الجيوش وزيادة درجة التسلح.

تجاوز مفهوم الأمن الإعتبارات الترابية الإقليمية والعسكريّة، ليصبح شموليًا ومتعدد الأبعاد وأكثر قربًا من الحياة الإجتماعية، الأمر الذي جعل تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية للعام 1994 يتبنّى فكرة الأمن البشري حيث جاء فيه: "لزمن طويل كان مفهوم الأمن يقتصر على الصراع بين الدول، ويقاس نسبة إلى التهديد الموجود على الحدود، وكانت الأمم تعد الجيوش للحفاظ على أمنها، أما اليوم فلدى معظم الشعوب شعور بفقدان الأمن نتيجة القلق الذي يساورها في الحياة اليومية والمعيشية أكثر بكثير من الخوف من احداث العالم المدمّرة. الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي وأمن العمالة هي الهواجس المستجدّة على الأمن البشري في كل أنحاء العالم. فالأمن لم يعد يقاس بمدى تقليص التهديدات بل بمدى الإستجابة للحاجيات الأساسية للإنسان"[60]. بتعبير آخر، بات الأمن يطاول البشر في تعليمهم وصحتهم ومهاراتهم المختلفة، إنه الأمن المتناسب مع الزيادات السكانية المستمرة والمرتبط بتنمية الموارد البشرية لا بتراجعها.

يرتبط مفهوم الأمن البشري بتشجيع التقانة التي تستلزم إعدادًا وميزة من العمالة الفنية، وبإعادة النظر بمفهوم العمل ووضع تشريعات جديدة وفريدة من برامج تدريب العمال[61].

في هذا المضمار يقول James Wolfenson، رئيس البنك الدولي السابق، في خطابه الموجّه إلى مجلس الأمن الدولي في 2000/01/15. "عندما نفكر بالأمن يجب أن نفكر أبعد من المعارك والحدود، يجب أن نفكّر بالأمن البشري، يجب أن نكسب حربًا أخرى هي القتال ضد الفقر". وحسب بوزان يقتضي الأمن "موضوعًا مرجعيًا" وذلك استجابة للسؤال: أمن ماذا؟ ويجيب

60- تقرير التنمية البشرية لعام 1994، برنامج الامم المتحدة الانمائي، U.N.D.P، نيويورك، 1994، ص 68.

61- Liyod Axworthy, Human Security, ibid, p 17.

أمن "الدولة". لكن ذلك لا يكفي، لأن ثمة موضوعات مرجعية أخرى. لقد بقي واقعي التصوُّر بقوله بمركزية الدول كمرجعية لموضوع الأمن[62]. وسمحت تحليلاته بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة (إقتصادية، بيئية، سكانية....) وبتعميقها بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل الدولة، الإقليم، المجتمع، الأمة، الجماعة، الفرد[63]. من هنا يمكن القول إن أعمال بوزان تشكِّل همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن، وتعطيه واقعيته المعبرة صدقية لدى الواقعيين، ومهَّد تصوره الموسع للأمن الطريق لأصحاب مدرسة كوبنهاغن. هو أول من أدخل مفهوم الأمن الإجتماعي في الدراسات الأمنية، لكن مدرسة كوبنهاغن هي التي طورّته خصوصًا عبر أعمال ويفر التي تشكل قطيعة مع التحليلات المركزية – الدولتية لبوزان، أي أنهما يختلفان حول مكانة الدولة في تحليلهما لمسألة الأمن.

يرى ويفر أن المجتمع مهدَّد أكثر من الدولة بفعل جملة من الظواهر – مثل العولمة والظواهر العابرة للحدود، البناء الأوروبي وظهور عرقيات قومية في أوروبا الشرقية، تدفقات الهجرة، الإستيراد الواسع للبضائع الثقافيّة الأجنبية، تحكم مصالح أجنبية في الثروات الوطنية – وأن الإعتداءات على الأجانب في أوروبا، والتطهير العرقي في يوغوسلافيا السابقة أمثلة قد تؤكد هذا الخوف. ولخص ويفر تصنيف بوزان في شقين أساسيين: الأمن القومي والأمن الإجتماعي، الأول يعنى بالسيادة وبقاء النظام، والثاني يخص الهويّة وبقاء المجتمع. واقترح بتركيزه على الأمن الإجتماعي نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع، ورفع هذا الأخير إلى مصاف موضوع مستقل. ولهذا فإن من أبرز تحولات مفهوم الأمن هذا الإنتقال من

62- Barry Buzan, **People States and Fear**, Agenda International Security Studies in the past cold war Era 2nd, Boulder Lynne Rienner Publishers , London, 1991, p 19-20.

63- Ayse Ceyhan , **Analyser la Securité**, Cultures, Conflits, Paris, n° 31-32, Automne – Hiver, 1998, p 44-45.

الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب.

من ناحية ثانية، تبنّى بعض الدراسات نظرة أوسع شملت الجوانب العسكريّة وغير العسكريّة مثل بقاء الدولة، والبناء الوطني، والشرعية السياسيّة، والإندماج. ومن هذه الدراسات تلك الخاصة بدول العالم الثالث التي أظهرت أهمية العوامل السياسيّة في المسألة الأمنية والإختلافات بين الدول المتقدّمة والنامية. فالتهديدات لأمن الأخيرة تأتي أساسًا من المناطق المحيطة بها، إن لم تأتِ من داخل هذه الدول نفسها، وهذا نتيجة لضعف البنى الدوليّة، وعجز في شرعية الأنظمة ما يتسبَّب في مشاكل أمن داخلية للدولة التي غالبا ما تتحوَّل إلى صراعات مع الجوار[64]. ولئن كانت المقاربة التقليدية لا تتناسب والمشهد الأمني في دول الجنوب، فقد تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعادًا أخرى.

في دراسته للأمن في البلدان النامية، تبنَّى يزيد صايغ صيغة موسَّعة للأمن تشمل الدفاع عن القيم الوطنية، والوحدة الترابية وبقاء الدولة وضمان سلامة السكان، وإيجاد ظروف اقتصادية للرخاء، والحفاظ على الانسجام الاجتماعي، والبناء الوطني، محددًا الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسكانية كأبرز جوانب الأمن في هذه البلدان[65]. وبالتالي، إن مفهوم الأمن البشري ومفهوم التنمية البشرية مرتبطان بقوة ويشير كل منهما إلى الهدفين التوأمين: التخلُّص من الخوف والتخلُّص من العوز. إن الفقر وإنعدام الأمن مرتبطان في دائرة خطرة يتطلَّب كسرها إجراءات لتحسين التنمية البشرية من خلال تفعيل التوظيف، والتعليم، والخدمات

64- Mohammad Ayoob, **The Third World in the System of States, Acute Schizophrenia or Growing Pains?** International Studies Quarterly, Detroit, Vol 33, March 1989, p 71.

65- Yezid Sayegh, **Confronting the 1990's security in developing countries**, Adelphi papers, London, n° 251, Summer, 1990, p 69.

الإجتماعية كافة، بالإضافة إلى إجراءات لتحسين الأمن البشري من خلال توفير الحماية من الجريمة والعنف السياسي، وإحترام حقوق الإنسان بما فيها الحقوق السياسيّة وتفعيل العدالة. إن غياب مثل تلك الضمانات للأمن البشري يشكّل حاجزًا قويًا في وجه التنمية البشرية، فبغض النظر عن مستوى الدخل، إذا فقد الشعب الثقة بقدرة المجتمع على حمايته فسيكون لديه حوافز أقل للمراهنة على المستقبل.

إن الأمن البشري يوفر محيطاً ملائماً للتنمية البشرية، بينما العنف أو التهديد بالعنف يجعلان التقدم المفيد في أجندة التنمية غير ممكن، لذا فإن تحسين سلامة الشعوب هو شرط مسبق. كما يمكن أن يشكّل تحسين التنمية البشرية استراتيجية للتوصل إلى الأمن البشري وذلك من خلال معالجة إنعدام المساواة التي هي، في أغلب الأحيان، السبب الرئيس للصراع. وكذلك يبقى تقوية بناء الحكم، تحسين المساعدات الإنسانية، الإنمائية والسياسيّة، تفعيل وتأمين إحترام القوانين، في إطار الأمن البشري[66]. وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي أنان في تقريره في 21 آذار/مارس 2005 حول برنامجه الإصلاحي للمنظّمة الدوليّة إلى "أن الدول ومؤسساتها الجماعية يتعيَّن عليها كلها في القرن الحادي والعشرين أن تناصر قضية إتاحة جو من الحريّة أفسح بكفالة التحرُّر من الفاقة، والتحرر من الخوف، والتمتع بحريّة العيش في كرامة. وفي هذا العالم الذي يتزايد ترابطًا يتعيَّن أن يتواكب التقدم في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. فلا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية. كما أن التنمية والأمن يعتمدان معًا على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون"[67]. كما تطرَّق إلى المسؤولية المحليّة والدوليّة عن توفير الأمن البشري بشموليتة. وما من دولة تملك أن تقف بمفردها تمامًا في

66- Liyod Axworthy, **Human Security**, ibid, p 22-23.

67- تقرير الامين العام للأمم المتحدة الى الجمعية العامة، في الدورة 59، نيويورك،21 اذار 2005، ص 75، رقم2005\59\A.

عالم اليوم. فنحن جميعًا نتقاسم المسؤولية عن أمن وتنمية بعضنا البعض. وإن كل الدول تحتاج إلى نظام للأمن الجماعي يتسم بالإنصاف والكفاءة والفعالية، وثم التزام الموافقة على استراتيجيات شاملة وتنفيذها من أجل مواجهة التهديدات كلها التي تمتد من الحروب الدوليّة مرورًا بأسلحة الدمار الشامل والإرهاب وسقوط الدول والمنازعات الأهلية إلى الأمراض المعدية المهلكة والفقر المدقع وتدمير البيئة"[68]. وقد ميّز بوزان بين خمسة أبعاد أساسية ليعطي نظرة موسعة إلى الأمن لتشمل الجوانب العسكريّة والسياسيّة والإقتصادية والإجتماعية والثقافيّة[69].

إذًا أمام هذه المعطيات يمكن تحديد المكونات الأساسية للأمن البشري في إطار المسائل الآتية: الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، أمن المجتمع المحلي (الأمن الجماعي)، الأمن السياسي[70].

ثانيًا: المكونات الأساسية للأمن البشري

1- الأمن الشخصي أو الفردي

يعتبر الأمن الفردي من أهم عناصر الأمن البشري نظرًا إلى ما لهذا المفهوم من أهمية على حياة البشر. وهو يتمحور حول كيفية تأمين الحماية للأفراد في ظلّ وجود النزاعات المسلحة وتزايد الجريمة المنظّمة والإتجار بالمخدّرات والبشر والأسلحة وغسيل الأموال لتصل إلى أيدي جماعات تستخدمها في عمليات العنف والإرهاب[71]. تعتبر تجارة السلاح غير المشروعة من أهم العوامل التي تغذّي الحروب وخصوصًا الحروب الأهلية، كما أنها تؤدي دورًا

68- تقرير الامين العام للأمم المتحدة الى الجمعية العامة، 21 اذار 2005، مرجع سابق، ص 78.

69- Barry Buzan, **People States and Fear**, ibid, p 28.

70- راجع تطور مفهوم الأمن في تقارير التنمية البشرية التي اصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، U.N.D.P، نيويورك، 1994، ص 19-17.

71- د. عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدوليّة**، مطبعة سيكو، بيروت، لبنان، ط 1 ،2001، ص 55.

مهمًا في تزايد الجرائم الفردية. وتكمن مخاطر هذه التجارة في كونها في غالب الأحيان غير معروفة المصدر ولا الكمية، بحيث تصبح عملية مراقبتها وضبطها مستحيلة. كما ترافقت ظاهرة غسيل الأموال مع ظهور الليبرالية الجديدة منذ بداية عقد السبعينيات في القرن الماضي وحتى يومنا هذا، فمع اطلاق حريّة دخول الرساميل وخروجها عبر الحدود الوطنية من دون علم السلطات المحلية، وفتح الأسواق المحلية أمام المستثمرين الأجانب، توسَّعت طرق عمليات تبييض الأموال وشبكاتها، أي محاولة إخفاء المصدر غير القانوني الذي تم بموجبه تحقيق هذه الثروات مثل تجارة المخدّرات وتهريب السلاح وغيرها[72]. وبالتالي إن توافر عمليات غسل الأموال وعدم مكافحتها بشكل فعال سوف يؤديان إلى التشجيع على التجارات الممنوعة مثل السلاح والمخدّرات التي تؤثر بشكل سلبي على أمن الأفراد. كما تشكل التجارة بالبشر تهديدًا كبيرًا لأمن الافراد. فقد أصبح شرق آسيا عمومًا وفيتنام وكمبوديا خصوصًا مصدرًا رئيسًا لبيع أبناء الأسرة الفقيرة إلى شبكات دولية تعمل في تجارة الرقيق الأبيض، وهي أسواق يلجأ اليها بصورة كبيرة الأزواج الأثرياء من الدول المجاورة مثل سنغافورة لتعويض حرمانهم من الأطفال، كما قد يلجأ اليها آخرون للبحث عن عمالة جديدة في تجارة الجنس. وقد شهدت عملية الإتجار بالنساء والفتيات حوالى 500 ألف كل سنة في أوروبا الغربية وحدها، وتقدر مواردها بحوالى 7 مليارات دولار، كما بيع الطفل بحوالى 15 ألف دولار فوصلت موارد الجريمة المنظّمة إلى 1.5 تريليون دولار كل سنة[73].

وتأتي النزاعات المسلحة (الدوليّة والإقليمية والمحلية) كعامل آخر يهدِّد الأمن الفردي نظرًا إلى ما تحمله من أخطار تهدِّد حياة البشر وتلحق أضرارًا

72- Financial Times, London, 18/10/1994.

73- أحمد أبو زيد، **تجارة البشر في عصر العولمة**، 2003\8\12 www. Islamtoday. Net

فادحة بالإنسان. وبين العامين 1989 – 1998 حصل 61 نزاعًا مسلحاً، ثلاثة فقط كانت بين الدول، والأخرى كانت حروبًا أهلية، لأسباب إثنية أو دينية أو قومية، وصار المدنيُّون ضحايا النزاعات المسلحة أكثر من أي وقت مضى. حصل ذلك مع إنتشار الأسلحة الفردية الخفيفة، والاستخدام العشوائي للألغام الأرضية، والقنابل العنقودية المضادة للأفراد، فضلاً عن استخدام الحصار الإقتصادي ضد الدول (العراق، إيران، ليبيا وكوبا)[74] وتفيد تقارير الأمم المتحدة أن نصف مليون طفل دون سن الخامسة ماتوا نتيجة النزاعات المسلحة العام 1992، وأن أكثر من مليون طفل عراقي توفوا نتيجة الحصار حتى العام 1999 [75].

2- الأمن الغذائي

يتحقَّق الأمن الغذائي عندما يتمتَّع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والإقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائيّة كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. لكن واقع الأمن الغذائي لكثير من شعوب الأرض هو مأسوي جدًا، حيث يموت كل عام قرابة 11 مليون طفل قبل أن يكملوا عامهم الخامس. وجميع هذه الوفيات تحدث في البلدان النامية، ثلاثة أرباعهم في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، وهما المنطقتان اللتان ترزحان أيضًا تحت وطأة المعدلات الأعلى للجوع وسوء التغذية والفقر. فإن الجوع وسوء التغذية سببان أساسيان لأكثر من نصف حالات وفيات الأطفال والأمهات خلال الحمل وعند الولادة. كما تسرّعان في إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا، ويشكّلان العقبة الكبرى أمام خفض معدلات الوفيات. ونظرًا إلى حقيقة أن 75 في المائة من الجياع في العالم

74– Held and McGrew, The Global Transformations Reader, Policy Press, London, 2000, p 345.

75– د. عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدوليّة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

يعيشون في مناطق ريفية، موطن الغالبية العظمى لـ 121 مليون من الأطفال غير المنتظمين في المدارس، ولنحو 11 مليون من الأطفال الذين يموتون قبل أن يبلغوا سن الخامسة من العمر، وما مجموعه 530 ألف من النساء اللواتي يمتن خلال الحمل او عند الولادة، ولأكثر من مليون حالة وفاة بسبب الإصابة بالملاريا كل عام، لذا لا بد لخفض هذه الأعداد، من إعطاء الأولوية لإنعاش المناطق الريفية وللزراعة بوصفها أهم سبل المعيشة الريفية، من خلال نظم الإنتاج الآمنة والمستدامة التي توفر اليد العاملة والدخل للفقراء، ومن ثم تحسين حصولهم على الأغذية. وقد يساهم ذلك في توطيد الاستقرار الاجتماعي والمساعدة على مواجهة المعدلات المفرطة للهجرة من الريف إلى المدن التي تعانيها بلدان كثيرة[76]. وبما أن الفقر سبب رئيس لانعدام الأمن الغذائي، فإن التقدّم بخطى مطردة نحو استئصال الفقر أمر حاسم لتحسين فرص الحصول على الغذاء. كما أن للصراع، والإرهاب، والفساد، والتدهور البيئي، دورًا ملموسًا في انعدام الأمن الغذائي. إن الأمر يقتضي زيادة إنتاج الأغذية بما فيها الأغذية الأساسية. وينبغي أن يتحقَّق ذلك في إطار الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والقضاء على أنماط الإستهلاك والإنتاج التي تتجاهل مقتضيات الإستدامة وبخاصة في البلدان الصناعية، وتحقيق استقرار سريع في إعداد سكان العالم، والتشجيع على توفير فرص العمل والدخل، وتعزيز الفرص المنصفة للحصول على الموارد الإنتاجية والمالية[77].

يوضح مؤتمر روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، أن الأمن الغذائي لا يقتصر على رصد كمية الغذاء التي يتلقَّاها الفرد، أو عدد السعرات الحرارية، بل يشمل أيضًا نوعية الغذاء المتوافرة. فالشعوب التي تتوافر لها كميَّات معيَّنة

76- تقرير منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2005، ص 8 – 15.

77- راجع تقرير اعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، روما، 1996، ص 1–3.

من الغذاء ويؤمن لها قدر كافٍ من السعرات الحرارية، ليست بالضرورة آمنة غذائيًا. وهكذا إذا اخذنا بهذين المعيارين، أي معيار الكمية ومعيار النوعية، نجد أن أكثر شعوب الأرض بمن فيهم شعوب الدول المتقدّمة يفتقدون الأمن الغذائي. كما يجدر بالأشارة أن الأمن الغذائي يختلف عن الحق في الغذاء بحيث يشكل الأول هدفًا سياسيًا يمكن أن تضعه حكومة وتعمل على تحقيقه، أما الحق في الغذاء فعلى العكس هو حق من حقوق الإنسان على قدم المساواة مع جميع حقوق الإنسان الأخرى مدنية كانت أم سياسية، ولا بد من أن تكفلها القوانين المحلية والعالمية. فهذا الجوع المستشري وسوء التغذية الحاد هما من صنع الإنسان والسبب هو النظام الظالم السائد في العالم[78]. فمهمة تحقيق الأمن الغذائي مهمة مركبة تقع مسؤوليتها الأولى على كاهل كل حكومة من الحكومات. ويتعيَّن على تلك الحكومات ان تهيئ البيئة المؤاتية، وتضع من السياسات ما يضمن السلم والإستقرار الإجتماعي والسياسي والإقتصادي والعدالة والمساواة بين الجنسين. كما ينبغي على الحكومات أن تتعاون، ضمن الإطار العالمي تعاونًا فعالا في ما بينها، وكذلك مع منظمات الأمم المتحدة، ومؤسسات التمويل، والمنظّمات الحكومية الدوليّة، والمنظّمات غير الحكومية، والقطاعين العام والخاص، بشأن البرامج الموجهة صوب تحقيق الأمن الغذائي للجميع[79]. في هذا الإطار، هناك إشكالية واسئلة عديدة حول الأخطار الناجمة عن الأجسام المعدّلة وراثيًا (OGM, Organismes Génétiquement Modifiés) على الرغم من أنه يمكن أن يرّد على تحدّي تزايد النمو السكاني، من خلال تحقيق الأمن الغذائي العالمي[80].

78- جان زيغلر، **الحرب العالمية الثالثة**، مرجع سبق ذكره، ص 5-7.

79- تقرير منظّمة الأغذية والزراعة لعام 2005، مرجع سابق، ص 20.

80- ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 540.

3ـ الأمن الصحي

يتمحور الأمن الصحي حول كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحيّة التي تواجههم، وذلك في سبيل جعلهم ينعمون بحياة أمنة صحيًا وأكثر إستقرارًا. وعلى الرغم من التقدم الذي شهدته الرعاية الصحيّة، ثمة أكثر من عشرين مليون إنسان يموتون بسبب الأمراض التي لا يمكن الحؤول دونها. فالصحة هي عنصر مكوِّن أساسي لأنه في أساس الأمن تكون حماية حياة الإنسان. والصحة الجيدة تشكل شرطًا مسبقًا للإستقرار الإجتماعي. والعوامل التي تؤثر على الصحة كثيرة، ومن أهمها عامل سوء التغذية سواء في حالة نقص كمية الغذاء أو في سوء نوعيته، ففي كلا الحالتين ينعكس الأمر سلبًا على صحة الأفراد. والتلوُّث البيئي أيضًا الذي يصيب الماء والهواء يسبب العديد من الأمراض التي يمكن ان تودي بحياة الفرد. كما أن للفقر الدور البارز في تدهور صحة الأفراد حيث أن الذين لا يملكون المال يصعب عليهم الذهاب إلى الطبيب، كما تصعب عليهم متابعة العلاج الطبي، ما يؤدي إلى تدهور وضعهم الصحي، وآثار هذه الحالات موجودة في العالم الثالث. وعلى الرغم من أن هذه الدول تأوي أكثر من 85% من سكان العالم إلا أنها لا تمثل في السوق العالمية للأدوية سوى نسبة 25% فقط[81].

4- الأمن الإقتصادي

يعتبر الأمن الإقتصادي من أهم دعامات الأمن البشري، نظرًا إلى ما لعامل الإقتصاد من أهمية وتداخل في مجالات الحياة شتى. فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا في ظلّ اقتصاد سليم. إن الحديث عن الاستقرار الإقتصادي يأخذ أبعادًا مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في السابق. ففي ظلّ عولمة الإقتصاد أصبحت إقتصاديات الدول مترابطة بعضها مع بعض على جميع المستويات، وهذا ما يجعل أي خلل

81- تقرير منظّمة الصحة العالمية، جنيف، 2004، ص 9-10.

يصيب إقتصاد إحدى الدول يؤثر بالضرورة على إقتصاد دولة أخرى. وخير دليل على ذلك ما حصل في شرق آسيا في نهاية التسعينيات حيث أخذت الأزمة الاقتصادية تنتقل من دولة إلى أخرى. ومن ناحية ثانية يرتكز الأمن الإقتصادي على إتخاذ الإجراءات الكفيلة من أجل حماية الإقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الإقتصاديّة، وبالتالي العمل على تأمين الإستقرار في الإقتصاد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، لأن عدم الإستقرار سينعكس سلبًا على الأمن البشري ويجعله في حالة تهديد مستمرة[82].

5ـ الأمن البيئي

يتمحور الأمن البيئي حول اتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئيّة الرئيسة التي تهدد الكرة الأرضية، كالإحتباس الحراري، والتلوّث الهوائي، والنفايات الصناعية الخطرة، والمطر الحمضي، وتناقص طبقة الأوزون، وتلوّث البحار والمحيطات والأنهار، والإكتظاظ السكاني، والضباب الدخاني، وظاهرة التصحر وتدمير الغابات الإستوائية. هذه المشكلات لا تطرأ في المناطق المدنيّة أو السكنية الكثيفة فحسب، لا بل تمتد أيضًا إلى المناطق النائية. وهذه التدابير الحمائية ترتكز على إصدار قوانين رادعة في إطار منطقة أو إقليم وقارة. ولكن لضمان النجاح على المدى الطويل، يجب أن تعمم قوانين وقواعد حماية البيئة على العالم بأجمعه، وأن يصار إلى الاتفاق عليها في إطار تعاون دولي. وإذا ما أريد فعلاً إنقاذ البشرية ينبغي العمل على إحلال الإقتصاد البيئي والإجتماعي على المستوى الدولي محل الإقتصاد النيوليبيرالي. والطريق الموصل إلى هذا الأمر يبدأ بجعل جميع الأعمال الإقتصادية والسياسيّة للدول خاضعة لنوع من غلبة الأمور البيئيّة التي

82– د. جوزيف ستيغلتز، **خيبات العولمة**، ترجمة ميشال كرم، دار الفارابي، ط 1، بيروت، 2003، ص 45.

تتضمن بطبيعتها الإمور الإجتماعية [83].

6- الأمن السياسي والمجتمع المحلي

يتم توفير الأمن السياسي من خلال إستقرار النظام السياسي ومشاركة المواطن في ديناميات هذا النظام والإنفتاحه على التطور، أي أن الأمن لم يعد يقتصر على أمن الدولة بمؤسساتها الرسمية وحسب، وإنما يطال أمن المواطن أو أمن الشعب بعدما خطت الإنسانية خطوات حثيثة نحو اعتماد مفهوم الأمن البشري الذي يعني الإستثمار في الطاقة البشرية، والقدرة على تحقيق الإستقرار الإجتماعي مع الزيادة السكانية وتطور الحياة العصرية.

كما أن الأمن البشري يشمل الأمن الثقافي من خلال الحفاظ على الهويّة القومية على مستوى محلي. أما على المستوى الدولي فتقع المسؤولية على المجتمع العالمي في تأمين الحوار الثقافي والحضاري بين مختلف الحضارات المتنوعة وتوفير التعايش في ما بينها على قاعدة حقّ الإختلاف والمساواة. كما أنه يتضمن أيضًا الأمن العلمي والتقني من خلال سد الفجوات في هذا المجال بين الدول المتقدّمة والدول النامية، ومحاربة الأمية والنهوض بالعملية التربوية[84].

في ظل هذه المعطيات، يتبيّن أن الأمن البشري بمضامينه الشاملة الإجتماعية والإقتصادية والتنموية والبيئيّة والثقافيّة، لم يعد يقاس فحسب بمدى مواجهة التهديدات العسكريّة وتقليصها، بل بمدى تأمين الحاجيات الأساسية والضرورية لوجود الإنسان. أمام هذا المفهوم الجديد للأمن البشري، وعجز الدولة منفردة عن معالجة التحدّيات العالمية الجديدة، تزايد اهتمام المجتمع العالمي من أجل ضمان أمن البشرية المرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسلم والأمن الدوليين.

83- مجلة البدائل، العدد الثالث، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 7.

84- عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدوليّة**، مرجع سابق، ص 180 – 184.

ملخصات

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

تركيا: قيمة مضافة للولايات المتحدة الأميركية كموازن للقوى في الشرق الأوسط ..... أ. د. ميشال نعمة **136**

التحكيم في لبنان ..... د. ريان عسّاف **138**

تركيا: قيمة مضافة للولايات المتحدة الأميركية كموازن للقوى في الشرق الأوسط

كان Hans Morgenthau أول من طوّر مفهوم ميزان القوى في العلاقات الدولية. فهو، في كتابه البالغ الأهمية "السياسات بين الدول" الذي يعتبر أول بحث بارز في نظرية العلاقات الدولية الواقعية، يرى أن "الموازين" عنصر يؤمن توازن القوى.

يناقش الباحثون في نظام العلاقات الدولية عامة أن النظام الدولي فوضوي بسبب عدم وجود حكومة عالمية متقدمة على سيادة الدول الفردية، لذلك فإن الدول هي عناصر وحدوية في العلاقات الدولية.

غير أن "الفوضوية" لا تعني النزاع أو الفوضى وفق مفهوم الواقعيين بل هي بالأحرى قاعدة نظامية.

ويؤمن لنا مفهوم الواقعيين فهمًا للتطورات الحديثة في الشرق الأوسط الذي يتلخَّص مبدئياً بزيادة القوة النسبية لأحد البلدان ما يؤدي إلى القضاء على الاستقرار والهدوء في المنطقة، كما إلى السلوك المهمل لحامي التوازن، ويحول دون تثبيت السلام والاستقرار.

وعندها يبرز السؤال الذي ينتظر إجابة وهو: ما هي العقبات التي يواجهها موازن القوى والتي تمنعه من تأمين السلام والاستقرار خلال النزاعات الدولية وخاصة في الشرق الأوسط؟

التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط والتدخل المباشر للولايات المتحدة في الأزمات الحديثة في الشرق الأوسط تستلزم تفسيرات بسبب موقع الولايات المتحدة الأميركية في العالم والمنطقة كحامية النظام العالمي الجديد. وهي بصفتها الدولة الأقوى في العالم، تؤدّي دورًا رئيسًا كقوّة موازِنة للقوى الموجودة في المنطقة. وقد أدّت الإدارات الأميركية السابقة هذا الدور بوضوح أكبر عبر استحداث عملية سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

في محاولة منه لترميم صورة الولايات المتحدة وإصلاح السياسة الخارجية التي انتهجها سلفه، أمِل أوباما بخفض مستوى تدخّل الولايات المتحدة في

هذه المنطقة المتفجّرة من العالم، إضافة إلى مواصلة تأمين إستراتيجية للسلام والاستقرار ظلّت حتى الآن بعيدة عن تحقيق الأهداف الحيوية.

إن سياسة أوباما، المعتمدة من دون موافقة علنية على دور تركي رئيس بالتعاون مع إسرائيل، يواجهها الواقع البدهي الذي يفيد بأنه من المرحّب به أن تضطلع تركيا الحالية بمثل هذا الدور بعكس إسرائيل.

وإذا كان ثمة أفكار لجهة فرض دور كهذا فمن المعلوم أن ما من تحالف يجمع بين تركيا وإسرائيل وقادر على فرض قوّة موازِنة في الشرق الأوسط. وقد وقّع البلدان اتفاقيتي تعاون دفاعي في شهري شباط/ فبراير وآب/ أغسطس من العام 1996 كما يُعتقد أن إسرائيل وتركيا عزّزتا روابط استخباريّة قائمة منذ زمن بعيد وقادرة على الرصد من دون تنفيذ المهمات بشكل مشترك.

إلاّ أن ما ليس معلومًا هو ما إذا كان هناك أي شروط تقف عائقًا أمام التخطيط المشترك لمواجهة الحالات الطارئة أو لخوض الحروب معًا. هذا الالتزام يبدو في هذه المرحلة بعيد الاحتمال وغير ضروري وإسرائيل لا ترغب بالتأكيد في الانجرار للقيام بأعمال عدائية في قبرص، والرأي العام التركي لن يتسامح مع أي تحالف صريح ضد إخوتهم المسلمين.

حتى من دون تحالف عسكريّ تامّ، وعلى الرغم من تدهور العلاقات الإسرائيلية التركية، ما زال التعاون بين هذين البلدين، والذي تشجّعه الولايات المتحدة الأميركية، يحمل قيمةً إستراتيجية.

إضافةً إلى ذلك فإن القوات التركية والإسرائيلية ليست مهيّأة لتقاتل جنبًا إلى جنب وتفرض على أعدائها اتخاذ تدابير الحيطة وضبط النفس.

ويبقى الهدف الاستراتيجي الرئيس للحلف التركي الإسرائيلي الحؤول دون اندلاع حرب ضد أي من الطرفين بدلاً من الفوز بحرب ما معًا. وستكون مكاسب تركيا ضئيلة إذا ما دعمت علنًا جهود الحرب الإسرائيلية وسيجعلها ذلك هدفًا للعقوبات العربية والانتقاد السياسي.

لذلك، من المرجّح أن تقدّم تركيا المساعدة لجهود الحرب الإسرائيلية بصمت وتأمين المعلومات الاستخباريّة ومعطيات بشأن الإنذار المبكر من إطلاق الصواريخ إضافةً إلى تأمين ملاذ للطائرات أو السفن الإسرائيلية المصابة.

التحكيم في لبنان

بما أن مؤسسة التحكيم كانت قائمة من زمن بعيد، فمن المسموح التفكير بأنها، ومنذ القدم، تقدّمت الحقبة التي أخذت فيها الدولة على عاتقها العدالة ونظمتها. التحكيم يميل الى الازدهار في الحقبات التي تكون الدولة فيها ضعيفة، وغالباً غير قادرة على فرض اللجوء الى محاكمها أو احترام قراراتها.

للتحكيم فوائد مهمة. فإجراءات التحكيم أسرع من الإجراءات القضائية، وإذا كان على الجهات تحمّل أتعاب الحكّام، فإنّ هذه السّرعة تؤدي عامة الى حقيقة مفادها أن التحكيم ليس مكلفاً أكثر من الإجراءات القضائية. إن اختيار الحكام يسمح بالتماس كفاءة محدّدة، قضائية او تقنية.

في العلاقات التجارية الدولية تظهر، وبصورة جلية، فائدة استخدام التحكيم حيث لا نجد فحسب فوائد السرعة، والفعالية وصفة السرية، بل أيضاً فائدة قضائية محدّدة. بالفعل، على المحكمة القضائية تطبيق القانون الدولي الخاص بالنظام القضائي الذي ينتمي إليه، والذي يكتفي في ظلّ غياب أيّ نظام قضائي دولي فعلي لقانون الأعمال بتحديد مبادئ الاختيار بين مختلف القواعد المحلية، أي قواعد النزاع.

في المقابل، يسمح التحكيم بالتّحرر من قواعد النزاع وأن يسدّ بشكل مباشر حاجات التجارة العالمية. إن التطبيق يبرهن، وبوضوح، أن التحكيم التجاري الدولي يشهد نموًا استثنائيًا يأتي على قياس تطور الأعمال الدولية التي ترافق "عولمة" نشاطات الشركات وهيكلياتها.

إستناداً إلى هذه الفوائد، فإن القانون اللبناني يقوْنِن التحكيم بتحرّر، وقد عرف، مع ذلك، بعض التردّد في مسألة صلاحية الدولة والأشخاص المعنويين للقانون العام في التحكيم. وقد عمل هذا التردّد على التخفيف، ولبعض الوقت، من حماسة الاستثمار في لبنان.

شرف. تضحية. وفاء

Colonel BEM Elias Abou Jaoudeh

Le concept de la sécurité de l'homme à l'ombre des nouvelles menaces mondiales

La mondialisation a atteint de nouvelles perspectives depuis son émergence dans les années 80 et elle s'est basée sur les idées de la mondialisation néolibérale pour prendre son élan.

Les principes et les normes de la mondialisation prenant comme source la philosophie libérale, la privatisation, la libération de l'échange et des marchés, l'incitation à la concurrence et d'autres éléments clés, ont tous eu une portée négative sur la dynamique sociale et économique des pays développés et capitalistes.

La mondialisation n'a pas été une chance à saisir par les pays développés pour surmonter leurs problèmes économiques et sociaux et pour instaurer un climat positif de prospérité auquel ils aspirent tant. Les années et l'expérience ont démontré le contraire.

Les adhérents à la mondialisation néolibérale, représentés par les institutions internationales financières et commerciales, les multinationales et les pays industrialisés, ont profité du développement technique afin de réaliser leurs ambitions financières basées sur le gain rapide, dépassant de loin les droits sociaux en vigueur.

La mondialisation injuste et inéquitable a entrainé à l'émergence de nouveaux défis et les pays n'ont pu les affronter, ceci a constitué une menace visible pour la sécurité de l'homme et a imposé de nouvelles perspectives.

Cette recherche étudie les menaces engendrées par la mondialisation néolibérale et se penche sur le nouveau concept de la sécurité de l'Homme.

Dr Albert Dagher

Pour une nouvelle stratégie de «Substitution des Importation» au service du développement arabe

Une stratégie de développement, dite de «Substitution des Importations» a été adoptée par la plupart des pays en voie de développement au cours de la période postérieure à la deuxième guerre mondiale. Elle a été l'objet tout au long des trois ou quatre décennies précédentes, de critiques formulées par les économistes néo-classiques et néo-libéraux.

Ces critiques ont visé à discréditer cette stratégie. En critiquant le protectionnisme inhérent à cette stratégie, son «orientation interne», et la mauvaise allocation des ressources dont elle a fait preuve, la critique néo-libérale a cherché à forcer les pays en voie de développement à libéraliser leurs échanges avec le reste du monde. L'autre objectif de cette critique était de délégitimer l'intervention de l'Etat dans l'économie.

Le papier en question s'est référé à des auteurs et économistes qui ont lu l'expérience de «Substitution des Importations» de l'intérieur et en dehors du prisme néo-libéral. Il s'est référé en particulier aux travaux de Henry Bruton, lequel a défini le développement comme une «accumulation d'apprentissage et de connaissance» (Learning and knowledge accumulation). C'est à ce niveau là que les pays en voie de développement ont échoué. L'échec s'est manifesté en particulier dans l'incapacité de ces pays à produire des biens d'équipement ou biens de capital (capital goods). Bruton a également montré que le développement est un processus d'»apprentissage collectif» (collective learning) et d'apprentissage de l'Etat (government learning). La concrétisation de ce processus et la réalisation de ces objectifs suppose le recours à un certain niveau de protectionnisme. Ce qui est en contradiction avec l'orientation néo-libérale cherchant et s'acharnant même à imposer le libre-échange à l'ensemble des pays en voie de développement.

Le papier s'est appuyé sur cette lecture théorique de la stratégie de «Substitution des Importations» et des objectifs du développement, pour présenter l'expérience de «Substitution des Importations» arabe, et celle de libéralisation des échanges qui lui a fait suite, brièvement. Il a présenté des faits qui justifient une attitude très réservée à l'égard de l'agenda économique néo-libéral, comme contenu aux politiques de développement arabe requises.

Dans son troisième et dernier volet, le papier a proposé l'adoption d'une politique commerciale arabe, faite d'un protectionnisme nouveau. Les taxes à l'importation ou tarifs douaniers sont censés y jouer un rôle crucial. La première raison de cela est que ces tarifs sont un outil de politique commerciale auquel il est toujours possible de recourir et qu'il ne faut pas abandonner. La seconde est que ces tarifs assurent la protection des industries naissantes, et assurent une des conditions de réalisation de l'objectif d'apprentissage technologique. La troisième est que l'usage des tarifs restitue à l'Etat «l'espace dont il a besoin pour formuler et mettre en oeuvre la politique économique» (policy space) , sans quoi il ne peut pas assurer le succès du projet de développement.

Général Nizar Abdel Kader

Les relations israélo-turques: entre l'alliance stratégique et leur interruption totale

Les relations israélo-turques ont officiellement commencé en mai 1949 lorsque la Turquie a avoué, en tant que premier pays à forte majorité musulmane, l'Etat d'Israël.

Les relations entre Tel Aviv et Ankara se sont développées et se sont poursuivies jusqu'à la fin de l'an 2008, année durant laquelle une crise de confiance entre les deux autorités a été provoquée, notamment à cause de la guerre déclarée par Israël contre le secteur de Gaza.

La crise a culminé avec l'arrivée au pouvoir en Turquie du parti pour «la Justice et le Développement» (AKP), en 2002. De même, l'attaque contre la flottille de la liberté a accentué le conflit. Il est alors visible qu'Israël n'avait pas compris les mutations et les enjeux de l'arrivée de ce parti au pouvoir.

Le chercheur se penche, dans son étude, sur «l'âge d'or» des relations israélo-turques, les changements influents sur les deux environnements interne et externe qui ont poussé le nouveau parti dirigeant turc à choisir, dans ses perspectives, de nouvelles options politiques consistant dans l'ouverture du pays sur le monde arabe et islamique.

Les doutes israéliens ont émergé et la confiance a dégénéré entre la Turquie et Israël, en particulier après le développement accéléré des relations arabo-turques.

De même, les tragédies du peuple palestinien, auxquelles les nouvelles autorités turques ont compati, ont largement contribué à l'interruption des relations diplomatiques entre Israël et la Turquie.

Le chercheur aborde l'avenir des relations israélo-turques et un ensemble de conclusions qui aident à mieux cerner les horizons de la cooperation régionale après le retour de la Turquie comme jour-clé sur l'echiquier mondial.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Général Nizar Abdel Kader*

Les relations israélo-turques: entre l'alliance stratégique et leur interruption totale ***65***

• *Dr Albert Dagher*

Pour une nouvelle stratégie de «Substitution des Importation» au service du développement arabe ***66***

• *Col. Elias Abou Jaoudeh*

Le concept de la sécurité de l'homme à l'ombre des nouvelles menaces mondiales ***67***

Colonel Elias Abou Jaoudeh

The concept of security in light of new international threats

Globalization has reached new perspectives since its emergence in the eighties and was based on the ideas of neo-liberal globalization to take its run up.

The principles and norms of globalization which is originally based on liberal philosophy, privatization, the deregulation of exchange prices and markets, the motivational steps with the aim of encouraging competition and other key elements had all left negative impacts on social and economic dynamics of developing and capitalist countries.

Moreover, Globalization did not constitute an opportunity which developing countries should seize to overcome their economic and social problems and to establish the positive atmosphere of prosperity which these countries have always desired. Years and experiences showed just the contrary.

Those who had adopted neo-liberal globalization, represented in financial and commercial international institutions as well as multinational corporations have benefited from technological developments to achieve their financial ambitions based on fast profits violating all the social rights in force.

Unfair and inequitable globalization brought about the emergence of new challenges and the countries were unable to face these problems. This fact constituted a clear threat to security and laid down new perspectives.

This research studies the threats resulting from neo-liberal globalization and tackles the new concept of security.

Dr Albert Dagher

Towards a new Strategy of «Import Substitution» to serve the arabic development

The development strategy, called «Import Substitution», was adopted by the majority of developing countries during the post World War II period.

This strategy was subject to criticisms expressed by neo-liberal and neo-classic economists during the last three or four decades.

These criticisms aimed at discrediting this strategy. In criticizing protectionism which is inherent to this strategy, its «internal orientation» and the wrong appropriation of resources, neo-liberal criticism strived to force developing countries to liberalize their exchanges with the rest of the world. The other objective of this criticism was to delegitimize state intervention in economy.

The research we are tackling referred to a number of authors and economists who have understood the experience of «Import Substitution» from inside and outside the neo-liberal prism and the researcher referred mainly to the works of Henry Bruton who defined development as «the learning and knowledge accumulation». On this level, developing countries have failed in their mission and failure manifested itself in the inability of these countries to produce equipment goods and capital goods. Bruton also demonstrated that development is a process of collective learning and government learning. The materialization of this process and the achievement of these objectives necessitate the need to resort to a certain level of protectionism.

The researches leaned on this theoretical reading of the strategy of «import substitution» and on the objectives of development to put forward the Arab experience in the «Import Substitution» as well as the liberation of exchange which followed briefly. Bruton presented facts which justified a protectionist attitude towards the agenda of neo-liberal economy.

In the third and final section, the research suggested the adoption of an Arab commercial policy based on a new protectionist system. Taxes on imports and customs are supposed to play crucial role. The first reason is that these taxes represent a tool of commercial policy which every state could always resort to. The second reason is that these taxes ensure the protection of new industries and provide one of the conditions to achieve the objective of learning new technologies. The third reason is that the use of these taxes gives the State the space that it needs in order to formulate its economic policy which is very necessary to ensure the success of the development project.

General Nizar Abdel Kader

The Israeli-Turkish relations: between strategic alliance and total interruption

The Israeli-Turkish relations officially began in May 1949 when Turkey acknowledged the establishment of the Israeli State and became the first Muslim country to do so.

The relations between Tèl Aviv and Ankara evolved and continued until the end of 2008. During this year, a crisis of confidence broke out between the authorities in both countries especially by reason of the Israeli war launched against Gaza Strip.

The crisis reached its highest peak with the victory of the «Justice and Development» party known as «AKP» in Turkish elections in 2002. Furthermore, the attack against the «Freedom Flotilla» aggravated the conflict. It is therefore evident that Israel did not understand the changes resulting from the victory of this party.

The researcher discusses in his study the «Golden Age» of the Israeli-Turkish relations and the changes which influenced the internal and external background and pushed the new party leading the Turks towards choosing new political options consisting in the receptive approach vis-à-vis the relations with the Arab and Islamic world.

The Israeli doubts emerged and confidence deteriorated between Israel and Turkey particularly after the accelerated developments in the Arab-Turkish relations.

Moreover, the Palestinian people's tragedies with which the new Turkish authorities showed sympathy largely contributed to the interruption of diplomatic relations between Israel and Turkey.

Finally, the researcher tackles the future of the Israeli-Turkish relations and a series of conclusions which help us in identifying the horizons of regional cooperation after Turkey regained its role as a key player on the political scene.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

- *General Nizar Abdel Kader*

  The Israeli-Turkish relations: between strategic alliance and total interruption ***59***

- *Dr Albert Dagher*

  Towards a new Strategy of «Import Substitution» to serve the arabic development ***60***

- *Colonel BEM Elias Abou Jaoudeh*

  The concept of security in light of new international threats ***61***

Pakistan, Roumanie, Suède, Suisse, Tchad, République Tchèque, Ukraine, Turquie). D'autres mentionnent en plus du recours à l'arbitrage CIRDI ou CNUDCI, l'arbitrage de la chambre de commerce d'Industrie de Paris (traités aux Autriche, Belgique, Luxembourg, Corée du Sud et Royaume Unis)

Les traités conclus par le Liban avec les pays arabes, donnent le choix aux investisseurs arabes de recourir à la cour arabe des investissements instaurés par l'accord unifié pour l'investissement des capitaux arabes dans les Etats arabes de 1980.

Cellis et Libancell, la Societe française «France Telecom» et la Societée «Telecom Finland» ont pu avoir recours à la technique de l'arbitrage pour la résolution de leurs litiges sur le fondement de traités bilatéraux d'investissements entre le Liban et la France et le Liban et la Finlande. Il a été accordé à l'investisseur français la somme de 266 millions de dollars afin de compenser les pertes subies du fait de la résiliation abusive du contrat qui le liait au Liban. Dans le même sens, le Liban a été condamné à payer à la société «Finland Telecom International» des indemnités quasi identiques à celles prononcées dans l'arbitrage «France Telecom».

Le réseau conventionnel: un palliatif aux hésitations

L'encouragement et le développement de l'investissement qui suppose une optique de libéralisation de l'arbitrage, a conduit l'Etat libanais à édifier un réseau libanais conventionnel bilatéral et multilatéral. Ainsi une cinquantaine de traités bilatéraux d'investissements ont instauré des conditions juridiques favorables qui donnent confiance aux investisseurs, qui sécurisent leurs apports et qu mettent à leur disposition un mécanisme fiable de règlement des différends, à savoir l'arbitrage, qui ne peut que considérablement contribuer à l'instauration ou à la restauration d'un climat favorable à l'investissement, que les exportateurs de capitaux appellent de tous leurs vœux.

Tous les accords d'investissement privilégient largement le recours à l'arbitrage.

La plupart des traités signés par le Liban se réfèrent exclusivement à l'arbitrage CIRDI et CNUDCI (tel est le cas des traités bilatéraux d'investissement conclus avec les pays suivants: Allemagne, Arménie, Azerbaïdjan, Biélorussie, Bénin, Bulgarie, Canada, Chili, Emiraties Arabes Unis, Finlande, France, Gabon, Grèce, Guinée, Hongrie, Islande, Italie, Malaisie, Maroc, Mauritanie,

une autre affaire traitant de l'exécution d'un contrat de travaux publics conclu suite à un appel d'offres international entre IDAL et une «joint venture» composée de deux sociétée, l'une étrangère et l'autre libanaise, et cédées par la suite à une societe libanaise au nom de «Phénicia Air Rinta», le Président du Conseil d'Etat a octroyé l'exequatur à la sentence arbitrale. Le Conseil d'Etat libanais a fondé sa jurisprudence pour l'octroi de l'exequatur sur le seul règlement des établissements publics, vu qu'Idal était partie au litige.

b. Après la réforme de 2002

L'article 762 du CPC a été réformé par la loi n°440 du 29 juillet 2002. Deux alinéas ont été ajoutés à cet article, disposant expressément qu'il est possible pour l'Etat et les personnes morales de droit public de recourir à l'arbitrage sous la condition de l'obtention à cette fin, pour les contrats administratifs d'un décret pris en Conseil des ministres sur proposition du ministre compétent pour l'Etat, ou de l'autorité de tutelle pour les personnes morales de droit public. Ainsi, ne se pose plus la question de l'aptitude de l'Etat et des personnes morales de droit public de recourir à l'arbitrage quelle que soit la nature du contrat. Le problème s'est déplacé à la question de savoir si le décret requis dans la loi l'est aussi bien pour l'arbitrage interne que pour l'arbitrage international. Ainsi, pour les contrats internationaux mais qui présentent aussi un aspect administratif, l'obtention du décret est-elle exigée? Ou bien faut-il considérer que ces contrats sont régis par l'article 809 CPC qui n'exige l'obtention d'aucun décret? Il est espéré que le décret ne sera pas exigé pour les contrats administratifs qui mettent en jeu les intérêts du commerce international.

En dépit de la position du conseil d'Etat libanais dans les arrêts

dans l'exécution de l'objet des contrats BOT dont les contrats susmentionnés. Un litige est survenu entre les deux parties du fait de l'inexécution par l'Etat de certaines de ses obligations contractuelles; obligations consistant en la non exploitation de parkings dans l'aéroport, et en l'interdiction du garage des voitures à l'extérieur du parking, ce qui a causé des dommages considérables à la société «Al marafek». Par application des clauses compromissoires contenues dans les contrats, le litige a été déféré au Centre Libanais d'Arbitrage. Une sentence arbitrale a été rendue, considérant que les établissements publics peuvent recourir à l'arbitrage et que l'article 809 CPC est applicable en l'espèce parce que l'arbitrage concerne les intérêts du commerce international. A ainsi été rejetée l'exception de l'Etat tendant à l'annulation de la clause compromissoire. L'octroi de l'exequatur a été demandé au Président du Conseil d'Etat. Ce dernier par une décision du 15 avril 2003, rejeta la demande en jugeant expressément qu'on ne peut pas considérer que les contrats administratifs peuvent porter eux-mêmes sur des opérations de commerce international, puisque ceci est en contradiction avec le principe selon lequel il n'existe pas de contrats administratifs internationaux, et que par suite la clause compromissoire insérée dans un contrat administratif est nulle.

Toujours dans la même affaire et sur opposition formée par la société des «Marafek» devant la Section du contentieux, le Conseil d'Etat infirme l'ordonnance rendue par le Président du Conseil d'Etat en date du 15 avril 2003. La Haute juridiction considère que «l'objet des contrats est conforme à la nature de la mission initiale confiée à l'établissement public: la conclusion et l'exécution des contrats ont été effectuées conformément aux règles qui gouvernent les établissements publics». Dans

et transcende par conséquent la distinction entre contrats de droit privé et contrats de droit public, la Haute juridiction administrative occulte le fait que les Etats sont, à l'instar des personnes de droit privé, des opérateurs du commerce international.

La soumission des contrats de droit public internes et internationaux à même régime en matière d'arbitrage ne semble pas, en outre, tenir compte de l'internationalisation croissante dans ce domaine et de la place qu'occupe aujourd'hui ce mode de règlement des conflits dans les relations commerciales internationales.

Enfin, l'interprétation de l'article 809, telle que formulée par le Conseil d'Etat libanais, tend à méconnaître totalement la distinction entre arbitrage interne et arbitrage international qui est pourtant clairement affirmée par la loi libanaise»(46).

Mais la même solution a été reprise clairement par le Président du Conseil d'Etat dans une décision rendue le 15 avril 2003(47). En l'espèce, en date du 7 février 1997, et suite à une adjudication, *l'Investment Development Authority of Lebanon* (IDAL), a conclu un contrat BOT avec la société koweitienne *Mohammad Abdel Mehssen Al Khourafi*, pour la construction de parking à l'aéroport international de Beyrouth et son exploitation pour une durée de 15 ans. En date du 4 mai 1998, la société Al Khourafi a conclu un contrat avec IDAL pour la construction et l'exploitation provisoire d'un autre parking dans l'aéroport durant la période de construction du garage principal. IDAL a cédé à la société «Al marafek al loubnaniya», société du groupe Al Khourafi la totalité de ses obligations, et par décision du Conseil des ministres, le ministère des traveauv publics et du transport a remplacé IDAL

46 - M. Sfeir-Slim et H. Slim, note sous CE Lib. 17 juillet 2001, *préc.* spéc. p. 875.

47 - CE Lib. 15 avril 2003, *Rev. lib. arb.* 2003, nº 27, p. 12s, note H. Slim.

morales de droit public à recourir à l'arbitrage international en ce qui concerne les intérêts du commerce international. Il en est ainsi parce que les dispositions de cet article ne s'appliquent qu'aux contrats qui, conclus par l'Etat, sont soumis au droit privé et dans lesquels l'Etat n'exerce pas ses prérogatives en tant que pouvoir public. La connaissance de ces contrats revient aux juridictions judiciaires, contrairement aux contrats administratifs qui relèvent du droit public et dont la connaissance revient aux juridictions administratives».

Ainsi, d'une part, le Conseil d'Etat considère, en l'absence de texte exprès dans ce sens, que l'arbitrage est prohibé en matière interne pour les litiges de droit public. De ce fait, il méconnaît totalement l'attribution par l'article 795 CPC (article inséré dans la partie du Code relative à l'arbitrage interne) de la compétence au Président du Conseil d'Etat pour l'octroi de l'exequatur en matière de contrats administratifs.

D'autre part, le Conseil d'Etat libanais restreint la portée de l'admission consacrée à l'article 809 CPC, et la limite aux seuls contrats de droit privé. Cette restriction a été vivement critiquée par un grand nombre d'auteurs libanais(45). Selon ces derniers, apparemment cohérente, cette construction est loin de tenir compte de l'évolution du droit de l'arbitrage, des pratiques actuelles du commerce international et, surtout, de l'esprit qui a présidé à l'élaboration de la réglementation libanaise de l'arbitrage.

En effet, refusant d'admettre que la formule de l'article 809 du nouveau Code de procédure civile libanais est de portée générale

45 - Cf. par ex. A. Baroud, «Autour des arrêts du Conseil d'Etat libanais et la fermeture des voies de développement dans le domaine des investissements- Rapidité inhabituelle dans la reddition des jugements et des principes archaïques», *art. préc.* spéc. p. 14 ; Gh. Mahmassani, «Etude juridique commentant les arrêts du Conseil d'Etat libanais du 17 juillet 2001 relatifs aux sociétés de téléphone mobile», *art. préc.* spéc. p. 7s ; M. Sfeir-Slim et H. Slim, note sous CE Lib. 17 juillet 2001, *préc*. spéc. p. 875s.

en langue anglaise et intitulés «*Contract for Build, Operate, and transfer undertaking for implementing cellular GSM services in Lebanon*», prévoyait, pour chaque société contractante, le droit de céder le contrat à une société locale d'exploitation, tout en restant inconditionnellement et irrévocablement responsable, conjointement avec cette dernière, pour l'accomplissement et la réalisation de tous les aspects techniques et opérationnels du réseau. Conformément à cette stipulation, les deux sociétés, Telecom Finland International et France Télécom Mobile Internationale, ont respectivement transféré les contrats à deux sociétés locales: la société FTML (Cellis) et la société Libancell. Des litiges étant survenus, les deux 'sociétés libanaises' ont engagé deux procédures d'arbitrage contre l'Etat libanais devant la Cour d'arbitrage de la CCI conformément à l'article 30 de chacun des deux contrats qui prévoient qu'en cas de différends entre les parties ceux-ci seront résolus selon les règles de conciliation et d'arbitrage de la CCI. Postérieurement à la constitution du tribunal arbitral, l'Etat libanais a saisi le Conseil d'Etat libanais de deux recours en interprétation des articles 13 et 30 de chacun des deux contrats, et a demandé l'annulation de la clause compromissoire qu'ils comportaient.

Le Conseil d'Etat libanais, par deux arrêts rendus le 17 juillet 2001, a procédé à l'annulation des clauses, et décidé de restreindre le domaine de l'article 809 du Code de procédure civile libanais, aux seuls contrats de droit privé. La juridiction administrative jugea: «Considérant que l'interdiction de l'arbitrage dans les contrats administratifs constitue un principe relevant de l'ordre public et qu'il convient de le soulever d'office {…} Considérant qu'il n'y a pas lieu d'appliquer les dispositions de l'article 809 du Code de procédure civile qui autorise l'Etat et les autres personnes

tous les contrats qui mettent en jeu les intérêts du commerce international, même si par application des critères traditionnels, le contrat est administratif.

Ce raisonnement n'a été consacré que dans cet arrêt. Par contre, le Conseil d'Etat libanais qui est en principe (hors les cas où la loi attribue expressément compétence aux tribunaux judiciaires de statuer en matière administrative au sens strict), compétent pour statuer sur la validité d'une clause compromissoire insérée dans un contrat administratif, ne reconnaît pas l'existence de contrats administratifs internationaux, et condamne toute distinction selon que le contrat administratif met ou non en jeu les intérêts du commerce international.

2. La jurisprudence administrative

La question de la distinction entre l'arbitrage interne et l'arbitrage international en matière administrative s'est posée avec acuité devant le Conseil d'Etat dans le cadre des affaires *Cellis*(43) et *Libancell*(44). En l'espèce, à la suite d'un appel d'offres international, le ministère libanais des postes et télécommunications avait, le 30 juin 1994, conclu deux contrats ayant pour objet la conception, l'installation, le fonctionnement et l'entretien d'un service de téléphonie mobile au Liban. Le premier contrat a été conclu avec la société Télécom Finland International et le second avec la société France Télécom Mobile Internationale. L'article 9.1 de chacun des deux contrats, rédigés en termes quasi identiques

43 - CE Lib. 17 juillet 2001, *Rev. lib. arb.* 2001, nº 17, p. 47s.

44 - CE Lib. 17 juillet 2001, *Rev. lib. arb.* 2001, nº 17, p. 55s ; *Rev. arb.* 2001, p. 855s, note M. Sfeir-Slim et H. Slim, et Cf. sur les deux arrêts les commentaires suivants: Gh. Mahmassani, «Etude juridique commentant les arrêts du Conseil d'Etat libanais du 17 juillet 2001 relatifs aux sociétés de téléphone mobile», *Rev. lib. arb.* 2001, nº 17, p. 5s ; A. Baroud, «A propos des arrêts du Conseil d'Etat libanais et la fermeture des voies de développement dans le domaine des investissements- Rapidité inhabituelle dans la reddition des jugements et des principes archaïques», *Rev. lib. arb.* 2001, nº 17, p. 13s ; A.-H. Ahdab, «Un autre point de vue juridique concernant les arrêts du Conseil d'Etat», *Rev. lib. arb.* 2001, nº 17, p. 17s.

contrat: déplacement des marchandises d'un pays à un autre et puis le déplacement de leur prix du deuxième pays au premier, est considéré comme un arbitrage international, ce qui signifie l'adoption du critère économique comme critère final au détriment du critère juridique. Et attendu que la position qui s'appuie sur la règle de la contradiction entre l'Etat et l'arbitrage en matière administrative et sur laquelle s'est stabilisée la jurisprudence des Conseils d'Etat français et libanais, a été dépassée par les juridictions françaises par la mise en œuvre d'une règle matérielle qui s'impose indépendamment de toute recherche de la loi applicable, et cette règle consacre la validité des clauses d'arbitrage dans les contrats d'Etat à caractère commercial, et c'est ce qu'a consacré le législateur libanais par un texte direct et clair: l'article 809 CPC qui prévoit la possibilité pour l'Etat et les personnes morales de droit public de recourir à l'arbitrage. Et attendu que l'Etat et les personnes morales de droit public, comme ils concluent les contrats administratifs internes, concluent aussi des contrats commerciaux internationaux, comme dans le présent cas, en utilisant dans ces contrats les clauses exorbitantes, et ces contrats concernent de par leur nature la réalisation ou l'exécution d'un service public, comme les contrats pétroliers, et s'assemblent dans ces contrats deux caractéristiques: leur rattachement aux intérêts du commerce international, et leur nature administrative en ce qu'ils contiennent des clauses exorbitantes et l'exécution d'un service public. Et attendu que la disposition de l'alinéa 2 de l'article 795 CPC que si le litige objet de l'arbitrage est de la compétence des juridictions administratives, l'exequatur est donnée par le Président du Conseil d'Etat, ne doit pas être comprise dans l'absolu, mais doit être expliquée en harmonie avec les dispositions de l'article 809 du même code, qui relie la validité de la convention d'arbitrage dans le contrat auquel l'Etat est partie, au cas où l'arbitrage est international et donc en relation avec les intérêts du commerce international». Ainsi la Cour d'appel considéra, que l'article 809 du CPC concerne

un contrat de vente d'équipements pour les forces de sécurité libanaise interne avait été conclu entre l'Etat libanais (acheteur) et la société Harris (vendeur). Le contrat contenait une clause compromissoire. La Banque du Liban et d'Outre-Mer (BLOM) a émis une garantie bancaire dont la présentation était exigée dans le contrat par l'Etat libanais. L'Etat libanais invoquant l'inexécution par la société de ses obligations, adressa à la banque un ordre de paiement. La banque s'est opposée à cet ordre devant les juridictions judiciaires. Notons que les tribunaux judiciaires sont compétents en la matière en vertu de l'article 45 de la loi nº 14969 du 30 décembre 1963 sur la comptabilité publique. La banque invoquait l'existence et la validité de la convention d'arbitrage dans le contrat principal, ce qui interdit selon elle, à l'Etat d'user de la faculté qui lui est donnée par ladite loi d'adresser des ordres de paiement. L'Etat libanais, invoquait la nullité de la clause compromissoire conclue par l'Etat et ceci conformément aux articles 828 et 408 de l'ancien code de procédure civile qui étaient en vigueur au moment de la conclusion du contrat[42]. La Cour d'appel de Beyrouth, tout en considérant que l'Etat peut adresser des ordres de paiement même en présence d'une convention d'arbitrage, décida que la clause compromissoire est valable. Elle jugea que: *«l'article 809 CPC n'est que la consécration d'une règle matérielle directe qui s'impose dans les contrat commerciaux internationaux dans lesquels l'Etat est partie, et cette règle d'origine jurisprudentielle est une règle imposée par la jurisprudence en l'absence de texte attendu que l'arbitrage dans un contrat qui entraîne un flux et un reflux des biens et des services à travers les frontières, et qui a des conséquences réciproques dans chacun des deux Etats concernés par ledit*

42 - Notons que le Code de procédure civile libanais a été reformé en 1983 et en 1984, mais jusqu'à la réforme de 2002, le Conseil d'Etat libanais considérait que la prohibition de la convention d'arbitrage en matière administrative est un principe général du droit.

du décret n° 4517 du 13 décembre 1972[40] réglementant le statut des établissements publics au Liban. En fait, ledit article admet le recours à l'arbitrage par les établissements publics, que leur activité soit soumise au droit privé ou au droit public. Le texte ne concerne que les établissements publics.

Qu'en est-il pour les contrats de droit privés conclus par l'Etat? Doit-on considérer que l'admission par la Cour de cassation de l'arbitrage sans distinction entre matières interne et internationale est intimement liée à l'existence d'un texte exprès dans ce sens, et qu'il n'en serait pas de même – à défaut de texte – quand il s'agit de l'Etat?

La Haute juridiction libanaise, dans l'arrêt *Télévision du Liban*, relie la possibilité du recours à l'arbitrage, non à la qualité d'établissement public de Télévision du Liban, mais à la soumission de son activité, étant un EPIC, au droit privé.

Ainsi, selon la Haute juridiction judiciaire, l'admission expresse dans l'article 809 CPC de l'aptitude des personnes morales de droit public à compromettre en matière internationale, ne doit pas nous conduire à considérer qu'ils ne peuvent pas le faire en matière interne. La position de la Cour de cassation a été prise en matière de droit privé. En effet, nous savons qu'en vertu des principes de répartition de compétence entre les juridictions administratives et les juridictions judiciaires, ces dernières ne peuvent statuer que dans le cadre de l'activité privée de l'Etat.

Toutefois, la Cour d'appel de Beyrouth a pu dans un arrêt rendu[41], statuer sur la validité de la clause compromissoire insérée dans un contrat administratif, et instituer une distinction entre l'arbitrage interne et l'arbitrage international. En l'espèce,

40 - JO 14 décembre 1972, n° 100, annexe.

41 - CA Bey. 21 mars 2001, *Rev. al adl* 2001, p. 139s.

L'article 795 alinéa 2 CPC[38] dispose: «Si le litige objet de l'arbitrage relève de la compétence des juridictions administratives, l'exequatur sera octroyé par le Président du Conseil d'Etat.»

L'article 809 alinéa 2 CPC dispose: «L'Etat, ainsi que les personnes morales de droit public, peuvent recourir à l'arbitrage international». Cet article 809 est inséré dans la partie du code relative à l'arbitrage international.

L'étendue de la distinction textuelle entre l'arbitrage interne et l'arbitrage international, et par suite l'interprétation des articles susvisés a donné lieu à de vives controverses. En fait, s'est surtout posée la question de savoir quelle est la portée de l'article 809 du CPC. Doit-on déduire de l'emplacement et du contenu de cet article qu'*a contrario* les personnes morales de droit public ne peuvent pas compromettre en matière interne? D'autre part, faut-il considérer contrairement à l'état du droit français, que l'admission qui y est consacrée vaut quelle que soit la nature du contrat en matière internationale (contrat de droit privé international et contrat administratif)?

1. La jurisprudence judiciaire

En effet, dans son arrêt «*Télévision du Liban*»[39] rendu le 23 février 1999 en matière d'arbitrage interne, la Cour de cassation libanaise a considéré que la société *Télévision du Liban,* étant un établissement public à caractère industriel et commercial dont l'activité est soumise au droit privé, peut recourir à l'arbitrage.

Toutefois, dans cet arrêt, il s'agissait de l'aptitude d'un établissement public à compromettre. On pourrait être tentés de dire que cette solution est dictée par un texte de loi: l'article 28A9

38 - Cet article ainsi que l'article 809 CPC n'ont pas été réformés en 2002.

39 - Cass. civ. 1ère ch. 23 février 1999, *Rec. Baz* 1999, p. 231s.

l'exequatur est accordé par le Président du tribunal de première instance dans le ressort duquel se trouve le siège de l'arbitrage quand celui-ci est situé au Liban, et celui de Beyrouth dans l'autre cas.

L'exequatur est octroyé après avoir fourni la preuve de l'existence de la convention d'arbitrage ainsi que l'absence de contrariété manifeste avec l'ordre public international.

II. L'arbitrage: facteur d'encouragement des investissements en droit libanais?

L'instauration au Liban d'un climat qui puisse attirer les investissements étrangers passe par la mise en place ainsi que par la mise en œuvre efficace d'un environnement juridique encourageant et protecteur; à commencer par l'adoption de l'arbitrage comme technique exclusive de solution de conflits entre investisseurs et Etat. L'arbitrage constitue-t-il un facteur d'encouragement des investissements en droit libanais?

A. L'arbitrage en matière administrative

Le droit libanais de l'arbitrage a été partiellement réformé par la loi n°440 du 29 juillet 2002[37]. La réforme concerne, entre autres, la validité de la convention d'arbitrage en matière administrative.

a. Avant la réforme de 2002

Avant la réforme de 2002, l'article 762 CPC disposait: «Il revient aux contractants d'insérer dans le contrat commercial ou civil conclu entre eux une clause disposant que seront résolus par voie d'arbitrage tous les litiges susceptibles de transaction qui pourront naître de l'exécution ou de l'interprétation de ce contrat».

37 - JO n° 34, 1 juillet 2002, p. 5183s.

que leur litige sera résolu «conformément à une loi étrangère ou à un usage étranger».

- En matière internationale, le juge libanais intervient en tant que juge d'appui en présence d'une difficulté dans la désignation des arbitres, lorsque l'arbitrage se déroule au Liban ou lorsque l'application du Code de procédure civile libanais est requise; et en l'absence de clause contraire.

- Les parties peuvent choisir les règles applicables au fond du litige et à la procédure comme elles l'entendent. Si les parties n'ont opéré aucun choix explicite ou implicite, il appartient à l'arbitre de déterminer les règles de droit applicables.

- Le juge des référés est compétent pour ordonner des mesures provisoires et conservatoires avant comme après la saisine du tribunal arbitral(33) en dépit de la compétence attribuée expressément par l'article 789(34) al 2 du CPC à l'arbitre «d'ordonner la prise de mesures provisoires ou conservatoires induites par la nature du litige».

- Le Code de procédure civile libanais(35), prévoit la possibilité pour le créancier d'obtenir une provision sur sa créance à condition nécessaire et suffisante que l'existence de l'obligation ne soit pas sérieusement contestable(36). Les textes ne posent pas comme condition d'exercice de ce droit, l'urgence.

- Aussi bien en matière interne et en matière internationale,

33 - Sur la question, v par ex. F. Hage-Chahine, **Les relations entre l'arbitre et le juge des référés**, *Rev. lib*. arb. nº 9, p. 35s ; M. Maamari, **La coopération du juge**, *Actes du colloque de Beyrouth sur l'arbitrage international*, 1995, *POEJ* nº 48, p. 73s ; H. Slim, Les mesures provisoires et l'arbitrage en droit libanais», *Rev. lib. arb*. 2005 nº 36 p. 12s ; G. Mahmassani, **Le rôle des tribunaux étatiques et de l'arbitre dans la prise des mesures provisoires et conservatoires en droit libanais**, *Rev. lib. arb*. 2006, nº 37, p. 7s.

34 - Cet alinéa a été ajouté par la loi nº 440 du 29 juillet 2002 qui a modifié certaines dispositions du Code de procédure civile relatives à l'arbitrage.

35 - Article 579 CPC Lib.

36 - Sur le référé-provision, cf. par ex. G. Couchez, **Le référé-provision: mesure ou démesure?**, in *Mélanges offerts à P. Raynaud*, Dalloz, Sirey, 1985, p. 161s.

La loi n° 240 du 7 août 2000 relative aux brevets d'invention[30] a supprimé la compétence exclusive du juge judiciaire instituée par l'ancienne loi 2385/1924, et a limité l'intervention du ministère public aux actions en nullité du brevet d'invention. Aux termes de l'alinéa 2 de l'article 39 de la nouvelle loi, «les dispositions qui précèdent ne font pas obstacle au recours à l'arbitrage s'agissant des matières susceptibles de transaction».

Ainsi la loi n° 240/2000 consacre expressément le principe de l'arbitrabilité des litiges de propriété industrielle dans la mesure où ils sont susceptibles de transaction.

2. Règles diverses relatives aux effets de la convention d'arbitrage et à la procédure d'arbitrage.

- Le législateur libanais admet l'arbitrage ad hoc et l'arbitrage institutionnel.

- L'article 785 CPC, consacre le principe de la compétence du tribunal arbitral de statuer sur sa propre compétence. Dans un arrêt rendu le 1er août 2003[31], la Cour de cassation libanaise a considéré que les tribunaux étatiques n'ont pas le droit de statuer sur la compétence des arbitres. La Cour de cassation libanaise, dans un arrêt rendu le 1er août 2003[32] a considéré que l'incompétence des tribunaux étatiques ne connaît pas d'exceptions.

- En droit interne, selon l'article 755 NCPC, les parties peuvent confier aux arbitres, par une clause expresse insérée dans la convention d'arbitrage elle-même ou dans une convention séparée, une «mission de conciliation» et de trancher leur litige en tant qu'amiables compositeurs. Les parties peuvent convenir

30 - JO nº 35, 14 Août 2000 p. 3183s.

31 - Cass. civ. 4e ch. 1 août 2003, Cassandre 8-2003, 1273 ; Prés. Trib. 1ère inst. Bey. 24 octobre 2005, *Rev. lib. arb.* nº 37 p. 42s.

32 - Cass. civ. 4e ch. 1er août 2003, *préc.*

pour le règlement des intérêts civils[27].

L'article 1037 du COC libanais soustrait expressément à la prohibition de transiger et par suite de compromettre, les intérêts pécuniaires qui résultent d'un délit.

c. Faillite

En matière de faillite[28], l'article 490 du Code de commerce libanais, attribue compétence au tribunal de première instance dans le ressort duquel se trouve le fonds de commerce pour connaître toutes les actions nées des règles relatives à la faillite.

S'il est vrai que l'attribution de compétence exclusive à un tribunal n'est pas toujours suffisante pour interdire l'arbitrage, il est tout aussi vrai qu'en matière de faillite, le but de cette attribution de compétence semble bien être de nature à faire obstacle à l'arbitrage. Seul le juge étatique peut ouvrir, surveiller, clore une procédure collective, décider de l'admission des créances, du sort des biens du débiteur… Ce principe est également applicable en matière internationale.

d. Propriété intellectuelle

En droit libanais, la loi n° 75 du 3 avril 1999 relative aux droits d'auteur et droits voisins, ne contient aucune disposition qui réserve de manière exclusive le contentieux du droit d'auteur et droits voisins à une juridiction étatique déterminée. Mais l'article 22 de la loi n° 75/1999[29] énonce expressément qu' «on ne peut disposer des droits moraux de l'auteur».

27 - Par ex. Cass. crim. 23 janvier 1947, *Gaz*. Pal. 1947, 1, p. 76 ; Paris, 9 déc. 1955, p. 101.

28 - Cf. sur la question en droit français, P. Ancel, **Conventions d'arbitrage. Conditions de fond. Litiges arbitrables**, *art. préc*. n° 52s, et du même auteur aussi, **Arbitrage et procédures collectives après la loi du 25 janvier 1985**, *Rev. arb.* 1987, p. 127s et «Arbitrage et procédures collectives», *Rev. arb.* 1983, p. 255s.

29 - Loi n° 75 du 3 avril 1999, *JO* n° 18 du 13 avril 1999, p. 1104s. Sur cette loi, Cf. par ex. I. Najjar, **Chroniques de droit privé libanais:** Beyrouth 2001, préf. J. Carbonnier, avant propos, Fr. Terré, p. 401s.; Ph. Auade, **La propriété intellectuelle rénovée au Liban**, *Rev. al adl* 2002, n° 2-3, p. 265s.

- selon cette opinion admise - d'appliquer les dispositions impératives même si les parties les ont écartées par commun accord, sous le contrôle a posteriori des juridictions étatiques qu'elles exerceraient par l'annulation de la sentence arbitrale qui a violé ces dispositions».

La Cour de cassation relie l'admission de l'arbitrabilité des litiges mettant en jeu des réglementations impératives et le pouvoir de l'arbitre d'appliquer les dispositions impératives au caractère international de l'arbitrage. En matière interne, dans un arrêt ultérieur(23) (l'arrêt *Obeji*) rendu par la même chambre, la Cour de cassation ne se prononce pas dans les mêmes termes.

Ladite Cour prohibe la clause compromissoire, et justifie la prohibition par le fait que le recours à l'arbitrage sur clause compromissoire vaut une renonciation par le représentant à ses droits. Ainsi elle admet la validité du compromis puisque le représentant peut renoncer à ses droits après la naissance du litige.

b. Le droit pénal

La matière pénale n'est évidemment pas arbitrable. Il s'agit d'une prohibition de principe de l'arbitrage(24). Un arbitre n'est pas compétent aussi bien en matière interne(25) qu'internationale(26) pour prononcer des sanctions pénales, ni statuer sur leur exécution. Mais l'existence d'une sanction pénale n'est pas un critère d'exclusion de l'arbitrage. Que l'arbitrage soit interne ou international, l'interdiction de compromettre en matière pénale doit être entendue de manière stricte. Elle n'empêche pas que l'auteur de l'infraction et la victime ne recourent à l'arbitrage

23 - Cass. Lib. 5e ch. 11 janvier 2005, *Rev. al adl* 2005, nº 2, p. 285s, note J. Rizkallah.

24 - J.-B. Racine, **L'arbitrage commercial international et l'ordre public**, op. cit. nº 155.

25 - Cf. M. de Boisséson, **Le droit français de l'arbitrage interne et international**, Paris, GLN Ed. Joly, 1990. nº 33 ; P. Ancel, **Conventions d'arbitrage. Conditions de fond. Litiges arbitrables**, *JCl. Procédure civile*, fasc. 1024 et *JCl commercial*, fasc. 212 ; nº 51.

26 - Cf. D. Vidal, **Droit français de l'arbitrage commercial international**, op. cit. nº 111.

considéré le contrat de représentation commerciale arbitrable en matière internationale par application de la règle de la validité de la convention d'arbitrage lorsque le litige met en jeu des dispositions impératives. Ainsi et pour la première fois, elle opère une distinction entre l'arbitrage interne et l'arbitrage international.

En l'espèce, il s'agissait d'un contrat de représentation commerciale exclusive qui liait la société libanaise pour l'importation des produits alimentaires CLIPA et la société suisse Jacobs Suchard. La société libanaise s'était engagée à vendre et à distribuer au Liban, pour la société suisse, des produits de chocolat et de cacao. La société suisse ayant résilié le contrat, la société libanaise intenta une action en référé réclamant une provision sur la base de son droit à indemnité pour résiliation du contrat de représentation et donc violation de l'article 4 du décret-loi libanais nº 34/67. La société suisse se prévalait de l'existence dans le contrat d'une clause compromissoire qui attribuait la compétence en cas de litige à un ou plusieurs arbitres désignés par la CCI à Paris, et disposait que, en cas de différend, le droit applicable au fond du litige serait le droit suisse.

La Cour de cassation, statuant en matière de référé, considère que la dette ne remplissait pas les conditions imposées par l'existence d'une clause compromissoire, pour que les juridictions étatiques puissent se prononcer sur l'accord d'une provision; et évoquant les controverses qui existent en droit libanais au sujet de l'arbitrabilité des litiges relatifs à la rupture des contrats de représentation commerciale, que ce soit dans la jurisprudence ou dans la doctrine affirme:

«Attendu que la soumission du contrat à des lois de police n'entraîne pas -en soi- et automatiquement l'écart de la compétence arbitrale, ceci au moins en matière internationale et il appartiendra à l'arbitre

a. La représentation commerciale(17)

Le représentant libanais bénéficie d'un statut protecteur: le législateur libanais dans le décret-loi nº 34/67 du 5 août 1967 en vue de protéger le représentant libanais contre les ruptures injustifiées des contrats de représentation a établi à leur profit un régime favorable d'indemnisation. Le caractère d'ordre public et de loi de police en matière internationale de ces dispositions protectrices impératives en matière interne(18), a été affirmé à maintes reprises aussi bien par la jurisprudence que par la doctrine(19). Les tribunaux avaient ainsi à se prononcer sur l'incidence de l'application de réglementations impératives ou d'ordre public sur l'arbitrabilité des litiges.

Il existe un courant en jurisprudence qui rejette dans ce cas l'arbitrabilité desdits litiges en confondant matières d'ordre public et règles d'ordre public(20). Les tribunaux créent parfois un lien entre l'application au litige de dispositions impératives et la compétence des juridictions libanaises. L'un des arguments utilisés, sans distinction entre l'arbitrage interne et l'arbitrage international, pour rejeter l'arbitrage est qu'on ne peut assurer l'application des règles d'ordre public qu'en attribuant la compétence pour régler le litige aux tribunaux libanais(21).

Mais dans l'arrêt Suchard(22), la Cour de cassation libanaise a

17 - V. sur la question, R. Assaf, **Arbitrage et Représentation commerciale en droit libanais**, mémoire de DEA en droit de l'arbitrage soutenu à la faculté de droit et des sciences politiques de l'université Saint Joseph de Beyrouth (polycopié), 2004.

18 - L'article 4 du décret-loi nº 34/67 dispose que le représentant libanais a droit aux indemnités prévues par la loi «nonobstant tout accord contraire», et pour une application en jurisprudence, Cf. récemment, Cass. Lib. 5e ch. 11 janvier 2005, *Rev. al. adl.* 2005, nº 2, p. 285s, note J. Rizkallah.

19 - Par exemple, 1ère inst. Bey. 3 février 1994, *Rev. lib. arb.* 1996, nº 1 p. 83; 5 avril 1994, Rev. al adl 1994 p. 214, et récemment, Cass. civ. lib. 4e ch. 30 mars 2006, *Rev. al adl* 2006 nº 4, p. 1532s.

20 - 1ère inst. Bey. 5 avril 1994, *préc.*

21 - 1ère inst. Bey. 5 avril 1994, *préc* (arbitrage international); 11 mai 2006, inédit (arbitrage international); et Cass. Lib. 4e ch. 30 mars 2006, (arbitrage international), *préc.*

22 - Cass. Lib. 5e ch. 20 février 2003, *Rev. al adl.* 2006, p. 610s note R. Assaf.

qui concernent l'amiable composition, mais aussi celles relatives à la désignation de l'arbitre et les autres procédures de l'arbitrage en amiable composition.

Attendu qu'il apparaît de la lecture de la clause compromissoire à la lumière des règles exposées, que les parties ont voulu, conformément à ladite clause, suivre la modalité de désignation prévue par la loi précitée, et spécialement celle prévue à l'alinéa 1 de l'article 764 CPC, donc le recours au Président du tribunal de première instance pour la désignation de l'arbitre qui tranchera les litiges survenus entre elles après s'être accordées à recourir à l'arbitrage en amiable composition pour trancher ces différends; elles ont ainsi prévu de manière implicite mais claire, la modalité à suivre pour la désignation de l'arbitre». La Cour de cassation libanaise a rejeté le pourvoi formé contre l'arrêt et a approuvé la solution(15).

En matière de consentement, les principes généraux d'interprétation des conventions qui sont prévus en droit libanais aux articles 366s COC, s'appliquent s'agissant de la convention d'arbitrage.

2. Le domaine de la convention d'arbitrage

Le droit libanais crée un rapport entre la notion d'arbitrabilité et celle de transaction.

Il est incontestable que tout litige portant sur un droit extrapatrimonial est par principe exclu de l'arbitrage(16). Qu'en est-il en matières de représentation commerciale, droit pénal, faillite, propriété intellectuelle?

15 - Cass. Lib. 5e ch. 28 février 2002, *Rev. lib. arb.* 2002, nº 22, p. 75.

16 - Cf. par ex. J.-B. Racine, **L'arbitrage commercial international et l'ordre public**, LGDJ, 1999, p. 91s.

la convention d'arbitrage *peut* désigner le ou les arbitres ou prévoir les modalités de leur désignation».

La Cour d'appel de Beyrouth a admis la clause blanche en matière interne(12) et internationale(13).

Dans le premier arrêt, était invoquée la nullité d'une clause prévoyant le recours en cas de litige à un arbitre amiable compositeur selon les règles du CPC libanais sans aucune mention relative à la désignation des arbitres. Alors que le Président du tribunal de première instance avait refusé de nommer un arbitre et déclaré nulle la clause qui ne satisfait pas aux exigences de l'article 763 quant au choix des arbitres(14), la cour d'appel valide la clause en appliquant le même article. Elle a jugé qu' *«il est clair que ladite clause ne désignait pas l'arbitre en sa personne ou en sa qualité, reste à savoir si cette clause prévoit la modalité de sa désignation.*

Et attendu que les règles d'interprétation des actes juridiques consacrées à l'article 366 COC, sont fondées sur des principes tels la prise en considération de la véritable intention des parties au lieu de s'attacher à la lettre du texte, et faire prévaloir le sens utile et non le sens qui prive le texte de tout effet.

Attendu et à la lumière de ces règles, que les parties, en s'accordant à choisir l'arbitrage en amiable composition comme mode de résolution de leurs litiges selon les règles du CPC libanais, ont voulu se référer aux règles prévues dans cette loi; non seulement aux règles

12 - CA Bey. 3e ch. 19 octobre 2000, *Rev. lib. arb.* nº 16, p. 61s.

13 - CA Bey. 3e ch. 5 octobre 2000, *Rev. lib. arb.* nº 17, p. 45s

14 - Prés. Trib. 1ère inst. 6 juillet 2000, *Rev. lib. arb.* nº 14-15, p. 130s. Il considéra qu'en cas d'omission de désignation de l'arbitre dans la clause compromissoire, ou de prévision des modalités de sa désignation, il convient de considérer la clause insuffisante pour désigner l'arbitre. Et l'on ne peut invoquer à cet égard la référence par la clause compromissoire au Code de procédure civile par ce qu'une telle référence ne concerne que l'application des textes et règles relatives à la procédure arbitrale, et ses effets. Elle ne concerne en aucun cas la question de nomination des arbitres. La référence aux textes du code de procédure civile comprend l'article 763 alinéa 2 du même code, qui exige pour la validité de la clause compromissoire la nomination des arbitres ou la prévision des modalités de leur désignation.

B. La formation et le domaine de la convention d'arbitrage

1. Les conditions de forme et de fond

Une convention d'arbitrage valablement formée doit, à l'instar de tout contrat[10], remplir certaines conditions de forme et de fond. Même si le principe est celui du consensualisme, il est admis que l'exigence d'une forme particulière est une condition de validité pour certains contrats[11].

Le code de procédure civile libanais requièrt en matière interne l'écrit *ad validitatem* pour la clause compromissoire et *ad probationem* pour le compromis.

L'article 763 CPC Lib. dispose dans son premier alinéa: «La clause compromissoire doit à peine de nullité, être stipulée par écrit dans la convention d'arbitrage ou dans un document auquel celle-ci se réfère».

L'article 766 CPC Lib. dispose: «Le compromis est constaté par écrit».

En matière internationale, et conformément à l'article 812 du même code, ces dispositions impératives en matière interne ne s'appliquent qu'à défaut de convention particulière contraire, ou plus simplement s'appliquent sauf volonté contraire des parties.

L'article 763 al. 2 CPC relatif à l'arbitrage interne, dispose que la clause compromissoire doit à peine de nullité, soit désigner le ou les arbitres, soit prévoir les modalités de leur désignation.

En matière internationale, l'article 810 CPC Lib. dispose: «Directement ou par référence à un règlement d'arbitrage,

10 - Les conditions de formation des conventions sont énoncées aux articles 1108 du Code civil français, et 177 du Code des obligations et des contrats libanais.

11 - Le Code civil français, à la différence du Code des obligations et des contrats libanais, ne mentionne pas la forme parmi les conditions de formation des conventions.

Dans un autre sens, la Cour de cassation libanaise a considéré dans un arrêt rendu le 19 février 2002 que «la détermination du domaine de l'objet soumis à l'arbitrage doit découler de l'interprétation de la volonté réelle des parties et non de la considération que l'arbitrage est une justice exceptionnelle»(7).

A. L'autonomie de la convention d'arbitrage

La consécration de l'autonomie de la clause compromissoire par rapport à la convention principale en droit libanais est textuelle et non jurisprudentielle. Elle a été instaurée récemment par la réforme de 2002 qui a modifié l'article 762 du code de procédure civile qui dispose –entre autres- désormais qu'il appartient aux contractants d'insérer dans le contrat commercial ou civil conclu entre eux une clause stipulant que seront résolus par voie d'arbitrage tous les litiges qui pourront naître de la validité de ce contrat.

En jurisprudence, dans un premier temps, avant la loi de 2002, on a considéré que la nullité du contrat principal entraînait la nullité de la clause compromissoire(8).

Aujourd'hui cette autonomie est affirmée aussi en jurisprudence(9) dans des arrêts rendus aussi bien en matière interne et internationale. Ainsi, la Cour d'appel de Beyrouth a récemment considéré que «la nullité du contrat n'est pas une cause de nullité de la clause compromissoire puisque l'existence de la clause compromissoire est indépendante du contrat qui la contient».

7 - Cass. lib. 5e ch. 19 février 2002, *Rev. lib. arb.* 2002 nº 22 p. 64s. La même solution, en matière internationale, est retrouvée dans un jugement rendu par le tribunal de première instance de Beyrouth, qui affirmait qu' «il n'y a aucune raison pour consacrer l'interprétation restrictive pour dégager la volonté des parties».

8 - 1ère inst. Bey. 1 août 1983, *Rev. al adl* 1985 p. 600; 1ère inst. Bey. 5e ch. 23 janvier 1986, CA Mt. Liban, 3e ch. 20 mai 1993; Cass. Lib. 1ère ch. 1 décembre 1997, *Rev. lib. arb.* nº 7 p. 59.

9 - CA Bey. 3e ch. 14 octobre 2004, Rev. lib. arb. nº 32 p. 21s ; Trib. 1ère inst. Bey. 18 févr. 2004, *Rev. lib. arb.* nº 29 p. 48s.

mai 1980 et du 12 mai 1981[3]. Le droit libanais de l'arbitrage règlemente séparément l'arbitrage interne et l'arbitrage international. La réforme de 1983-1984 au Liban a été faite par deux décrets, l'un relatif à l'arbitrage interne et l'autre à l'arbitrage international.

Le code de procédure civile libanais retient dans son article 809, la définition française de l'arbitrage international. Est international en droit libanais, l'arbitrage qui met en jeu les intérêts du commerce international.

Complétant ces dispositions, le législateur libanais est intervenu par la loi n° 440 du 29 juillet 2002[4] rejetant, fermement à notre avis, toute thèse concevant l'arbitrage en tant que mode exceptionnel ou secondaire de règlement des litiges. En effet, entre autres, l'article 762 a été amendé, pour permettre en principe[5] à l'Etat de recourir à l'arbitrage en matière de contrats administratifs.

En jurisprudence, aussi bien sur le plan des principes que sur celui des solutions substantielles, on perçoit les deux courants (restrictif et libéral). Sur le plan des principes, la cour d'appel de Beyrouth a jugé en 1993 qu' «il est clair que le recours à l'arbitrage a été admis par la loi et par cette admission (le législateur) a soustrait le litige à la compétence de la justice étatique et a permis son attribution à un arbitre étranger à l'appareil judiciaire de l'Etat, ce recours est exceptionnel et il ne faut pas l'interpréter largement »[6]. Ainsi, la cour se prononce pour une interprétation restrictive de la convention d'arbitrage.

3 - Cf. sur ce point par exemple, A. H. Ahdab, **Les amendements du code de procédure civile libanais à la suite des arrêts du CE annulant la clause compromissoire stipulée dans les contrats Cellis et Libancell**, *Rev. lib. arb.* 2002, n° 24, p. 12s, *spéc*. p. 1.

4 - Publiée au JO, 43, 1-8-2002 p. 5183, et *Rev. lib. arb.* n° 23 p. 64. Cf. sur les travaux préparatoires, *Rev. lib. arb*. n° 24, p. 24s. Commentaires de la loi, A. Ghsoub, **Commentaire de l'amendement du NCPC libanais et le régime de l'arbitrage**, *Rev. lib. arb.* 2002, n° 24, p. 14s, A. H Ahdab, *art. préc.*

5 - Sous réserve de l'autorisation par décret du conseil des ministres.

6 - CA Bey. 12e ch. 10 juin 1993, *Rev. jud.* 1993, p. 704s ; et Cf. S. Mansour, **Le contrôle judiciaire et le recours en annulation de la sentence arbitrale**, *Rev. lib. arb.* n° 14 et 15, p. 7s

international privé de l'ordre juridique auquel il appartient, lequel se limite, en l'absence d'un quelconque ordre juridique réellement international de droit des affaires, à définir des principes de choix entre les diverses règles nationales, c'est à dire des règles de conflit.

En revanche, l'arbitrage permet de s'affranchir des règles de conflit et de répondre plus directement aux besoins du commerce international.

La pratique démontre à l'évidence que l'arbitrage commercial international connaît une croissance exponentielle. Celle-ci est à la mesure du développement des affaires internationales qui accompagne la «globalisation» mondiale des activités et des structures des entreprises.

Tenant compte de ces avantages, le droit libanais règlemente l'arbitrage libéralement (I). Toutefois, le droit libanais a connu certaines hésitations en matière d'aptitude de l'Etat et des personnes morales de droit public à compromettre (II). Ces hésitations ont freiné pour un certain temps l'encouragement de l'investissement au Liban.

I. Le contexte juridique libéral.

Le droit libanais de l'arbitrage est caractérisé par son libéralisme et sa flexibilité.

Le Code de procédure civile libanais fut promulgué par le décret-loi nº 90 du 16 septembre 1983. Il comprend dans le livre II consacré aux «instances et procédures diverses» un titre I relatif à l'arbitrage. Ce titre relatif à l'arbitrage dans le CPC réformé en 1983-1984 est largement inspiré des décrets français du 14

exerçant la mission juridictionnelle qui lui a été confiée par celles-ci[1]. L'arbitrage est un mode non juridictionnel de règlement des conflits. Il trouve donc naturellement sa place dans les modes alternatifs de règlement des différends; c'est l'un des modes alternatifs au mode judiciaire, actuellement très en vogue. La différence entre le juge et l'arbitre n'est pas dans leur fonction (juridictionnelle) mais dans la source de leur pouvoir: dans un cas c'est une source étatique, dans l'autre cas c'est une source contractuelle.

L'arbitrage présente des avantages considérables. La procédure d'arbitrage est plus rapide que la procédure judiciaire, et si les parties doivent assumer le coût des honoraires des arbitres, cette rapidité fait que globalement, l'arbitrage n'est pas plus coûteux que la procédure judiciaire. Le choix des arbitres permet de solliciter une compétence précise, juridique ou technique. La qualité de la procédure arbitrale s'explique par la compétence et la disponibilité des arbitres, la motivation des parties et celle de leurs conseils, davantage impliqués, sans doute, dans une telle procédure «à flux tendu» que dans une procédure judiciaire aux rebondissements incertains et multiples. Enfin, le grand intérêt de l'arbitrage est la confidentialité, qui sied si bien au monde des affaires[2].

C'est dans les relations commerciales internationales que s'exprime de la manière la plus évidente l'intérêt pratique de l'arbitrage; on y trouve non seulement les intérêts de rapidité, d'efficacité et de confidentialité, mais aussi un intérêt juridique spécifique.

En effet, le tribunal judiciaire devrait appliquer le droit

1 - Ch. Jarrosson, **La notion d'arbitrage**, LGDJ, 1987.

2 - Sur le fondement et la portée du principe de confidentialité, F. Fages, Rev. arb. 2003, p.10

L'arbitrage au Liban

Dr. Rayanne ASSAF*

L'institution de l'arbitrage est de tous les temps. Il est permis de penser qu'elle a, dans l'histoire, précédé l'époque où la justice a été prise en charge et organisée par l'Etat.

L'arbitrage a tendance à prospérer dans les époques ou l'Etat est faible, incapable souvent d'imposer le recours à ses tribunaux ou le respect de leurs décisions.

Historiquement, l'arbitrage, en tant que mode de règlement des litiges a été utilisé par les minorités ethniques ou religieuses qui ne voulaient pas voir régler les procès par les tribunaux établis et conformément à un droit dont elles ne reconnaissent pas le bien fondé et la justice.

Selon le professeur Charles Jarrosson, l'arbitrage est l'institution par laquelle un tiers règle le différend qui oppose deux ou plusieurs parties, en

* *Docteur en droit*

outcome of the recent «Kurdish opening», yet this program in particular could be troublesome, especially as the 2011 national elections approach, and might curb the government's ability to play an effective role in the region. The sustainability of the new foreign policy is also threatened by the government's inability to establish a healthy dialogue with opposition parties. Not only domestic policies but also foreign-policy initiatives have emerged as battlefronts in the confrontation between the JDP and its rivals. The JDP's preference for controlled confrontation, rather than building bridges, will adversely affect the success of its Middle Eastern policy(27).

27 - Ziya Onis and Suhnaz Yilmaz, **Between Europeanization and Euro-Asianism: Foreign Policy Activism in Turkey during the AKP Era**, Turkish Studies, Vol. 10, No. 1, March 2009, pp. 7-24.

after its scheduled withdrawal from Iraq, the United States will remain a major factor in the regional balance of power[25]. Yet the key question remains: What strategy will it pursue? Already a readjustment is taking place in other regions, seeking to align American interests with the rise of China and Russia in East Asia and Eurasia, respectively. At the same time, the United States now plays a less significant role in European strategic affairs. The United States cannot manage security in all regions of the globe. And the recent American position on Turkey's role in the Middle East reflects just such an understanding, for it is based on both an appreciation of Turkey's stabilizer role in the region and a willingness to allow Turkey to assume managerial responsibilities, without dictating how Ankara should define its priorities[26].

Future Challenges of Turkish Foreign Policy

A major challenge facing Turkey's efforts to assert its will in the region will be the government's ability to manage domestic issues. Although the JDP has succeeded in maintaining its electoral support base, Turkish society is growing increasingly polarized. In an effort to address the country's major problems, most notably Islamism, the Kurdish issue and the role of the military in politics, the government has initiated several reforms, with varying degrees of success. Some of these have fundamentally restructured the domestic balance of power and led to discontent among certain interest groups and ideological factions. The reshuffling of domestic power relations is one reason the transition period is likely to remain difficult. It is too early to predict the

25 - Saban Kardas, **Turkish-American 'Strategic Partnership': On the Way to Rejuvenation?**, Eurasia Daily Monitor, Vol. 6, No. 45, March 9, 2009.

26 - See the debate during a recent hearing at the U.S. House of Representatives, which was also attended by some Turkish speakers: **Turkey Hearing in U.S. Congress Sees Tension, Controversy**, Today's Time, December 5, 2009.

so as to advance Turkish national interests and can expand its global economic reach by penetrating new markets, JDP foreign policy will earn status in both the domestic and international arena. Overreaching, however, will strain Turkey's resources and diminish its ability to influence external developments(23).

New Turkey And The United States

Since the Iraq debacle, there has been much talk about how to «save the Turkish-American strategic partnership». The Obama administration's overtures to Turkey and his call for a «model partnership» during his Turkey visit in April 2009 inspired hopes that the parties could move past the legacy of the Bush era. However, a new model has not emerged, and «model partnership» still remains an enigma. Even Erdogan's December visit to Washington did not produce any tangible results. To be sure, attempts under the Bush administration to repair the Turkish-American strategic alliance also failed. Despite signatures on «shared-vision» documents, the parties could not reestablish the partnership on sustainable foundations(24). Such a rethinking requires that American diplomacy toward the Middle East be based on a more realistic evaluation of how regional actors like Turkey view their security situation. Since congruence of interests is key to a successful alliance, the United States must take into account Turkey's threat perceptions and interests. More important, this move requires that the United States redefine its role on the basis of an offshore-balancing strategy and allow regional-security dynamics to operate. Even

23 - Aware of the strains placed on the Foreign Ministry bureaucracy by the recent expansive agenda, Davutoglu initiated a reform of the ministry in order to increase the number of personnel and improve the quality of training. He is also seeking to convince the Cabinet to increase the resources of the ministry drastically.

24 - See the Forum **Major Powers and the Middle East**, Middle East Policy, Vol. 16, No. 4, Winter 2009, pp. 1-26.

soft-power resources. Furthermore, Turkey can not only shape local political dynamics; it also possesses another property of a regional power: the capacity to challenge global leaders and deny access to extra-regional actors. This was the case in the Iraq War and the Russia-Georgia war, and now is also the case in the context of the Iranian nuclear standoff. Turkey reacted against the harsh American response to the Iranian nuclear program, not out of complacency, but out of concern over the negative implications of such a policy for the Middle East(22).

The real issue at stake is not whether Turkey is a regional power, as it already has the resources and the will. More relevant questions are, What form will this regional role take? and to what ends will this role be put to use?

The real challenge facing Turkish foreign policy may not be ideological, i.e., whether Turkey is changing axis, as much as it is a practical one pertaining to the capabilities-expectations gap. The JDP will face the test of whether the Turkish state can sustain its ambitious, multi-dimensional foreign-policy agenda and fulfill the many expectations created by its involvement in so many critical situations without overstretching both its material and human resources. A sphere-of-interest policy implies logical limits. Turkey does not have to interpose itself as a mediator in all crises; some are irresolvable or hopelessly protracted. Turkey also has to recognize that its hasty interventions may do more harm than good, complicating already complex local crises. Moreover, Turkey has to prioritize among its foreign-policy initiatives. As long as Turkey can create stability within its immediate periphery

22 - The concept of regional power as understood here is based on Mohammed Ayoob, **From Regional System to Regional Society: Exploring Key Variables in the Construction of Regional Order**, Australian Journal of International Affairs, Vol. 53, No. 3, November 1999, pp. 247-60; and Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge University Press, 2003).

Clinton, for example, included Turkey among the seven rising global powers. Especially energized by Turkey's election as a non-permanent member of the UN Security Council, JDP leaders too have been inclined to define Turkey's interests on a global scale. In addition to attaching more ambitious objectives to Turkey's regional role, such as economic and political integration with Syria and Iraq, the government has been seeking to assert itself as a facilitator in various disputes and to defend Islamic causes in multilateral forums. The scope of Turkey's agenda is reflected in the frequency of diplomatic visits undertaken by Davutoglu, Erdogan and Gull. For instance, in a recent address at a conference that brought together the Turkish diplomatic corps from around the world, Davutoglu maintained that the scope of activism for Turkish diplomacy should be the entire globe. Revising a popular saying of Kamal Ataturk, he called for a «diplomacy of zone» rather than a «diplomacy of line», adding that this zone is the entire globe. He went on to vow that by 2023, the centennial anniversary of the Turkish Republic, Turkey should be among the top 10 economies in the world, and then, in addition to achieving integration with the neighboring regions and the EU, it should also be actively involved in all global affairs(21). Defining Turkey as a global power might be questionable, but Turkey is already a regional power; its actions can make a decisive difference in the security of the regional systems in which it participates. Turkey has also increasingly assumed managerial responsibilities in its neighborhoods by using both hard- and

21 - Analyses related to this idea are based on the Transatlantic Trends survey. The latest results, released in September 2009, identify a **Turkish enigma**, because, unlike the growing popularity of American policies in Europe under the Obama administration, Turks still remain skeptical of the U.S. role in international and regional affairs. Available at: http://www.gmfus.org/trends/index.html. These results corroborate the findings of the Pew Global Attitudes Survey, released on July 23, 2009, which identified that although the election of Obama improved the U.S. image around the world, in Turkey along with other Muslim nations, U.S. favorability ratings still remained low. Available at: http://pewglobal.org/reports/pdf/264.pdf.

with the Iraqi Kurds and the Baghdad government, Turkey has managed to establish a security mechanism, which the United States now supports with actionable intelligence, to coordinate the fight against the PKK. Although paranoia over the PKK has diminished, Turkey still has various security-driven reasons to remain engaged, not least to prevent the region from descending into instability following the withdrawal of American forces from Iraq.

Turkey's New Role Limits

Some current discussions are concerned with the question; whether Turkey is pursuing «neo-imperial» policies in order to reclaim the Ottoman legacy. The JDP's growing involvement in the former Ottoman realm leads many observers to label its foreign-policy doctrine «neo-Ottomanism.» Some understand this term as a metaphor for creating a sphere of influence, while others believe it connotes an Islamist agenda. Davutoglu and other Turkish leaders supply evidence to those who accept the neo-Ottoman interpretation. They frequently refer to historical and geographical imperatives that force Turkey to adopt proactive policies and assume a leadership role. For instance, Davutoglu has increasingly referred to Turkey's «order-instituting» role in the surrounding regions. Nonetheless, he and other JDP leaders reject the neo-Ottoman term, preferring less controversial ones, such as «zero-problems» or «limitless cooperation» with neighbors[20].

In recent months, less ideological, yet more ambitious, labels have been applied to Turkey's emerging international role, including that of regional superpower. Secretary of State Hillary

20 - Davutoglu even maintains that those who insist on using this concept are ill-intentioned as they spread this concept to undermine Turkey's new initiatives by presenting them as imperialistic moves.

integration, is an outgrowth of the liberal tendencies in Turkish strategic thinking. As a result, Turkey acts as a «trading state» or a «benign regional power». Ankara's emphasis on the advancement of commercial interests through mutually beneficial positive-sum policies reduces strategic competition and contributes to a peaceful neighborhood(18).

By considering Turkey's activism in the Middle East against the backdrop of this growing economic emphasis, its new foreign-policy agenda can be better comprehended. Turkey has signed various economic and trade agreements, including energy deals, with Middle Eastern countries, especially Iran, Syria and Iraq. Considering Turkey's ambitions to assert its role as an energy hub, deepening cooperation with Middle Eastern producers has a rationale of its own, independent of identity-related considerations.

Moreover, Turkey's efforts to forge closer cooperation with the Middle East are driven by its immediate security vulnerability. The threat posed by the PKK still remains the most immediate issue shaping the thinking of the Turkish security elite(19). Following the U.S. invasion of Iraq, while Washington maintained a hands-off approach to the threat to Turkey from the PKK bases in Northern Iraq, Turkey secured cooperation from Syria and harmonized its tactics with Iran, which also encountered security challenges in Kurdish-populated areas. After years of bickering

18 - For a detailed review of different scholarly explanations of the causes of transformation in Turkish foreign policy, see: Kemal Kirisci, **The Transformation of Turkish Foreign Policy: The Rise of the Trading State**, New Perspectives on Turkey', No. 40, Spring 2009, pp. 29-57.

19 - An important mechanism through which Turkey's involvement in the Middle East gained pace was the foreign ministerial meetings among the countries bordering Iraq. This platform served Turkey's goal of addressing the challenges posed by the instability in Iraq, including the threat of the PKK. See Ali Balci and Murat Yesiltas, **Turkey's New Middle East Policy: The Case of the Meeting of the Foreign Ministers of Iraq's Neighboring Countries,** Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 4, Summer 2006, pp. 18-38.

with reconciliation with the Middle East. He worked to initiate a dialogue with Syria and Iraq, as well as among the countries neighboring Iraq, and sought to make greater use of cooperative-security instruments. Though he failed in some of his projects because of adverse regional and domestic political conditions, these initiatives were promoters of things to come(16). Perhaps the JDP leaders can earn status for partially managing the security dilemmas in the region and fostering an environment conducive to using such preexisting ideas and instruments more effectively and on a more institutionalized basis. As such, they come close to realizing a thwarted objective of many of their predecessors since the 1950s who sought to reconnect Turkey with the Middle East.

Turkey's National-Interest Roots

There are an interest-driven motivations and security concerns behind Turkey's Middle East agenda. For example, the recent economic initiatives spearheaded by Turkey correlate nicely with its aspiration to become an influential actor in the region. The government's desire to develop joint projects with neighbors, attract foreign direct investments, and gain access to new markets for Turkish exporters and contractors constitutes what one might call the geo-economic dimension of foreign policy(17). Ankara considers such flourishing ties as consistent with its new foreign-policy doctrine, which emphasizes avoiding disputes with neighbors and maintaining balanced relations with all stakeholders through multidimensional partnerships. This optimistic vision, not unlike the neo-functionalist foundations of European

16 - For more illustration on this poit refer to Kirisci, **The Transformation of Turkish Foreign Policy**.

17 - Ziya Onis, **Turkey and the Middle East after September 11: The Importance of the EU Dimension**, Turkish Policy Quarterly, Vol. 2, No. 4, Winter 2003, pp. 83-92.

to the region. These transformations leave only the Middle East, and to a lesser extent the neighborhoods bordering Russia in the Caucasus and the Black Sea, for Turkey to play an active strategic role(14).

It is only logical here to assume that the changing Turkish foreign-policy initiatives in the Middle East stem from U.S.A. plans to withdraw from Iraq. This, along with the EU's inability to play an effective strategic role in the region, sets the structural background for active Turkish involvement(15). A familiar combination of factors has facilitated Turkey's move: a perceived security vacuum and the possibility that Turkey could serve as a conduit between Middle Eastern countries and the international system. It is no coincidence that Turkey uses the same liberal rhetoric of economic integration, institution building and cooperative security to advance its role in the Middle East. Among many possible examples, Turkey's active contribution to the peacekeeping mission in Lebanon suffices to illustrate the similarities between Turkey's involvement in the Middle East and its earlier activism in the Balkans and the Caucasus. This last point highlights the argument that the new JDP foreign policy is not the invention of a new strategic doctrine. Rather, it is the extension of a liberal economic and cooperative-security approach to a new region where realist concerns traditionally determined Turkey's conduct. Even in the Middle East, one has to recall the regional policy promoted by former Foreign Minister Ismail Cem (served 1997-2002), who emphasized the greater use of cultural factors and Turkey's multi-civilizational identity, along

14 - As a side note, Turkey's active role in Afghanistan seems to be the exception but one has to consider it in the context of the American military presence there. Without U.S. intervention and its aftermath, it would have been hard to imagine Turkey playing an extended role in the region.

15 - This logic also applies to Turkey's opening to Northern Iraqi Kurds as well; since the latter view Turkey as their only feasible door to outside world, they are forced to normalize relations with Turkey.

by the Saudi King and the Iranian president, Ankara's position on the Iranian nuclear issue, and its attempts to forge economic and political ties with Syria and Iraq, as strong indications that Turkish foreign policy has been increasingly involved in the Middle East, reflecting the religious-conservative ideology of the JDP. They contend that the conservative identity of the ruling elite has become increasingly dominant in their handling of Turkish domestic and foreign policies, and that the reorientation toward the Middle East is yet another indication of the Islamization of Turkish society and politics under the JDP(12).

Turkey's recent activism paradoxically signifies a geopolitical retreat. Compared to the grandiose rhetoric of the early post-Cold War period, the renewed drive for regional-power status has been more realistic and pragmatic. The broader geopolitical developments in the intervening period forced a reconsideration of Turkey's areas of influence and its pursuit of this dual strategic identity, based on both cooperative security and Real-politick, within a more realistic assessment of the limits of its power and reach. The EU's absorption of southeastern Europe and the stabilization of the region diminished Turkey's relevance as a regional power in the Balkans. Turkey still exercises some influence over developments concerning Bosnia and other smaller Balkan countries; yet in this region it has already reached its limits(13). Similarly, it is difficult to talk about a proactive Turkish presence east of the Caspian Sea; due largely to Russia's regaining its influence in Central Asia and Turkey's limited access

12 - For extended scholarly treatments of the debate on «Middle Easternization,» see Tank Oguzlu, **Middle Eastemization of Turkey's Foreign Policy: Does Turkey Dissociate from the West?** Turkish Studies, Vol. 9, No. 1 2008, pp. 3-20.

13 - Ali L. Karaosmanoglu, **Globalization and Its Impact on Turkey's Security**, in Ali L. Karaosmanoglu and Seyfi Tashan, eds., **The Europeanization of Turkey's Security Policy: Prospects and Pitfalls**, (Ankara: Foreign Policy Institute, 2004), pp. 1-24.

capacity as chief adviser to the prime minister and now as foreign minister(9).

Turkey New Involvement in the Middle East

It is important to explain why Turkish foreign-policy activism and its liberal agenda are being implemented largely in the Middle East. In the 1990s, the debate over Turkey's regional role was mainly focused on the Balkans and Central Asia. Although Turkey refocused its attention on the Caucasus after the Russo-Georgian war and on the Balkans following Davutoglu appointment as foreign minister, the Middle East has been its main concern. This was epitomized by Prime Minister Erdogan's walkout at the Davos economic summit over the Israeli war on Gaza in January 2009. This spectacular outburst plus Erdogan's public embrace of Iranian President Ahmedinejad have sparked a debate over Turkey's foreign-policy orientation, particularly toward the Middle East, which was traditionally an area where the republican elites avoided active involvement. Partly for ideological reasons, they wanted to accentuate the country's break with its Ottoman and Islamic past and its reorientation toward the West. But ever since Turkey, in the late 1980s, started to become involved in the region, its role has raised questions concerning identity and whether Turkey might abandon its European vocation(10).

After reading the Turkey Analyst Journal beginning of 2009 to present(11), observers point to a series of developments; the JDP's hosting of Hamas leader Khalid Mashaal in 2006, subsequent visits

9 - See Alan O. Makovsky's contribution in Robert Chase, et. al., eds., **The Pivotal States: A New Framework for U.S. Policy in the Developing World,** (New York: W.W. Norton & Company, 1999).

10 - For a detailed discussion of the evolution of domestic debate on the place of Middle East in Turkish foreign policy from the perspective of identity, see Meliha Benli Altunisik, **Worldviews and Turkish Foreign Policy in the Middle East**, New Perspectives on Turkey, No. 40, Spring 2009, pp. 171-94.

11 - Soner Cagaptay, **The AKP's Foreign Policy: The Misnomer of Neo-Ottomanism**, Turkey Analyst, Vol. 2, No. 8, April 24, 2009, http://www.silkroadstudies.org/new/inside/turkey/2009/090424B.html.

and willing to play an assertive role in the management of security and economic affairs on its periphery, observers focused on two related aspects of its new orientation: Many of those good-neighbor policies, which developed momentum after the appointment of Ahmet Davutoglu, the architect of what some call a «brand new doctrine», as foreign minister in May 2009, frequently concerned foreign-policy activism in the Middle East. Also, while formulating its regional policies, Turkey has emerged as more self-confident and autonomous, and most important, has deviated occasionally from the transatlantic political agenda.

Turkey's rising profile and ambitious agenda in regional affairs have elicited discussion of the causes of its realignment toward the Middle East. The debate, which is often centered on the provocative question, «Is Turkey shifting its axis?» is linked to a broader question: How will all these changes affect Turkey's traditional Western-oriented foreign policy? While some observers emphasize the role of external factors in provoking these transformations, especially the patronizing behavior of some Western countries, others point to domestic forces, primarily the ideological leanings of the JDP and the growing conservatism of the public. They maintain that the difficulties in Turkish-Western relations are exacerbating religiously conservative and nationalist tendencies among the Turkish people, who in turn force their leaders to seek realignments elsewhere. Concomitantly, it is argued that the JDP's ideological platform motivates the party elite to become an integral part of the Middle East when it comes to Turkish foreign policy. Another argument, in contrast, welcomes the transformation in Turkish foreign policy as a positive new geopolitical trend, attributing it to a novel strategic doctrine developed under the guidance of Davutoglu, first in his

negotiations between Israel and the Palestinian Authority alone will lead to a sustainable agreement without the full direct or indirect participation of Hamas in the political process. Turkey was the first country that offered Hamas official recognition more than three years ago by inviting its leader Khalid Mashaal to Ankara, and there still exists trusting relations between the two sides to this day. Notwithstanding the importance of Egypt's role in mediating between Hamas and the Palestinian Authority and the undeclared sensitivity of Egypt for stronger role of Turkey is not thus far an obstruction to Egypt's efforts, by helping Hamas and the Palestinian Authority to reach a political understanding or by participating unofficially in talks.

Turkey's desire to become an EU member hinges on many expectations, one of which Turkey's standing with its neighbors. Turkey's potential of becoming an EU member-state would make Iran, Iraq and Syria all EU Border States, which would have major implications to national security, trade and commerce. Turkey has thus far done well by signing a historic reconciliation agreement with Armenia, and is introducing major new legislations that will give its Kurdish minority equal political and cultural freedoms as any Turkish citizen. This most significant progress has brought Turkey much closer to EU standards, but will not be sufficient unless Turkey demonstrates both the ability and the resolve to maintain excellent relations with all of its Middle Eastern neighbors, specifically with Iran and Egypt.

Prerequisites of Turkey as a Balancer

Basing its foreign policy on the principle of «zero-problems with neighbors», Turkey's ruling Justice and Development Party (JDP) has embarked on several projects to achieve «limitless cooperation» with near-by countries. As Turkey became increasingly able

and Americans. Turkey's own worry about a nuclear Iran can be mitigated by its ability to offer its good offices to all sides in this conflict. Moreover, Turkey can offer a more palatable venue than Russia to process Iran's low grade uranium and convert it into nuclear rods for medical and other peaceful purposes. For all these reasons, the stronger the Turkish-Iranian relationships are, the more significant and positive role Ankara can play in becoming integral part of any solution to Iran's nuclear program.

In 2008 Turkey mediated admirably between Israel and Syria, and brought both parties to a near agreement. There are absolutely no inconsistencies or contradictions between having equally good relations (not necessarily an alliance) between Turkey and Syria and Turkey and Israel. Being in good terms with Israel and Syria places Ankara in the enviable position to play a decisive role in any future talks between the two nations, as the solution to their conflict over the Golan Heights can be resolved only through negotiations. Maintaining equally good relations with all of its neighbors is a prerequisite to Turkey's national aspirations that transcends the Middle East, as Turkey continues to eye European Union membership. The fact that the Netanyahu government wants to involve France in future negotiations with Syria should not preclude Turkey from future involvement, as Damascus insists on Ankara's continuing its mediating role at a minimum side-by-side Paris.

The hostile relations between Hamas and the Palestinian Authority offer another critical area where Turkey is uniquely positioned to play a most constructive role. The prospect of making any significant progress between Israel and the Palestinians ultimately depends on a political agreement that governs the relationship between Hamas and the Palestinian Authority. No

to the region's balance of power and political stability. Turkey's desire to further develop and sustain its leadership role in the region is directly linked to its ability to foster constructive relations with both Eastern and Western nations, including a non- contending status towards Israel which remains central to regional peace. The following four regional issues are integral to illustrate the significance of the Turkish role as a balancer in the region[8]:

The ongoing negotiations between Iran and the P5+1 (the United States, China, Russia, Britain, France plus Germany) have reached an impasse and it is unlikely now that Iran will concede on the nuclear issue through this channel. Turkey shares with other Middle East states fears about Iran's nuclear agenda, and will undoubtedly support any peaceful efforts to prevent Iran from becoming a nuclear power. But Turkey's close ties with Iran can undoubtedly be strategically important to the region. The improved political and economic ties between Tehran and Ankara can enhance the prospect of Turkey playing a mediating role to dissuade Iran from pursuing nuclear weapons in defiance of the international community. There is no doubt that Turkey, as a predominantly Muslim state, is better received and will have far greater sway in Tehran than any Western nations. Turkey's Prime Minister Recep Tayyip Erdogan can meet face-to-face with Iran's supreme spiritual leader Ayatollah Khamenei who refuses to meet with Western officials and address some of the security issues at the forefront of the regimes' foreign policy concerns.

Turkey can also play the unofficial mediating role by speaking privately and directly to the Israelis, Iranians, Russians, Europeans

8 - Alan Makovsky, **Israeli-Turkish Relations: A Turkish 'Periphery Strategy?'**, in Henri J. Barkey, ed., Reluctant Neighbor: Turkey's Role in the Middle East (Washington, D.C.: United States Institute of Peace, 1996).

receives little, if any, support from the majority of the Turkish population. Most people have viewed Turkey's move toward Israel as directed by the country's political and military elite, the last bastion of the staunchly secular values of the founder of the republic, Mustafa Kamal Ataturk. Turkish society, they say, more traditional and religious, is opposed to a relationship they see as against the rest of the Muslim world. Most Turks sympathize with the Palestinian cause and have little, if any, fondness for Israel. Some observers thus put down the Turkish-Israeli entente as merely a «generals' agreement» and, as such, as inherently unstable and unreliable.

There is some truth to this claim, as demonstrated by the electoral support for Turkey's Islamist party, the Welfare Party, which was virulently anti-Israel and opposed to Turkey's agreements with Israel from the beginning.

The Turks are optimistic that while their relationship with the European Union may be deteriorating, their relationship with Washington is improving as a result of their new role in the Middle East(7). Turkey's close ties with Iran can undoubtedly be strategically important to the region. Turkey has also thus far done well in undertaking key social and political reforms in completing its required EU chapters.

When Turkey barred Israel from a joint military exercise earlier this October, there was a great deal of speculation about the seriousness of a rift between the two allies. Although the strategic relations between the two regional superpowers is critical to both nations it also transcends the bilateral benefits that Turkey and Israel individually derive from it, as their alliance is fundamental

7 - Michael Eisenstadt, «**Turkish-Israeli Military, Cooperation: An Assessment**,» Policywatch, Washington Institute for Near East Policy, no. 262 (July 1997).

in the international and regional systems, transformations in Turkish domestic politics, the agency and identity of the ruling elite, and public opinion.

Systemic Power Transformations in Turkey

Turkey's role is likely to transcend well-established images and will be increasingly independent and assertive. From the Western perspective, Turkey will become a more active, capable and, in some instances, independent ally(6). The structural context of Turkey's foreign-policy transformation lies in the shifting balance of power and the changing security perceptions of Turkey and its Western partners. Long-term power transitions in both regional and international systems have increasingly expanded Turkey's relative economic and military weight in its surrounding regions. The military modernization programs that Turkey has undertaken in recent decades make the Turkish armed forces a strong deterrent in the Middle East and other regions that the Turkish security elite traditionally considered dangerous. For instance, Turkey no longer perceives Russia as a conventional threat and shows more confidence in its diplomatic maneuvers in the Caucasus. Similarly, a major factor that forced Arab neighbors to abandon their strategic negligence toward Turkey and end their support for the PKK was Turkey's effective use of coercive diplomacy backed by military power.

The further Turkey moves from its alliance with Israel the better its status become as a balancer in the Middle East. The distance established in the Turkish-Israeli relationship started from within Turkey itself: Turkish public opinion. According to many commentators, Turkish-Israeli cooperation is flawed because it

6 - Joshua Holland, in AlterNet, Available @ http://www.alternet.org/story/39235/

Ankara and Washington on regional issues became apparent once again during the 2008 Russo-Georgian war, when Turkey limited the passage of American warships into the Black Sea in order to avoid a confrontation with Russia. Despite the improvement of relations under the Obama administration, serious differences of opinion remain on the Iranian nuclear issue, the reconstruction of Afghanistan, and how to deal with a resurgent Russia. At any rate, «Western orientation» no longer occupies the central place in Turkey's international relations, as Ankara has deepened its ties with its Middle Eastern neighbors and realigned its geopolitical agenda with Moscow thus allowing it to become fit for a major balancing power role in the Middle East something that the U.S.A. favor despite all the differences between the two.

It is worth mentioning here that since Israeli commandos stormed a ship carrying aid to Gaza killing nine activists, the face of Turkish Prime Minister Recep Tayyip Erdogan – the man who led denunciations of the raid – has been prominent on front pages and television screens across the Middle East. This bloody incident has led to a crucial change in the balance of power in the Middle East, greater than anything seen in the region since the collapse of the Soviet Union deprived the Arabs of their most powerful ally.

While Muslim states were always going to praise any leader who confronted Israel, Mr. Erdogan's personal role is one that will have lasting significance across the region. With his leadership, Turkey is once more becoming a powerful player in the Middle East to a degree that has not happened since the break-up of the Ottoman Empire at the end of the First World War.

Turkey's assertive new foreign policy is the product of a unique combination of factors: the reconfiguration of power relations

strategic objective of the Turkish-Israeli entente is to deter a war against either party rather than actually win one.

Turkey would gain little by openly supporting the Israeli war effort, which would make Turkey a target for Arab retribution and political censure. Turkey is therefore more likely to render assistance to the Israeli war effort quietly, providing intelligence, missile early-warning data, and refuge for damaged Israeli aircraft or warships.

Restoring M.E. Balance of Power Trough Turkey

The changing dynamics of Turkey's relations with the West, arguably it's most precious connection - economically, politically and strategically - is said to be triggering new foreign-policy activism in the Middle East and the Greater Black Sea area. On the one hand, Turkish-EU relations that have anchored Turkey in the Western political community and served as the prime engine of Turkey's domestic transformation have been going through difficult times. While the Turkish government is criticized by certain EU leaders for failing to maintain the pace of democratization reforms, Turkish intelligentsia increasingly blame the EU for applying double standards and stalling Turkey's membership process because of intra-European problems(5).

On the other hand, Turkish-American relations were disappointing following the invasion of Iraq and Turkey's refusal to allow the United States to open a second front through Turkish territory. The downward spiral of this relationship was accelerated by the U.S. failure to address the threat to Turkey's territorial integrity posed by PKK insurgents, who enjoyed a safe haven in Northern Iraq. The growing divergence between

5 - Dual Loyalties: The Bush Neocons and Israel available: http://www.counterpunch.org/christison09062004.html

predecessor's foreign policy, President Obama has so far hoped to reduce the U.S.A. involvement in this volatile region while still ensuring a strategy for peace and stability has thus far remained short of achieving the vital goals. Obama's policy of relying without announced endorsement on a vital Turkish role in cooperation with Israel is strongly encountered by the obvious fact that at present Turkey is welcomed for such role but Israel is not. If coercion is to be considered then Turkey and Israel have no military alliance as such to impose cooperative power of balancing in the Middle East. They signed two defense cooperation agreements in February and August 1996. However, although the contents of these two agreements remain secret, they are believed to include protocols concerning officer exchanges, visits by military delegations, naval port calls, and access to training areas, joint air and naval training, cooperation in the areas of counterterrorism and border security, and defense industrial cooperation. In addition, Israel and Turkey are thought to have strengthened long-standing intelligence ties capable of detecting but not jointly executing. What is not known, however, is whether there are any provisions for joint contingency planning or war-fighting; a commitment that seems, at this stage, unlikely as well as unnecessary. Israel would certainly not want to be dragged into hostilities in Cyprus and Turkish public opinion would definitely not tolerate an outright alliance against its Muslim brethren.

Even without a full-blown military alliance and despite the deterioration in the Turkish-Israeli relations, however, Turkish-Israeli cooperation which is encouraged by the U.S.A. still carries important strategic value for the latter. Turkish and Israeli troops are not practically fit to be fighting together for the relationship to induce caution and restraint in their adversaries. The primary

for reevaluation of US foreign policy preferences in the latest Middle East Crises, however more can be found by opening the «black box» of the state and the institutions, as well as congress and presidency(4).

Developments in the Middle East are rarely a cause for optimism when it is perceived from the perspective of American foreign policy. Recent years have seen an almost unbroken series of setbacks and rebuttals to U.S.A. influence and prestige in the region. Critics, both within the U.S.A. and abroad, have assailed the administration's policy, whether regarding the stagnating Arab-Israeli peace process, the eroding containment of Iran, or the protracted Iraqi security and political situation. Iran's recent successful test of a medium-range ballistic missile and the devastating terror attempts by proclaimed Al-Kaida group have in turn highlighted the dangerous limitations of U.S. counter-proliferation and counterterrorism measures.

Even other theories such as liberalism (they would argue that the conflict is a result of the lack of cooperation among states against the aggressor, and the lack of effective norms to encourage cooperation among states) and constructivism (the conflict is a result of religious identities) which provides valuable explanations for the fact. The latter is a point that is worth investigating, however, the intention of this article is to evaluate the concept and the idea of «balancer» and to argue that the U.S.A. has weakened its position as a balancer in the region as a result of foreign policy preferences and should support an international response to solve the problem.

In his attempt to restore U.S.A. image and renovate his

4 - http://www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id=3506, And Daniel Pipes, **A New Axis: The Emerging Turkish-Israeli Entente**, National Interest, 50 (Winter 1997/98): 37.

of the U.S. in recent Middle East crises requires explanation because of the position that the U.S. hold in the world and in the region as the guardian of the new international order. Regional peace is important for the U.S. at least for two reasons; one is oil and markets and the second is whether to use hard or soft power against Iran to convince it to change its nuclear policies.

As the most powerful country in the world, the U.S.A. plays a key role position of balancer in the region. Previous administrations played this role more openly by creating a peace process between Israel and Palestinians. From Morgenthau's perspective, it's the U.S.A. national interest which redirects its policies to a position which is blamed to be as «double standard».

Looking at the U.S.A. involvement in the Middle East and the main obstacles for it to play an influential role in the current regional conflict, one could observe the following:

1. Not having the cooperation of the different allies to achieve the promising results in terms of stability and conflict in Iraq after the invasion and collapse of Saddam regime.
2. Paradoxical and double standards involvement in Israeli politics and its compromise policy yielding to Israeli government pressures(3).
3. Perceiving the complexity of the issue as a conflict between state (Israel) and a non-state military organization (Hizbullah). In addition to their sever commitment in Afghanistan.
4. A diverse and perplex impulse and strategy towards Iran and WMD (Weapons of Mass destruction).

Those are the immediate issues but not the sole ones that call

3 - Alain Gresh, **Turkish-Israeli-Syrian Relations and Their Impact on The Middle East**, Middle East Journal, 52, no. 2 (Spring 1998): 192.

system thus far is anarchic because there is no world government above the sovereignty of individual states; therefore states are unitary actors in international relations. However «anarchy» doesn't mean conflict, or chaos according to realist perception, rather it is an ordering principle[2]. If we to look at the detailed analysis of realist theories regarding international politics we realize that it is pessimistic about human nature and behavior and conduct of states towards each other. Realists argue that, it is the power of states which determines the manners of activities among states and that the balance of power is what holds the regional and international systems in order and peace.

Realist perspective provides us some understating of the current developments in the Middle East. It is basically the increase of relative power of one country that destructs the stability and stillness in the region and the negligence behavior of the holder of balance to establish the peace and stability. Then the question to be answered is what are the obstacles that the balancer is facing preventing its ability to provide peace and stability process in international conflicts and specifically in the Middle East?

Morgenthau, provides us how states hold balance of power among themselves and the role of the most powerful states position especially in the regional conflicts. Morgenthau presents three possible ways that the balancer utilize in such situation; using power to restoring balance, providing peace through the use of inducements, and act according to objectives of its own national policy, benefiting from being the maestro of balance of power maintenance.

Recent developments is the Middle East and direct involvement

2 - John J. Mearsheimer, **The False Promose of International Institutions,** International security, Winter 1994/1994. Vol 19. no.3 pp. 5-49

Turkey: Added Value To the U.S.A. as a Power Balancer in the Middle East

Professor Michel Nehme*

The balance of power perception in international relations was first developed by Hans Morgenthau[1]. In his influential work, which is also considered the first major research of realist international relations theory «Politics Among Nations» Morgenthau considers the «balancer» as a constituent providing balance of power. Balancer, he argues, is not permanently identified with the policies of either nations or group of nations, its only objective within the system is to equate and put into operation the requisites of the power balance, regardless of tangible policies which the balance will serve.

Realist scholars in the international relation discipline in general argue that the international

* *Researcher*

1 - Hans Morgenthau, **Politics Among Nations. The Struggle for Power and Peace,** (1948) New York NY: Alfred A. Knopf.

صُمّمت وطُبعت في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية 2010

Contents

N° 74 - October 2010

Turkey: Added Value To the U.S.A. as a Power Balancer in the Middle East
..... Professor Michel NEHME *5*

L' arbitrage au Liban
..... Dr. Rayanne ASSAF *33*

Abstracts ..... *57 - 61*

Résumés ..... *63 - 67*

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN ..... Prof. Michel NEHME
Prof. Nassim EL-KHOURY ..... Dr. Elham MANSOUR
General (R.I.D) Nizar ABDEL KADER

Editor in Chief: Prof. Michel NEHME
Editor Director: Nayla ASSAF

Writer's Guide

Lebanese National Defense Journal, published quarterly in Arabic, English and French, provides insightful, expert analysis on political strategic features and on military trends, defense programs, defense industry, science and technology, and Lebanese national security. Manuscripts are evaluated based on flexible academic content and timeliness.

Editorial material appearing in the journal is copyrighted.

Length Submission Requirements

Articles should be between 5500 and 6500 words in length.

In preparing your manuscript, keep in mind that the journals readership is diverse. It touches military officials, academicians, technologists, analysts, Intellectuals, and industry executives.

Manuscripts are subject to rigorous editing for clarity, consistency, and style.

Language should be concise and clear. Use the active voice.

Summarize the essence of the article in the first paragraph. Keep it short and direct.

Avoid technical jargon. Acronyms should be avoided.

- Use endnotes and list bibliography, or acknowledgment if you choose

- Authors are responsible for accuracy of all material reported

- Copyrighted art will not be accepted unless the copyright owners permission is given.

It is the journal policy that once a manuscript is in the editing process, no outside perusal is permitted. Significant changes, however, will be discussed with the author. Edited manuscripts, thus, are not subject to a final review by the writers.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at

micheln@ndu.edu.lb

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- Turkey: Added Value To the U.S.A. as a Power Balancer in the Middle East of State Sovereignty
- L’ arbitrage au Liban